الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال نيل شهادة الماستر الأكاديمي

الشعبة: العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

دور برنامج تمويل التجارة العربية في تطوير التجارة الخارجية العربية (2000-2017)

من إعداد الطالبتين:

- محمادي ربيحة
- روان فطيمة الزهراء

تحت إشراف:

بوجلال أنفال

لجنة المناقشة:

أ/بلميهوب أسماء.....رئيسا

أ/ بوجلال أنفال.....مشرفا

أ/بن قايد فاطمة الزهراء.....مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

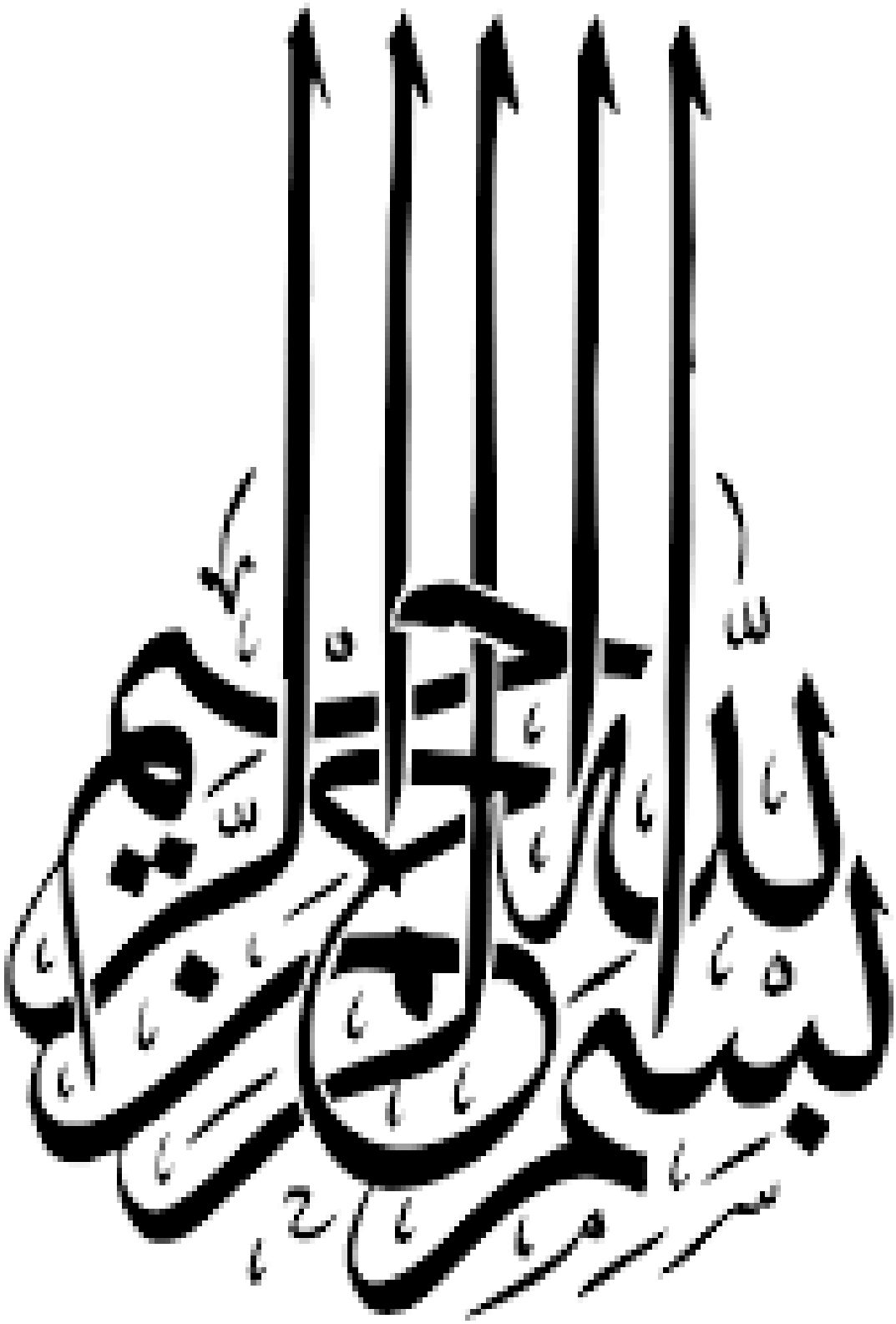

شكر وعرفان

بادئ ذي بدئ وبكل صدق وعملا بقول النبي عليه الصلاة والسلام

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نشكر الله تعالى رب الوجود على نعمة العافية والصحة

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى الأستاذة " بوجلال أنفال "

التي أفادتنا بالمعلومات طلية فترة الدراسة وعلى رحابة صدرها بقبولها الإشراف علينا

وتوجيهنا بملاحظتها لإتمام هذا العمل

كما نتقدم بخالص شكرنا إلى كل أساتذة جامعة

"محمد البشير الإبراهيمي"

إهداء

إلى من علمني النجاح والصبر.... إلى من أحمل إسمه بكل افتخار....إلى من افتقده في مواجهة الصعاب ولم تمهله الدنيا ليرى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد... "**أبي**" رحمه الله

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب والحنان .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود .. إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جرحي "**أمي**" الغالية

إلى من بها أكبر وعليها أعتمد .. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي..
إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها..
إلى من عرفت معها معنى الحياة "**أختي**"

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق.... و يساندونني و يتنازلون عن حقوقهم لإرضائي والعيش في هناء "**إخوتي**"

إلى صديقة دربي و توأم روحي "**أسماء**"

إلى من رافقتني بكل حب صديقتي "**راضية**"

إلى زميلتي في العمل و صديقتي في الدراسة "**فطيمة الزهراء**"

إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد.

محمادي ربيحة

إهداء

الحمد لله عدد ما كان وعدد ما يكون

والصلاة والسلام على قرة العيون

أهدي عملي هذا إلي من قال فيهما تعالى

"وقل ربي إرحمهما كما رباني صغيرا"

إلى سندي في الحياة إلى الشمعة المنيرة التي أستمد منها قوتي منها

إلى نبع الحنان أمي

إلى الذي حملني في المهد صبية و بين يديه تربيت فتية

إلى من ساندني في مشواري الدراسي وشجعني كثيرا أبي

إلى شموع حياتي إخوتي "**لامية، نور الهدى، خديجة**"

إلي أخي "**محمد علي**"

إلى من غمروني بدعواتهم وحبهم جداي الغاليان

إلى صديقاتي اللاتي رافقنني في مشواري الدراسي والحياة

إلي زميلتي ورفيقتي وشريكتي في هذا العمل "**محمادي ربيحة**"

إلى جميع الأهل والأحباب

فطيمة الزهراء

فهرس المحتويات

فـــهرس المحتويـــــــــات	
الـــعنـــــوان	الصـــفـــــحة
الإهـــــداء	
الشكـــــر	
فهرس المحتويات	II-I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	IV
مقـــــدمـــة عامة	أ-د
الفصل الأول: واقع التجارة العربية والتركيب السلعي	
تـــمهيـــد	02
المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية العربية	03
المطلب الأول: تعريف وأسباب قيام التجارة الخارجية	03
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية وأهميتها	04
المطلب الثالث: الاستراتجيات التجارية للدول العربية	06
المطلب الرابع: اتجاهات التجارة العربية	11
المبحث الثاني: الهيكل السلعي والميزان التجاري للتجارة العربية	13
المطلب الأول: الهيكل السلعي للتجارة العربية	13
المطلب الثاني: تنافسية الصادرات العربية	15
المطلب الثالث: الميزان التجاري للدول العربية	21
المطلب الرابع: أداء التجارة العربية (2000-2017)	25
خلاصة الفصل الأول	33

الفصـــــل الثاني: برنامج التجارة العربية وأداؤه	
تـــمـــهيد	34
المبحث الاول: ماهية برنامج تمويل التجارة العربية	35
المطلب الأول: تعريف بالبرنامج	35
المطلب الثاني: كيفية عمل البرنامج	37
المطلب الثالث: خدمات البرنامج وخصائصه	42
المبحث الثاني: أداء برنامج تمويل التجارة العربية خلال (2017_2000)	45
المطلب الأول: التعديل في برنامج تمويل التجارة العربية	45
المطلب الثاني: الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة	52
المطلب الثالث: معوقات وحلول التجارة العربية	71
خلاصة الفصل الثاني	73
خـــــــاتـمة	74
قائمة المراجع	
المـــــلاحق	
الملخـــــص	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	اتجاهات التجارة العربية الى امم الشركاء التجاريين لسنة 2017	11
02	الهيكل السلعي للتجارة العربية (2016-2017)	14
03	تنافسية الصادرات العربية	19
04	تطور الميزان التجاري للدول العربية	23
05	التجارة العربية الإجمالية الخارجية (2000-2005)	26
06	التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2006-2011)	27
07	التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2012-2017)	30
08	العمليات التمويلية لبرنامج تمويل التجارة العربية (2000-2004)	53
09	العمليات التمويلية لبرنامج تمويل التجارة العربية (2005-2009)	55
10	العمليات التمويلية لبرنامج تمويل التجارة العربية (2010-2014)	57
11	العمليات التمويلية لبرنامج تمويل التجارة العربية (2015-2016-2017)	59
12	الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال (2000-2004)	63
13	الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال(2005-2009)	64
14	الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال السنوات (2010-2014)	66
15	الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية (2015-2017)	69

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين	13
02	الهيكل السلعي للصادرات والواردات السلعية الإجمالية 2017	15
03	مؤشر التركز ومؤشر التنوع للدول العربية مقارنة بالدول النامية ودول العالم	21
04	تطور الموازين التجارية للدول العربية الأخرى حسب المجموعات (2017/2013)	24
05	نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية 2016-2017	25
06	السحوبات من خطوط الائتمان1990-2017	56
07	الهيكل السلعي لنشاط التمويل 2016-2017	60
08	التطور المرحلي لنشاط التمويل السنوي 1990-2017	62
09	نشاط التمويل السنوي 1990-2017	62

قائمة الملاحق

رقم الملـحق	عنـــوان الملحق
01	الهيكل السلعي للصادرات والواردات الاجمالية العربية 2013-2017
02	اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية 2013-2017
03	موازين مدفوعات الدول العربية 2013-2017
04	أرصدة الموازين التجارية للدول العربية 2013-2017
05	المساهمون
06	الوكالات الوطنية

المقدمة

مقدمة عامة:

تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم كونها تدعم التوسع في اكتساب أسواق جديدة لتصريف الفائض من المنتجات، وتشبع الرغبات الاستهلاكية المتزايدة للسكان وكذا معدل نمو النواتج الإجمالية خاصة مع اتجاه العالم نحو تحرير التجارة والأسواق وفتحها أمام مختلف السلع.

والدول العربية كباقي دول العالم إدراكا منها لأهمية التبادل التجاري في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية فقد أصبح من الضروري على الدول العربية أن تتخذ الخطوات اللازمة لأجل تنميتها ورفع مستواها من خلال تنفيذ كل ما من شأنه أن يعمل على ذلك.

فمع تزايد الانفتاح المالي وتحرير المعاملات المالية وكذا توسع انتقال رؤوس الأموال برزت أهمية التمويل كأحد الموضوعات الأساسية في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث يعتبر التمويل الطاقة المحركة لجميع الوظائف والأعمال.

لذا قامت الدول العربية بإنشاء مؤسسات مالية خاصة للإشراف على التمويل في قطاع التجارة الخارجية تقوم بتوفير التمويل من مصادر محلية ومن أهمها برنامج تمويل التجارة الخارجية العربية كأكبر مؤسسة تمويلية من خلال تمويل الاستثمارات الخاصة بالتبادل التجاري سواء بين الدول العربية أو مع العالم الخارجي.

- **الإشكالية**

على ضوء ما سبق ينبثق السؤال الجوهري الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه والذي تم صياغته على النحو التالي:

كيف ساهم برنامج تمويل التجارة العربية في تمويل التجارة الخارجية العربية؟

- **الأسئلة الفرعية**

لمعالجة الإشكالية الرئيسة المطروحة تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم المصادر التمويلية لبرنامج تمويل التجارة العربية؟
- هل يعتبر برنامج تمويل التجارة العربية آلية أساسية لتفعيل التجارة العربية؟
- هل يمكن اعتبار برنامج تمويل التجارة العربية مؤسسة مالية كافية لتمويل وتطوير التجارة الخارجية العربية؟

➢ **فرضيات الدراسة**

لمعالجة الاشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها ننطلق من الفرضيات التالية:

- من بين أهم المصادر التمويلية لبرنامج تمويل التجارة العربية البنوك والأسواق المالية؛
- يعتبر برنامج تمويل التجارة العربية آلية أساسية في تفعيل التجارة الخارجية العربية؛
- يعتبر برنامج تمويل التجارة العربية مؤسسة مالية كافية لتمويل التجارة الخارجية العربية.

➢ **المنهج المتبع**

لاختبار الفرضيات السابقة تم اتباع المنهج الوصفي، باعتباره المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات التي تعتمد على المنهج الوصفي الذي يفسر الأحداث والظواهر للوصول للأسباب الحقيقية واستخلاص النتائج وتعميمها؛

المنهج التحليلي والإحصائي لتحليل البيانات والجداول والرسومات البيانية وتصنيف هذه المعطيات حتى يسهل على القارئ التعمق فيها.

➢ **أهمية الدراسة**

ترجع أهمية الدراسة إلى أهمية الموضوع حيث تعتبر التجارة من العوامل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي، فهي بذلك المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، ومن هنا تأتي أهمية برنامج تمويل التجارة وما يمكن أن يعززه من منافع ومكاسب في التجارة الخارجية العربية.

➢ **أهداف الدراسة**

- إبراز دور برنامج تمويل التجارة العربية ومدى مساهمته في تطويرها؛
- دراسة الأداء المالي للبرنامج؛
- محاولة الوقوف على واقع التجارة الخارجية العربية.

➢ **دوافع وأسباب اختيار موضوع الدراسة**

يرجع اختيار موضوع هذه الدراسة لعدة أسباب نلخصها في ما يلي:

- رغبة الطالبتان التعمق بالموضوع؛
- ارتباط موضوع الدراسة بمجال تخصصنا؛
- أهمية الموضوع في الوقت الراهن؛
- إمكانية مواصلة البحث والتعمق فيه مستقبلا.

➢ **حدود الدراسة**

تتمثل حدود الدراسة في:

- **الحدود الموضوعية:**

الإطار الزماني والمكاني:

بالنسبة للإطار المكاني فالدراسة تشمل الدول العربية، في حين اقتصر الإطار الزماني على الفترة الزمنية الممتدة بين سنتي 2000-2017 حتى نتمكن من معرفة مدى مساهمة برنامج تمويل التجارة العربية في تطوير التجارة الخارجية العربية.

➢ **الدراســـات السابقة**

تم الاطلاع على بعض الدراسات السابقة التي تمس أحد جوانب موضوع الدراسة أو المتغيرين محل الدراسة.

الدراسة الأولى: بلقاسم فيلالي خيرة **دور برنامج تمويل التجارة العربية في تطوير التجارة العربية البينية 1980-2010**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي؛ حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن برنامج تمويل التجارة العربية لعب دور كبير من أجل تنمية التجارة العربية البينية وذلك من خلال تمويله السلع الرأسمالية الأجنبية المساهمة في عملية الإنتاج التي تفتقرها الدول العربية.

الدراسة الثانية: طالبي وفاء **التجارة العربية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي مع الاشارة الى منطقة التجارة الحرة الكبرى**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة ماستر في كلية العلوم التجارية، جامعة بسكرة 2016-2017 حيث تدور إشكالية الدراسة حول واقع التجارة العربية البينية ومدى مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي؛ حيث خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها أن تنسيق التكامل الاقتصادي في الوطن العربي يعتبر الخطوة الأولي والأساسية على طريق الوحدة الاقتصادية العربية تلبية لمتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة من أجل النفع المشترك لجميع الدول العربية وتحقيقا للأمن القومي ومواجهة ما تفرزه المتغيرات والتكتلات الاقتصادية الدولية من تحديات سياسية واقتصادية تتعذر مواجهتها والتصدي لها في نطاق كل قطر عربي بمفرده.

الدراسة الثالثة: بن يحياوي سميحة، **دور الأسواق المالية في تمويل التجارة العربية، دراسة حالة بعض الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية 2014-2015؛ تدور اشكاليتها حول مدى مساهمة الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية، حيث خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الاستثمارات المالية في الأسواق المالية العربية تساهم بجزء كبير في

إيرادات برنامج تمويل التجارة الخارجية كما أن استثمار الوكالات الوطنية للبرنامج في الدول العربية في الأسواق المالية العربية يوفر المصادر التمويلية لقطاع التجارة الخارجية هذا، وقد أظهرت الدراسة كذلك أن كل من صندوق النقد العربي وبرنامج تمويل التجارة العربية وبرنامج تمويل الصادرات السعودي ومؤسسة دبي لتنمية الصادرات مؤسسات مالية تنموية غير ربحية تحول أرباحها السنوية إلى الاحتياطيات وإعادة استثمارعوائدها في الأسواق المالية وذلك بقصد تمويل تطبيق أنشطتها التجارية الخارجية

الفصل الأول:

واقع التجارة العربية والتركيب السلعي

تمـــــهيد:

في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه المنطقة العربية والتغيرات المتسارعة في الأنظمة الاقتصادية والتجارية الدولية وتنامي تأثير المنظمات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية، وأمام الظروف الدولية والإقليمية الحالية، وما يواجه تنمية التجارة العربية من معوقات، أصبح من الضروري على الدول العربية أن تتخذ الخطوات اللازمة لأجل تنميتها ورفع مستواها؛ حيث تعتبر تنمية التجارة الخارجية من المداخل الرئيسية لمساعدة خطط التنمية العربية عبر توفير مستلزمات الإنتاج والتنمية بشكل عام من موارد مادية وتمويلية عبر تعظيم فرص الاستفادة من التبادل التجاري مع دول المنطقة والعالم من خلال اتفاقيات ثنائية وإقليمية ودولية وبرامج مشتركة لتمويل وضمان التجارة العربية.

ومن أجل معرفة واقع التجارة العربية ومدى أهمية تعزيزها وتطويرها في دفع الاقتصاد العربي نحو الأمام، سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار العام للتجارة العربية مستندين إلى المباحث التالية:

المبـــحث الأول: واقع التجارة الخارجية للدول العربية.

المبـحث الثاني: الهيكل السلعي والموازين التجارية للتجارة العربية.

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية للدول العربية

سنحاول في هذا المبحث التعرض إلى تطور أداء التجارة العربية بالإضافة إلى أهميتها في الاقتصاديات العربية، وأهم الإستراتيجيات المنتهجة من طرف الدول العربية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية، حيث توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من السلع وخدمات غير متوفر حاليا من خلال أنشطة الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة.

أولا: تعريف التجارة الخارجية

التعريف الأول: عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[1].

التعريف الثاني: عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء على شكل سلع، أفراد أو رؤوس أموال بين أشخاص يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة و تتكون من عنصرين أساسيين هما الصادرات والواردات بصورتهما المنظورة وغير المنظورة[2].

ومما سبق نستخلص أن التجارة الخارجية هي المعاملات التجارية الدولية المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال التي تنشأ بين الأفراد.

أسباب قيام التجارة الخارجية: يمكن حصر أهم أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية:

- لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا، أي تحقيق الاكتفاء الذاتي، نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة؛
- اختلاف المستوى التكنولوجي المستخدم في الإنتاج من دولة إلى أخرى؛
- دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي؛
- ظهور مشاكل الدول النامية على المستوى الدولي، مثل تدهور معدلات التبادل الدولية واتجاهها في غير صالح الدول النامية والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها؛
- ظهور المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال النقد والتمويل والتنمية الاقتصادية؛
- عولمة الاقتصاد والأسواق الدولية، حيث أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة واحدة وسوق دولي واحد[3].

---

[1] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996، ص: 13.

[2] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010، ص: 02.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية وأهميتها

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الخارجية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية.

أولا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

من أهم هذه العوامل نميز:

1- انتقال الأيدي العاملة[4]:

- تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول وما ينجم عنه من تفاوت في الأجور من دولة إلى أخرى؛
- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة؛
- اختلاف درجة مهارة الأيدي العاملة من دولة إلى أخرى؛
- التفاوت في المستوى المعيشي، وكذلك التفاوت في الحضارة من دولة إلى أخرى؛
- درجة التقدم الاقتصادي فيما بين الدول؛
- العوامل السياسية من حروب وغيرها والتي لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.

2- رأس المال:

- سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع؛
- سعر الخصم: إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال؛
- سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان[5].

3- التكنولوجيات:

- كلما زادت الاختراعات والابتكارات الجديدة كلما ارتفعت نسبة التبادل التجاري بين الدول، وهذا يرجع إلى التغلب على عدة مشاكل منها التكاليف، الجهد، الجودة، نقص الأيدي العاملة، إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية، الانفتاح الاقتصادي كلها عوامل أثرت على التجارة الدولية.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

سنتطرق إلى أهمية التجارة الخارجية وبعدها نستعرض أهميتها بالنسبة إلى الاقتصاديات العربية:

- **أهمية التجارة الخارجية:**

---

[3] حكيمة سبع، **آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف**، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي 2015/2014، ص: 08.

[4] حمدي عبد العظيم، **مرجع سابق**، ص: 28.

[5] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مرجع سابق، ص: 08.

1- للتجارة الخارجية أهمية كبيرة بالنسبة لدول العالم فهي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا، أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا، ولذلك فإن التجارة الخارجية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم تساهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم[6]؛

2- تنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى بناءا على تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تكون تكلفتها أقل من غيرها في دول العالم، ثم تقوم بمبادلاتها بالسلع الأخرى التي ترتفع فيها تكاليف إنتاجها[7]؛

3- تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توفر عناصر الإنتاج لديها.

نستخلص مما سبق أن التجارة الخارجية تعتبر مؤشر جوهري على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما له من آثار على الميزان التجاري، كما أن لها علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية، ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

- **أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاديات العربية:**

يستأثر قطاع التجارة الخارجية بأهمية بالغة خاصة في اقتصادات الدول العربية وذلك للدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع في رفع مستوى الدخل والتأثير في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيره في إجمالي تكوين الناتج المحلي والاستثمار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى كما أن التجارة الخارجية تساعد الدول العربية على خلق الظروف التي تخفض من حدة الأزمات التي تعرض نمط نمو متوازن للاقتصاد القومي عن طريق تمكين الدولة من تصدير الفائض واستيراد ما يحتاجه وذلك من خلال دورها المهم في تهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية المتوازنة والتي تفرض نفسها كأحد عوامل النمو الحاسمة.

إن هذا الدور المهم الذي تؤديه التجارة الخارجية في تصحيح الاختلالات الناشئة في قطاعات التنمية تزداد أهميته في الدول العربية أكثر منه في الدول المتقدمة ويمكن اختصار أهميتها فيما يلي:

---

[6] حداد بسطالي، **إستراتيجية سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2013/2012، ص: 04.

[7] جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2006، ص: 11.

- ازدهار التبادل التجاري للدول العربية؛
- الحصول على عائدات جيدة من عملية تصدير منتجاتها المختلفة؛
- تحسين الدخل القومي للدول العربية؛
- سهولة تنفيذ المخططات الشاملة لهذه الدول؛
- تخفيض معدلات البطالة وتحسين المعيشة؛
- تسيير الحياة الاقتصادية في الدول العربية؛
- نقل الشعوب من التخلف والجوع وسوء استغلال وتوزيع الثروات إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة[8].

المطلب الثالث: الاستراتجيات التجارية للدول العربية

قامت العديد من الدول العربية بتنفيذ إجراءات تصحيح لتحرير التجارة الخارجية في إطار تنفيذها برامج الإصلاح الهيكلي بتقليل دور القطاع العام في التنمية، وفتح المجال للقطاع الخاص وتبني آليات السوق والانتقال من نظام الحماية الذي يعتمد على القيود الكمية والسعرية إلى التحرير الجزئي تمهيدا للتحرير الكلي للتبادلات التجارية الخارجية، بالإضافة إلى وضع السياسات تتعلق بضمان نفاذ الصادرات للأسواق العالمية، لذا شرعت الكثير من الدول العربية في إبرام اتفاقيات شراكة مع العديد من التكتلات كان أهمها مع الاتحاد الأوروبي، وبذلك اعتبر الشريك الرئيسي لها، خاصة من جانب المعاملة بالمثل وتبادل الإعفاءات وفيما يلي سنحاول إبراز خصائص السياسات والإستراتجيات التجارية للدول العربية.

الفرع الأول: إستراتيجية إحلال الواردات

أولا: مفهوم إستراتيجية إحلال الواردات

إن ما يعيق الدول النامية عامة والدول العربية خاصة من الاندماج في التجارة العالمية هو عدم توسيع صادراتها من السلع الأساسية بالإضافة لعدم قدرتها على تصدير سلع صناعية جديدة بسبب النتائج التي حققتها صناعات الدول المتقدمة واحتكارها للتقنية الحديثة.

ويقصد بإحلال الواردات "إنتاج السلع محليا تقوم مكان السلع المستوردة من الخارج أو التي كان يمكن استيرادها إذا لم نقم بهذا الإنتاج"[9].

[8] بن محياوي سميحة، **أطروحة دكتوراه دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية**، تخصص تجارة دولية، 2015/2014، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص: 154.

[9] بن محياوي سميحة، مرجع سابق، ص: 179.

وبذلك فهي ترتكز أساسا على السوق المحلية، وتعتبر أن الأولوية يجب أن تعطى لتطوير الصناعات المحلية اللازمة لتزويد حاجات السوق المحلي، وتمكن الاقتصاد الوطني من تخفيف اعتماده على الاستيراد الخارجي.

ويرجع التوجه لمثل هذه الإستراتيجية إلى تعاظم العجز التجاري للدول العربية، وذلك لانخفاض أسعار موادها الأولية المصدرة، وأدى تزايد هذا العجز إلى الحد من استيراد مواد الاستهلاك وقيام صناعات محلية لإنتاج هذه المواد كليا أو جزئيا، وعليه فقد انتهجت بعض الدول العربية مثل مصر وسوريا والمغرب والجزائر تبني إستراتيجية الإحلال محل الواردات لعدة الأسباب نذكر أهمها:

- عجز في ميزان مدفوعات غالبية تلك الدول؛
- تحقيق النمو الإقتصادي؛
- تحقيق الإكتفاء الذاتي والتقليل من التبعية للخارج[10]؛
- توجه الدول المتقدمة إلى صناعات أكثر تطورا نتيجة للتقدم التكنولوجي والتي أصبحت محتكرة من قبلهم ونظرا للتكلفة الكبيرة لهذه الصناعات التحويلية تعجز الدول العربية عن تصنيعها؛
- امتناع الدول المتقدمة عن التوسع في بعض الصناعات لما تسببه من تلوث بيئي.

تهدف هذه الإستراتيجية إلى إشباع احتياجات السوق المحلية وذلك بتوفير الدولة الحماية للصناعات الناشئة لمنع منافسة المنتجات الأجنبية للصناعات الوطنية ولضمان تحقيق المنتجين المحليين لأرباح مناسبة تشجعهم على الاستمرار في السوق[11].

ثانيا: الوسائل التي اتبعتها الدول العربية لتنفيذ إستراتيجية إحلال الواردات

يتم تنفيذ هذه الإستراتيجية على ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** تركز على التوسع في الصناعات الاستهلاكية الأساسية وتزداد الواردات الرأسمالية والوسيطة في هذه المرحلة نظرا لعدم توافر البديل المحلي لها؛
- **المرحلة الثانية:** يتم إحلال المنتج المحلي محل المنتج المستورد في كل الصناعات الاستهلاكية، وعندما يتم إشباع السوق المحلي تماما عندها تبدأ الدولة في التوجه نحو تصدير المنتجات المحلية، كما تبدأ في إحلال الصناعات الوسيطة والرأسمالية المحلية محل الأجنبية، زيادة في واردات السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة الدخل؛

[10] عدنان خضور، **أثر استراتيجيات التصنيع المتبعة في الإقتصاد السوري على النمو الإقتصادي**، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 2017/17، ص:49.

[11] طالب عوض وارد، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص: 301.

- **المرحلة الثالثة:** يتم التوسع في إنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية مثل الآلات والمعدات الثقيلة[12].

ويكون ذلك من خلال توفير الحماية الجمركية للسلع الاستهلاكية المنتجة محليا عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع الاستهلاكية المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي وبالتالي يرتفع سعرها ويزداد الطلب على الإنتاج المحلي ويزداد معدل الربح في إنتاج الصناعات الاستهلاكية محليا، وهذا يشجع المنتجين على إقامة تلك الصناعات، كما تقوم الحكومة في نفس الوقت بتخفيض تكاليف إنتاج السلع الاستهلاكية عن طريق تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج لتصنيع السلع الاستهلاكية.

ثالثا: مزايا إستراتيجية إحلال الواردات

- من مزايا هذه الإستراتيجية المعرفة الكاملة للدولة بالأسواق القائمة التي سيتم تصريف المنتجات فيها؛
- يمكن أن تسهم هذه الإستراتيجية في علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية من خلال تقليل الاستيراد من الخارج وهذا يمكن أن يؤدي إلى تقليل التبعية للخارج؛
- هذه الإستراتيجية تقوم على أساس إنتاج سلع استهلاكية يتم تسويقها في السوق المحلي وهذا يجنب الدول النامية مخاطر الاعتماد على الأسواق الخارجية خاصة أن الدول الصناعية المتقدمة تلجأ لوضع العراقيل والعقبات أمام صادرات الدول النامية من السلع الصناعية؛
- تكون الدولة على دراية كاملة بالأسواق التي يتم تصريف سلعها فيها، وفي المقابل تقوم الدول النامية بتركيز جهودها الصناعية وتشجيع الصادرات وذلك بإنتاج سلعا يمكن بيعها في الأسواق العالمية[13]؛

هذه الإستراتيجية تعتبر أسهل طريقة لتنمية القطاعات الاقتصادية ورفع كفاءتها وبالتالي رفع نسبة النمو الاقتصادي وتنويع هيكل الإنتاج في الدول العربية.

[12] محمد حسن يوسف، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، على الموقع الالكتروني:
www.saaid.net\Doat\hasn\159.htm ، تاريخ الاطلاع 15-06-2019

الفرع الثاني: إستراتجية تشجيع وتنمية الصادرات

دفعت النتائج المتواضعة لتطبيق إستراتجية إحلال الواردات في الدول العربية لكثير من الاقتصاديين إلى تفضيل ترويج إستراتجية جديدة تدعوا إلى الاعتماد على الأسواق الخارجية والتركيز على تنمية الصادرات وإعادة تخصيص الموارد حسب الميزة النسبية.

أولا: مفهوم إستراتيجية تشجيع وتنمية الصادرات

تعرف هذه الإستراتجية: "تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة، تهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق العالمية"[14].

تعد تنمية الصادرات أحد المحركات الرئيسة للتنمية في أي دولة

الإستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات، من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات[15].

تنمية الصادرات أصبحت خيارا استراتيجيا نحو تحقيق النمو والتنمية لأن معدل نمو الصادرات ينعكس على نحو ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي وعلى مستوى معيشة المواطنين في الدولة، وقد أثبتت تجارب الكثير من الدول العالم الدور الهام الذي يساهم فيه التصدير في نمو وارتقاء هذه المجتمعات؛

أولت الحكومات العربية اهتمام كبير بهذه الإستراتجية لتعزيز الصادرات وتنويعها نظرا لأهميتها ودورها الفاعل في مسيرة التنمية المتوازنة والمستدامة، بتقديم الحوافز والتسهيلات التي تقدمها للشركات والمنتجين والمصدرين من خلال تقديم الدعم المادي والمؤسسي لها لرفع مستوى أدائها وزيادة قدراتها على التنافسية في الأسواق العالمية[16]؛

[14] مولاي عبد القادر، **التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية- دراسة حالة الجزائر**، كلية العلوم الإقتصادية، رسالة من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2007، ص:20-21.

[15] محمود حامد محمود، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات زدعم التنمية الصناعية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص: 34.

[16] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة من متطلبات نيل شهادة الماجيستر، جامعة غرداية، 2010-2011، ص: 90.

ترتكز هذه الإستراتجية أساسا على التوسع في الاستثمار الإنتاجي بغرض التصدير كإعفاء من التعريفات الجمركية للسلع الوسيطة الداخلة في إنتاج سلع التصدير، إضافة إلى الإعفاء من الضريبة المحلية المباشرة وغير المباشرة على نشاطات التصدير، وتأمين عمليات التصدير والمصدرين؛

كما نجدا أن تنويع و تنمية الصادرات السلعية من شأنه أن يساهم في ارتفاع وزيادة عروض الصادرات، وهذا بسبب أن الطلب الخارجي سيكون متميزا نسبيا بمرونة سعرية ومرونة الدخل وهو ما يكسب اقتصاد الدولة نوعا من الثبات في مواجهة تذبذب الأسعار العالمية والتقلبات في الأسواق الدولية.

ثانيا: وسائل تنفيذ إستراتجية تنمية الصادرات

- تخفيض قيمة العملة لتشجيع الصادرات والمحافظة عليها؛
- خلق المؤسسات التي تسهل عملية التصدير والتي من شأنها أن تقلل من الصعوبات والعراقيل التي تعترض العملية التصديرية سواء ذلك بدعم الصادرات أو بتمويلها؛
- الاهتمام بجودة المنتجات الموجهة للتصدير في الأسواق الخارجية وذلك بإقامة نظام فحص لهذه السلع ونظام للجودة؛
- إقامة معارض وندوات للترويج لجودة السلع وجودة التصاميم؛
- توفير التمويل اللازم للصادرات والواردات وذلك من خلال منحهم تسهيلات كإعفائهم من الرسوم البنكية والجمركية المرتبطة بعمليات التصدير والاستيراد؛
- إنشاء نظام تأمين على الصادرات لتعويض الخسائر المحتملة للعملية التصديرية واعتمادات التصدير، وتقلبات سعر الصرف وضمانات التصدير؛
- إنشاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية التصديرية والغرض منها جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير البيئة المناسبة التي تحتاجها هذه الصناعات؛
- القيام بتنويع أسواقها وإعطاء الأولوية لتطوير وتحرير علاقات التبادل التجاري فيما بينها

ثالثا: مزايا إستراتيجية تنمية الصادرات

يمكن إدراج أهم مزايا إستراتيجية تنمية الصادرات في النقاط التالية:

- تعمل على التخفيف من أثر التقلبات الاقتصادية السيئة على الاقتصاد القومي، وذلك من خلال تدعيم قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وهذا ما يسهل عملية التدفق لرؤوس الأموال الأجنبية داخل البلدان العربية؛

- تساعد هذه الإستراتجية الدول العربية في تعزيز منافسة صادراتها في السوق الدولية، بتخصيصها للمواد وتركيزها على جودة المنتجات الصناعية؛
- إن تطبيق هذه الإستراتيجية يمكن الدول العربية من تطوير صناعتها وبالتالي سيعزز مكانتها ويقوي موقفها من أجل الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية[17].

المطلب الرابع: اتجاهات التجارة العربية

رغم الاتجاهات العالمية نحو العودة إلى الحمائية، إلا أن التجارة السلعية العالمية شهدت انتعاش مخالف لكافة التوقعات، إذ تعتبر التجارة الخارجية للدول العربية هي المحور الذي يربط بين الاقتصاد العربي والاقتصاد العالمي.

يمثل الجدول أدناه اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة 2017.

الجدول رقم (01): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة 2017

(مليار دولار)

المنطقة	الصادرات العربية الإجمالية		الواردات العربية الإجمالية	
	القيمة	من الإجمالي %	القيمة	من الإجمالي %
العالم	955,494	100.0	808,094	100.0
الدول العربية	106,461	11.1	112,140	13.9
الإتحاد الأوروبي	104,962	11.0	221,614	27.4
الولايات المتحدة	41,451	4.3	67,275	8.3
اليابان	58,823	6.2	24,832	3.1
الصين	90,577	9.5	128,177	15.4
باقي دول آسيا	244,755	25.6	153,082	18.9
باقي العالم	308,465	32.3	100,974	12.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص155.

[17] أحمد الكواز، **أهم إستراتيجيات السياسة التجارية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بدون سنة، ص: 34.

➢ **اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية:** قامت بعض الدول العربية بإصلاح وتطوير قطاع التجارة الخارجية وتوطيد علاقاتها مع مختلف شركائها التجاريين حيث يوضح الجدول أعلاه اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين حيث:

- بلغت الصادرات العربية البينية للدول العربية في سنة 2017 نسبة 11% وهي نسبة ضعيفة بالنسبة للدول التي تسعى إلى تحقيق درجات متقدمة من التكامل الاقتصادي؛
- أما صادرات الدول العربية للإتحاد الأوربي فقد قدرت بنسبة 11% حيث يأتي في المرتبة الثالثة ضمن الأسواق الخارجية لتصدير منتجات الدول العربية، بينما الواردات العربية فقد بلغت نسبتها 27.4% مما يؤكد اعتماد الاقتصاد العربي بدرجة أساسية على الإستراد من الإتحاد الأوربي، كما نلاحظ كذلك أن الواردات العربية من الإتحاد الأوربي تفوق الصادرات مما يشير إلى أن التبادل التجاري لصالح الإتحاد الأوربي؛
- وفيما يخص الصادرات العربية للولايات المتحدة الأمريكية فقد سجلت نسبة 4.3% أما الواردات العربية فقد قدرت نسبتها ب 8.3%؛
- سجلت صادرات الدول العربية لليابان نسبة 6.2% فيما بلغت نسبة وارداتها نحو 3.1% مما يتبين لنا أن التبادل التجاري لصالح الدول العربية؛
- وفيما يتعلق بمساهمة الصين كشريك تجاري للدول العربية فقد قدرت نسبة الصادرات العربية للصين ب 9.5% بينما الواردات العربية سجلت بنسبة 15.4% وهذه النسبة تؤكد أن السوق العربي سوق مهم بالنسبة للصين؛
- من جهة أخرى ارتفع رصيد الصادرات العربية لباقي دول آسيا بنسبة قدرت ب 25.6%، حيث تبين هذه النسبة أهمية الاقتصاد العربي في التبادل التجاري وبالنسبة للواردات فقد سجلت 18.9%؛

- حصلت باقي دول العالم على الحصة الأكبر كشريك تجاري حيث يمثل أكبر الأسواق الخارجية لتصدير منتجات الدول العربية بنسبة بلغت 32.3%، فيما بلغت نسبة الواردات العربية ب 12.5%؛ حيث يمثل الشكل الموالي اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة 2017.

الشكل رقم (01): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين

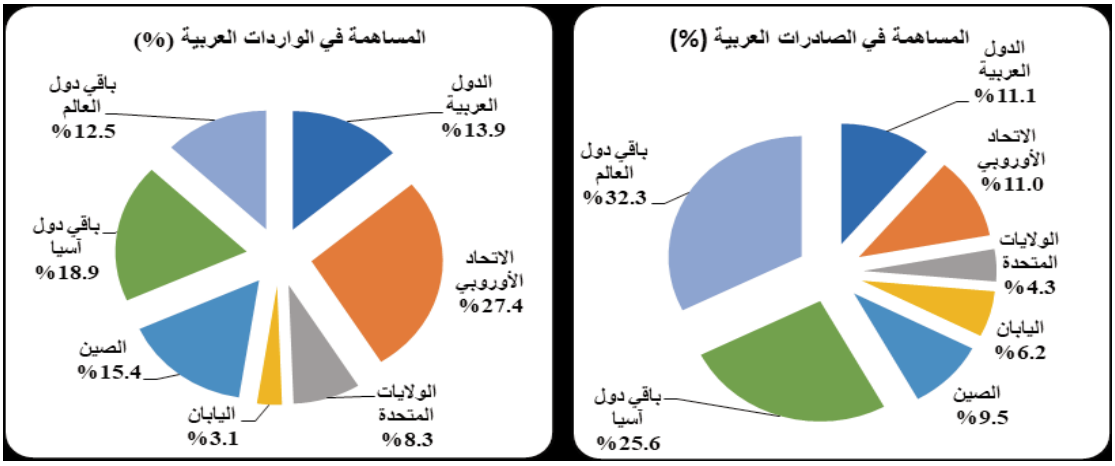

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص156.

المبحث الثاني: الهيكل السلعي والميزان التجاري للتجارة العربية

سنتطرق في هذا المبحث إلى الهيكل السلعي للصادرات وواردات السلع للدول العربية بالإضتفة إلى مدى تنافسية صادراتها، وكذلك إلى الموازين التجارية للدول العربية.

المطلب الأول: الهيكل السلعي للتجارة العربية

يعرف الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية بإحتلال الوقود والعادن المرتبة الأولى في هيكل الصادرات مستحوذا على ثلاص أرباع قيمة الصادرات العربية، يوضح الجدول التالي الهيكل السلعي للتجارة العربية ضمن الفترة (2016-2017)

الجدول رقم (02): الهيكل السلعي للتجارة العربية (2016-2017)

السلع	هيكل الصادرات		هيكل الواردات	
	(%)من إجمالي الصادرات2016	(%) من إجمالي الصادرات2017	(%) من إجمالي الواردات 2016	(%) من إجمالي الواردات 2017
الوقود والمعادن	13.2	60.1	58.7	13.8
المصنوعات	65.9	30.5	30.7	66.1
السلع الزراعية	19.2	7.7	7.8	18.9
سلع غير مصنفة	2.1	2.0	2.4	1.5

إجمالي الدول العربية	100	100	100	100

المصدر: بناء شخصي اعتمادا عمى صندوق النقد العربي لسنة 2017 ص157، 2016 ص 146.

حصلت فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية، حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط في ارتفاع حصتها من إجمالي الصادرات، حيث ارتفعت مساهمتها في هيكل الصادرات السلعية العربية من 58.7**%** سنة 2016 لنحو 60.1**%** لسنة 2017 أما حصة المصنوعات فقد شهدت انخفاضا محدودا لتصل إلى 30.5**%** مقابل 30.7**%** السنة السابقة، على مستوى محتوى المصنوعات فقد سجلت المواد الكيماوية نسبة 9.8**%** من جملة الصادرات في سنة2017، تلتها المصنوعات المتنوعة بنسبة7.9**%**، والآلات ومعدات النقل بنسب 6.9**%**، ثم المصنوعات الأساسية بنسبة 5.9**%** من قيمة الصادرات العربية.

أما بالنسبة لصادرات السلع الزراعية فقد انخفضت مساهمتها بشكل طفيف لتبلغ نسبتها 7.7% مقارنة بنسبة 7.8**%** في سنة 2016 في حين انخفضت حصة الصادرات من السلع غير المصنفة إلى 2.0**%** مقارنة بنسبة 2.4% في سنة 2016.

أما فيما يخص الهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، فقد أشارت البيانات أن فئة المصنوعات قد شهدت ارتفاعا جعلها تحافظ على صدارتها في الواردات العربية، حيث قدرت نسبتها 66.1**%** من إجمالي الواردات العربية مقارنة بنسبة 65.9% سنة 2016، وفي محتوى فئة المصنوعات الآلات ومعدات النقل فقد احتلت المركز الأول مع ثبات نسبي في حصتها من الواردات الإجمالية لتصل إلى نحو 30.4**%** مقارنة بنسبة 30.5**%** سنة2016، تلتها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية بحصة بلغت 18.3**%** من الواردات الإجمالية سنة 2017 مقابل 18.5**%** السنة السابقة. أما حصة المصنوعات المتنوعة الأخرى فقد سجلت ارتفاعا طفيفا لتبلغ حصتها 8.8**%** مقارنة بنسبة 8.1**%** لسنة 2016في حين انخفضت حصة المواد الكيماوية من 8.8**%** سنة 2016 لنحو 8.6 **%**سنة 2017.

بالمقابل ارتفعت حصة الوقود والمعادن إلى 13.8**%** سنة 2017 مقارنة بنسبة 13.2**%** سنة 2016وهذا في ظل ارتفاع أسعار النفط، وفيما يتعلق بفئة السلع الزراعية فقد شهدت انخفاضا طفيفا في حصتها لتمثل 18.9**%** مقارنة بنسبة19.2% في سنة 2016 وهذا راجع إلى انخفاض واردات الدول العربية منها في ظل تحسن ظروف الإنتاج الزراعي بالدول العربية سنة2017، حيث يمثل الشكل الموالى الهيكل السلعي للصادرات والواردات السلعية الإجمالية 2017.

الشكل (02): الهيكل السلعي للصادرات والواردات السلعية الإجمالية 2017

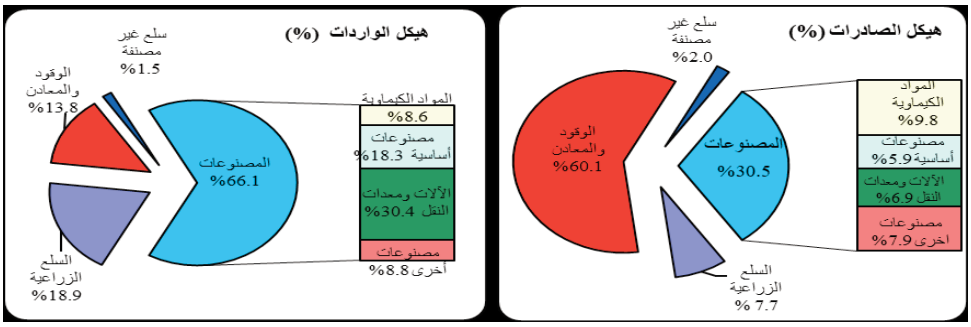

المصدر: بناء شخصي اعتمادا على صندوق النقد العربي لسنة 2017 ص 157.

المطلب الثاني: تنافسية الصادرات العربية

الفرع الأول: مفهوم التنافسية

أولا: تعريف التنافسية

يبدو أنه من الصعب تحديد تعريف معين لمفهوم التنافسية نظرا للتباين الواضح بين مختلف الهيئات والمعنيين بهذا الموضوع، ولذا يعد هذا المفهوم معقدا لتعدد جوانبه ولارتباطه بالتطورات الاقتصادية العالمية، كما أن مفهوم التنافسية يختلف حسب طبيعة التحليل الاقتصادي سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

- **تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية للتنافسية**[18]:

يمكن توضيح مفهوم التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية للتنافسية في أربعة مستويات:

- **الكفاءة:** إن الفهم الأولي للتنافسية يعني أن الفرد يكون أفضل من الآخرين، والأفضلية تكون من خلال الكفاءة التي تتحدد عبر الإنتاجية، إلا أن الكفاءة لا تعني القدرة على التنافس، وهذا ما أشار إليه بيتر دراكر حين قال "من العبث أن تنجز بكفاءة شيئا لا يحتاجه أحد"؛

- **الاختيار:** إن التنافسية تنطوي على الاختيار الاستراتيجي للإ ختصاصات التي يمكن من خلالها تحقيق قيمة مضافة، وبالتالي فان إستراتيجية التنافسية لا تعني فقط ما الذي يمكن فعله وإنما ما الذي يجب فعله، أي أخذ الاختيار الذي يجعل من القيمة المضافة المحتملة في السوق الدولية أكبر من بقية المتنافسين؛

- **الموارد:** التنافسية تتوقف على تعبئة الموارد المختلفة لتجسيد الاختيارات، وتتأتى هذه الموارد من الحكومة، البنية التحتية، التكنولوجيا، التعليم ... الخ؛

[18] عبد القادر عبيدلي، **أطروحة دكتوراه تنافسية اقتصادات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية** ، تخصص تجارة دولية ،سنة 2017/2016، جامعة قاصدي مرباح، ص: 44.

- **الأهداف:** يتفق الاقتصاديون على أن التنافسية ليست هدف في حد ذاتها وإنما هي وسيلة اقتصادية لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف مختلف المتعاملين الاقتصاديين في الدولة؛

بناءا على هذا يمكن صياغة مفهوم التنافسية في إطار تحقيق أهداف محددة من خلال الاستغلال الكفء للموارد التي تم تعبئتها ضمن إستراتيجية محددة، فالأهداف ترتبط بتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستوى رفاهية أفضل للأفراد بإتباع إستراتيجية واضحة ومحددة تسهم في توفير العوامل المؤدية إلى تحسين إنتاجية الموارد المتاحة أي الاستغلال الأمثل لها، وعليه يقدم هذا المعهد تعريفين للتنافسية:

- **تعريف موجز للتنافسية:** تحليل كيفية إدارة الدول الشركات لقدراتها لبلوغ الربح أو الرفاهية.

التعريف الأكاديمي: تنافسية الدول هي مجال النظرية الاقتصادية التي تحلل السياسات والحقائق التي تشكل قدرة الدولة على خلق بيئة تسهم في استدامة خلق المزيد من القيمة من قبل المؤسسات ومزيد من الرفاهية للمواطنين والحفاظ عليها.

- **تعريف المنتدى الاقتصادي للتنافسية[19]:**

يعرف المنتدى الاقتصادي للتنافسية على أنها مجموعة المؤسسات والسياسات و العوامل المحددة لمستوى الإنتاجية في الدولة التي بدورها تحدد معدلات العوائد الناجمة عن الاستثمار في اقتصاد ما، وبما أن عوائد الاستثمار تشكل محركا للنمو الاقتصادي فإن الاقتصاد الأكثر تنافسية هو الاقتصاد الأقدر على النمو في المدى المتوسط والبعيد.

التنافسية هي: الأداء النسبي الحالي والداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية ويعتبر قطاع التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية من أكثر المجالات المباشرة التي يتجلى فيها تزاحم الدول فيما بينها و يميز صندوق النقد العربي بين نوعين من التنافسية:

- التنافسية الجارية التي ترتكز على الأداء الجاري أو الحالي والعوامل التي تؤثر عليه مثل الأسواق ومناخ الأعمال؛

- التنافسية الكامنة وتتمثل في القدرات بعيدة الأثر على التنافسية المتمثلة في البنية التحتية.

ثانيا: أنواع التنافسية[20]

[19] لحمر حكيمة، يونس بوحصيدة رضا، **تحليل تنافسية المنتجات السلعية العربية في الاسواق الدولية جامعة 20 اوت 1955**، سكيكدة، ديسمبر 2017، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 4 ،العدد 3 ،ص: 239.

تشير التنافسية إلى زيادة مستويات الإنتاجية في الدول وإدارتها للتحديات والقيود التي تفرض على منتجاتها وخدماتها من المنافسين، فلقد عملت العديد من الكتابات على تقسيم التنافسية لعدة أنواع، وكان أبرز تلك التقسيمات تقسيم مايكل بورتر للتنافسية على صعيد الشركة أو الميزة التنافسية حيث قسمها إلى نوعين:

أ- **تنافسية عن طريق التميز في التكلفة:** يمكن لشركة ما أن تمتلك ميزة التكلفة الأقل، إذا كانت تكاليفها المتراكمة بالأنشطة المنتجة للقيمة اقل من نظيرتها لدى المنافسين، وللحصول عليها يتم الاستناد إلى مراقبة عوامل تطور التكاليف، حيث أن التحكم الجيد في هذه العوامل، مقارنة بالمنافسين يكسب المؤسسة ميزة التكلفة الأقل.

ب- **تنافسية عن طريق الاختلاف أو التميز:** حيث تتميز بعض الشركات بقدرتها على إنتاج أو تقديم سلع أو خدمات فيها شيء ما مختلف ذو قيمة لدى العملاء بحيث تنفرد به عن المنافسين.

ثالثا: أبعاد التنافسية[21]

ينطوي مفهوم التنافسية على عدة أبعاد تحليلية أهمها:

أ- **مستوى التحليل:** يتمثل في المستويات الثلاثة المشروع القطاع الدولة.

ب- **الشمول:** يتمحور حول شمول الفاعلية أو الكفاءة وهي تحقيق الأهداف بأقل التكاليف، والفعالية التي تمثل الاختيار الصحيح للأهداف.

ت- **النسبية:** والقاضي بمقارنة اقتصاد بالنسبة لآخر أو فترة زمنية بالنسبة للأخرى.

الفرع الثاني: التنافسية في الدول العربية لسنتي 2016/2012

تمثل الصادرات محرك النمو الاقتصادي في دول العالم، وتتسابق الدول المختلفة في تنمية صادراتها والاهتمام بتنويع هياكلها التصديرية لتعزيز أهميتها النسبية في الأسواق العالمية، من هنا فإن تنافسية الصادرات السلعية للدول في أسواق العالم تتحدد بامتلاك الدولة ميزة نسبية تجعل هيكل صادراتها يختلف عن صادرات باقي دول العالم من جانب، ومن جانب آخر تجعل هيكل صادراتها متنوعا بشكل يقلل من مخاطر الاعتماد على صادرات سلعية محددة، وبالتالي فإن تتبع التطور في مؤشرات التنوع والتركز الخاصة بالصادرات العربية سوف يفيد في معرفة قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية ذلك على النحو التالي:

[20] نفس المرجع السابق، ص: 242.

[21] عبد القادر عبيدلي، مرجع سابق، ص: 36.

يقيس مؤشر التنوع Diversification Index[22]: درجة اختلاف الأهمية النسبية لصادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

مؤشر التركز Concentration Index[23]: (HHI بمؤشر هيرشمان–هيرفيندال) ويستخدم لقياس درجة التركز السلعي لإجمالي الصادرات كما يستخدم كذلك في دراسات المنافسة السوقية للتعرف على مدى سيطرة عدد محدود من الشركات على سوق ما، يحسب في هذا السياق كمجموع مربعات حصة كل منتج (أو مجموعة سلعية) في إجمالي الصادرات، يعطي المؤشر قيمة تقترب من الصفر في حالة الدول ذات التنوع الشديد في الصادرات بينما تقترب القيمة من الواحد الصحيح في حالة الدول التي تتركز صادراتها بشدة في عدد محدود من السلع.

إذ تشير البيانات في الجدول أدناه إلى تنافسية الصادرات العربية في السنوات 2012–2016.

الجدول رقم (03): تنافسية الصادرات العربية

الدول	2012			2016		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	**مؤشر التنوع**
الأردن	234	0.164	0.623	213	0.164	**0.651**
الإمارات	259	0.429	0.553	259	0.227	**0.643**
البحرين	234	0.353	0.698	214	0.320	**0.678**
تونس	226	0.157	00.53	215	0.134	**0.519**
الجزائر	980	00.54	0.724	930	0.489	**0.816**
جيبوتي	850	0.239	0.616	830	0.224	**0.690**
السعودية	254	0.756	0.747	252	0.593	**0.780**
السودان	840	0.534	0.793	660	0.648	**0.865**
الصومال	510	0.659	0.748	360	0.448	**0.753**
العراق	133	0.981	00.88	119	0.938	**0.909**

[22] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017 ص: 158.

[23] لحمر حكيمة، **مرجع السابق**، ص: 158.

عمان	223	0.541	0.665	212	0.506	**0.753**
فلسطين	600	0.182	00.63	156	0.185	**0.375**
قطر	233	0.532	0.768	160	0.400	**0.834**
القمر	600	0.542	0.768	150	0.683	**0.795**
الكويت	233	0.743	0.777	223	0.627	**0.823**
لبنان	227	0.159	0.643	232	0.113	**0.586**
ليبيا	140	0.821	0.784	113	0.542	**0.832**
مصر	242	0.178	0.539	238	0.154	**0.581**
المغرب	229	0.16	0.653	225	0.175	**0.677**
موريتانيا	880	0.506	0.835	800	0.360	**0.834**
اليمن	192	0.59	0.737	129	0.349	**0.770**
ماليزيا	254	0.164	0.455	253	0.174	**0.442**
سنغافورة	249	0.246	0.496	254	0.240	**0.474**
كوريا	248	0.147	0.462	249	0.144	**0.426**
العالم	260	0.089	0.000	260	0.062	**0.000**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي

يشير تتبع تطور مؤشرات التنافسية سواء من حيث مؤشر التركيز أو مؤشر التنوع في الدول العربية لسنة 2016 مقارنة بسنة 2012 إلى وجود اتجاه للتحسن على مدى الزمن.

أما عن أداء الدول العربية فيلاحظ ارتفاع قيمة مؤشر التنوع في الدول العربية المصدرة للنفط وكذلك الدول المصدرة للمواد الأولية، حيث حققت العراق أعلى قيمة في مؤشري التركز والتنوع معا في سنة 2016 بلغت0.937 و 0.909 على التوالي وذلك بسبب ارتفاع مساهمة النفط في إجمالي صادراتها وكذلك، الأمر بالنسبة لجزر القمر 0.638 و0.795 والسودان 0.648 و0.856 ، والكويت 0.627و0.823.

حققت دولة الإمارات أفضل قيمة في مؤشر التركز لسنة 2016 بلغت 0.227 وذلك نتيجة لسياساتها التي تعتمد على توفير بيئة أعمال تنافسية ترتب عليها جذب استثمارات في قطاعات متنوعة انعكست بشكل مباشر على تخفيض حصة صادرات النفط من إجمالي صادرات الإمارات وبالتالي تحسن مؤشر التركز، وهي بذلك تأتي في وضع أفضل من سنغافورة التي حققت 0.240 في ذات السنة، 2016 كما جاءت قيمة مؤشر التركز لكل من تونس ولبنان (0.134,0.113 على التوالي) أفضل من أداء كوريا الجنوبية التي حققت 0.144 كما أصبحت قيمة المؤشر لكل من تونس ولبنان أكثر قربا من

المتوسط العالمي الذي بلغ0.062؛ حيث يلخص الشكل أدناه مؤشر التركز ومؤشر التنوع للدول العربية مقارنة بالدول النامية ودول العالم لسنتي 2016-2017.

الشكل رقم (03): مؤشر التركز ومؤشر التنوع للدول العربية مقارنة بالدول النامية ودول العالم

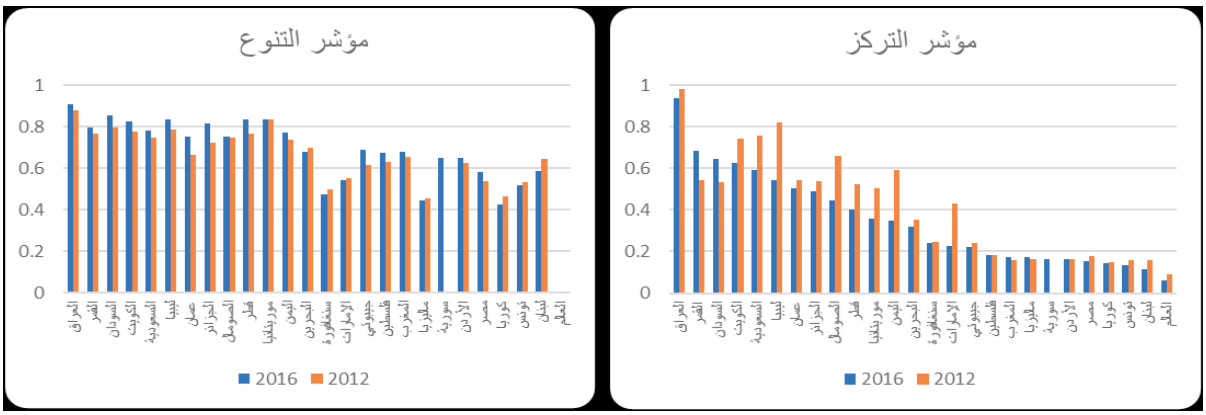

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، ص159.

المطلب الثالث: الميزان التجاري للدول العربية

التعريف الأول: هو ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع وخدمات الدولة إلى خارجها، و يمكن أن يكون في حالة فائض أو عجز[24].

التعريف الثاني: هو الفرق بين صادرات دولة ما وقيمة وارداتها[25].

التعريف الثاني: تتمثل المكونات الرئيسية للتجارة الخارجية في الدول العربية بصورة عامة في كل من البضائع العامة (التي تشمل الصادرات والواردات السلعية والسلع المعاد تصديرها حسب التركيب السلعي والجغرافي وحسب الأغراض الاقتصادية على أساس قيمتها في ميناء الوصول مضافا إليها نفقات النقل والتأمين)، والتي يتم معالجتها وفقا لمنهجية إعداد ميزان المدفوعات حيث يتم قيدها على أساس قيمتها في ميناء التصدير (ضمن بندي خدمات النقل والخدمات).

إضافة إلى بند الذهب الغير النقدي والذي يدرج في بند منفصل ضمن السلع.

تتمثل التحديات التي تواجه بعض الدول العربية عند إعداد بيانات التجارة الخارجية وفقا لمنهجية إعداد ميزان المدفوعات فيما يلي:

[24] نسيمة ناصر، **دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائرللفترة (2005-2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة-، 2013-2014، ص: 23.

[25] جيمس جوارتني وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار المريخ للنشر الرياض، 1999، ص 543.

- صعوبة الحصول على البيانات الخاصة بقطاع النفط والتي لا يتم الإفصاح عنها في بعض الدول العربية؛
- اعتماد بعض الدول على البيانات الواردة من الجهاز المصرفي من موقع نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية TTRS؛
- الحصول على البيانات في التوقيت المناسب؛
- صعوبة الحصول على السلع التي يتم شراؤها وبيعها في الخارج من قبل الشركات المُقيمة (السلع قيد المتاجرة)؛
- صعوبة تقييم السلع التي يتم تبادلها مع العالم الخارجي بدون المرور على المنافذ الجمركية في بعض الدول؛
- الحصول على بيانات تفصيلية تتعلق بالسلع المشتراة من قبل المسافرين وتموين السفن والناقلات، إضافة إلى السلع المُعدة للتصليح والتجهيز؛
- صعوبة السيطرة على الحدود والمعابر، الأمر الذي يؤثر على درجة شمولية البيانات.

تعمل الدول العربية على التغلب على تلك التحديات من خلال إتباع الإجراءات التالية:

عقد الاجتماعات الدورية مع المسؤولين في الجهات المُوفرة لتلك البيانات بهدف التنسيق المباشر وإبلاغهم بالمتطلبات الواجب توافرها في بيانات التجارة الخارجية وفقا لدليل ميزان المدفوعات، إضافة إلى بحث أسباب اختلاف البيانات والعمل على حلها.

- عقد ورش عمل لتدريب معدي البيانات على منهجية ميزان المدفوعات؛
- الحصول على البيانات إلكترونيا باستخدام وسائل التقنية الحديثة في هذا المجال؛
- تحديد بيانات السلع قيد المتاجرة من خلال البيانات الشهرية للبنوك؛
- موافاة الجهاز المصرفي بتحديثات التصنيف الدولي للسلع في تلك الدول التي تعتمد على البيانات المستمدة من البنوك؛
- قيام بعض الدول بالعمل على تكوين لجان عمل تضم البنك المركزي وجهاز الإحصاء ومصلحة الجمارك لتقييم التجارة الخارجية في الاقتصاد الموازي، وكذا الحصول على بيانات تتعلق بتموين السفن والناقلات والسلع التي تم شرائها من قبل المسافرين؛

- عقد مقارنات مع إحصائيات التجارة الخارجية لدول الشركاء التجاريين؛
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في معالجة التحديات التي تواجهها بعض الدول[26].

حيث يلخص الجدول التالي التطور في الميزان التجاري للدول العربية من 2013 إلى 2017.

الجدول رقم (04): تطور الميزان التجاري للدول العربية (مليون دولار أمريكي)

	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع الدول العربية	543,424.7	410,652.0	93,248.4	71,153.5	**174,120.5**
الأردن	11,664.5-	11,982.5-	10,347.2	9,536.7-	**10,709.7-**
الإمارات	141,042.6	108,432.8	76,575.7	68,317.8	**80,904.2**
البحرين	4,322.3	3,713.3	830.9	803.7-	**681.1-**
تونس	5,928.3-	6,660.5	5,027.4-	5,045.3-	**5,306.2**
الجزائر	9,720.0	325.0	-18,084.0	20,390.0-	**16500.0-**
الجيبوتي	475.5-	525.0	615.0-	710.0-	**750.0-**
السعودية	207,717.6	168,598.9	28,874.7	46,415.5	**101,744.0**
السودان	3,938.2	3,755.7	5,199.2-	4,230.9-	**4,185.7**
سوريا	…	…	….	…	…
الصومال	…	…	…	…	…
العراق	39,321.2	38,781.0	12,000.0	8,785.3	**24,608.3**
عمان	24,384.9	25,677.5	9,118.3	7,000.0	**8,763.1**
قطر	101,861.3	95,557.1	48,798.1	25,319.8	**36,732.7**
قمر	207.2-	203.6-	202.0-	166.8-	**183.6-**
الكويت	90,175.2	77,539.0	27,896.5	20,106.8	**25,609.9**
لبنان	15,328.3-	15,023.2-	13,095.9-	13,991.4-	**13,566.0**
ليبيا	11,968.5	11,118.7-	5,560.9-	1,902.9-	**4,811.5**

[26] عقاقنة ليلى، **دور تنمية الصادرات غير نفطية في تحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص ملية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة-2012-2013

انظر كل من: - صديقة باقر عبد الله، **الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير نفطية**، مركز التدريب والبحوث الإحصائية.
التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي و الدول العربية (16) دولة ، 2015م، ملخص إحصائي، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد رقم 07، أغسطس 2017م

مصر	22,624.1-	31,177.7-	31,389.1-	29,624.1-	**28,852.7-**
المغرب	23,648.4-	22,038.4-	15,783.0-	14,988.2-	**19,479.2-**
موريطانيا	370.1-	710.9-	558.1-	401.6-	**400.0-**
اليمن	2,904.9-	4,776.5-	4,983.9-	3,000.0-	**4,000.0**

المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 2017/ 2018.

نلاحظ من خلال جدول تطور الميزان التجاري في الدول العربية، انخفاض في فائض الميزان التجاري خلال سنة 2013 بمقدار 543,424.7 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2012 التي كانت تقدرب620.1 مليون دولار أمريكي نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط وتراجع مستويات الإنتاج بالنسبة لمجموعة الدول المصدرة للنفط (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت، الجزائر، العراق، ليبيا، اليمن) والتحولات السياسية التي طالت بعض الدول العربية الأخرى، حيث سجلت كل من هذه الدول (الأردن، تونس، جيبوتي، قمر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) عجزا في موازينها التجارية فيما سجلت باقي الدول فائض واستمر إجمالي الميزان التجاري للدول العربية في الانخفاض خلال سنة 2014 ليصل إلى 410,652.0 مليون دولار أمريكي، مقارنة بالسنة السابقة بقيمة 132 مليون دولار أمريكي وهذا بسبب ارتفاع العجز في ميزان الدول المستوردة للنفط (الأردن، تونس، جيبوتي، السودان، سوريا، القمر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا) أما بالنسبة لسنة 2015 فقد حققت مستوى قياسي في الانخفاض لم يحصل منذ سنة 2013 حيث بلغ 93,248.4 مليون دولار أي بانخفاض قدرب 77,28% جاء نتيجة تراجع في الصادرات النفطية العربية.

يمثل الشكل الموالي تطور الموازين التجارية للدول العربية الأخرى حسب المجموعات (2017/2013)

الشكل رقم(04): تطور الموازين التجارية للدول العربية الأخرى حسب المجموعات(2017/2013)

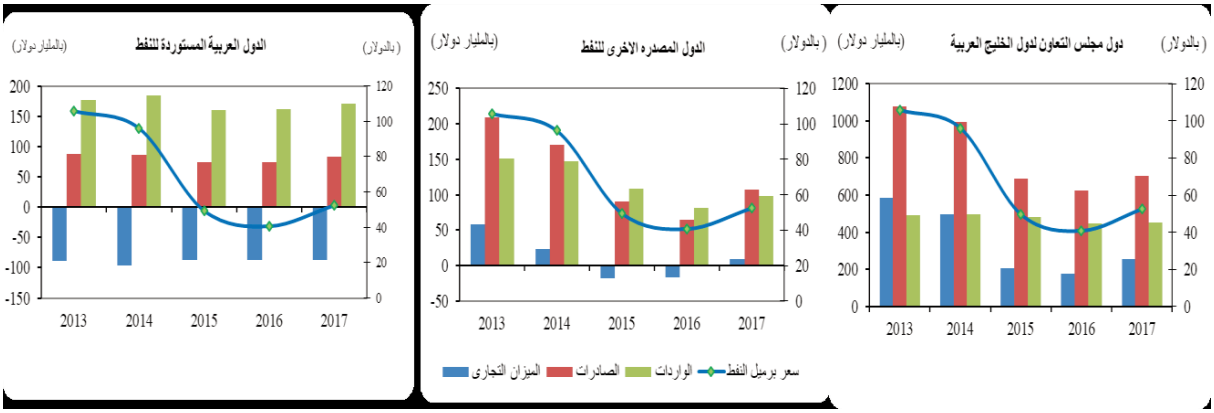

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017 ص176.

لم تختلف سنة 2016 كثيرا عن سابقتها حيث بقيت أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة مما أدى إلى تراجع المتحصلات من الصادرات العربية، واستمر الانخفاض في الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة للعام الثاني على التوالي بلغ فيها فائض الميزان التجاري 71,153.5 مليون دولار أي بانخفاض قدره 23,69%، شهدت سنة 2017 عودة التحسن النسبي للأسعار العالمية للنفط والمواد الخام قابله تحسن الفائض في الميزان التجاري بلغ 174,120.5 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2016 التي بلغ الفائض فيها 71,153.5 مليون دولار أمريكي أي بنسبة زيادة قدرت ب 144,71 في المئة.

يمثل الشكل الموالي نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2017/2016).

الشكل رقم (05): نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2017/2016)

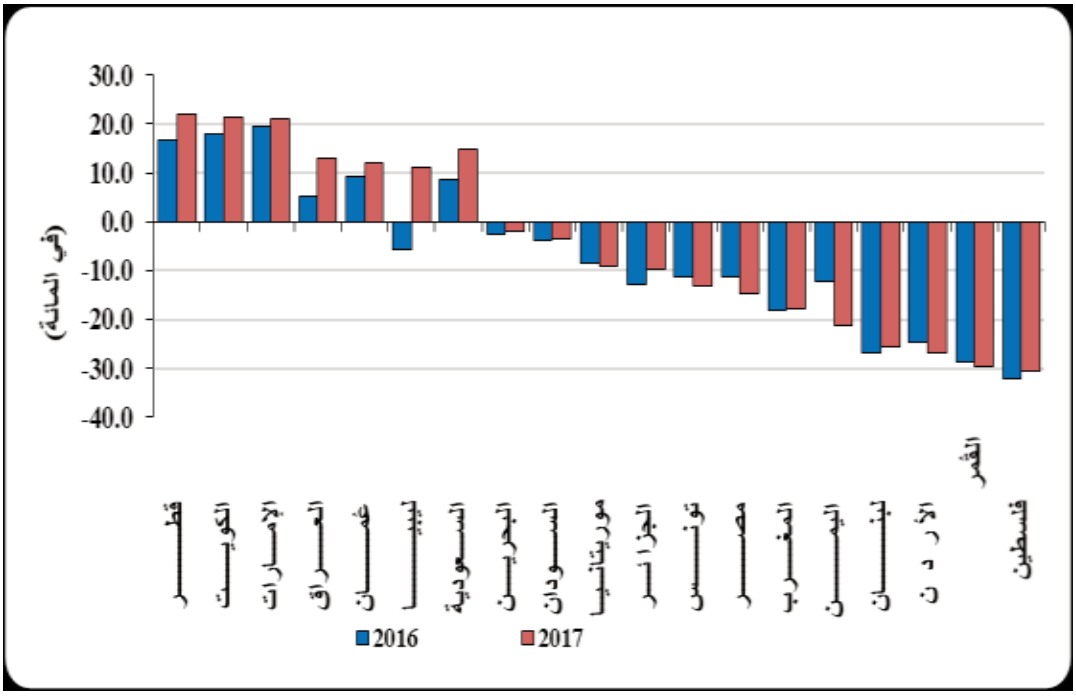

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018 ص176.

المطلب الرابع: أداء التجارة العربية 2000-2017

يمثل الجدول التالي قيم التجارة العربية الاجمالية الخارجية في الفترة الزمنية (2000-2005).

الجدول رقم(05): التجارة العربية الاجمالية الخارجية (2000-2005)

- **الفترة الأولى: (2000-2005)**

	القيمة (مليار دولار)						معدل التغير السنوي					
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات العربية	259.7	236.7	245.0	304.0	396.5	559.6	47.9	8.8-	3.5	24.1	30.4	38.7
الواردات العربية	149.7	161.0	171.5	194.9	243.1	348.6	6.4	7.6	6.5	13.6	24.7	20.9
الصادرات العالمية	6,385.0	6,140.4	6,427.7	7,498.8	9,099.3	10,370.5	12.7	3.8-	4.7	16.7	21.3	13.5
الواردات العالمية	6,595.6	6,392.3	6.640.3	7,757.8	470.0'9	10,747.9	13.3	3.1-	3.9	16.8	22.1	13.4
وزن الصادرات العربية من الصادرات العالمية	4.1	3.9	3.8	4.1	4.4	5.4						
وزن الواردات العربية من الواردات العالمية	2.3	2.5	2.6	2.5	2.6	3.2						

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005 ص 140.

عرفت التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية خلال سنة 2000 نموا في أدائها، كما أنه كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 أثر بالغ والتي أدت إلى تراجع السياحة العربية، ووتيرة الأنشطة والصناعات المرتبطة بالتصدير كالنقل والتأمين على السلع المستوردة.

خلال سنة 2001 كان سعر برميل النفط في حوالي 18 دولار ليصل مستواه إلى 67 دولار مع أواخر سنة 2005، أي أن أسعار النفط تضاعفت ثلاث مرات على مدى أربع سنوات تأتي في الأخير.

خلال سنة 2004 حققت التجارة العربية الإجمالية للدول العربية نموا كبيرا في قيمتها فاقت نسبة النمو السنوية المسجلة في سنة 2001، حيث تنامت قيمة الصادرات لتبلغ نسبة 30,4% مقارنة بسنة 2003 كما تجاوزت هذه النسبة نسبة نمو الصادرات العالمية التي بلغت 21,3% في السنة نفسها، وبذلك ارتفعت الصادرات العربية الإجمالية في الصادرات العالمية من 4,1 %سنة 2003 إلى 4, 4% في سنة 2004 لتبلغ 5.4% سنة 2005 نتيجة الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات العربية النفطية بنسبة نمو 38.1%، وهي نسبة تفوق نسبة نمو الصادرات العالمية التي بلغت 13,5% في سنة 2005.

أما بالنسبة إلى الواردات العربية الإجمالية فقد سجلت نمو استثنائي خلال سنة 2004 بنسبة 24.7% حيث عرفت جميع الدول العربية ارتفاع في قيمة وارداتها، وهذا راجع إلى عاملين أساسيين هما استمرار انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل جميع العملات الرئيسية وبالتالي ارتفاع أسعار جزء كبير من الواردات العربية، والعامل الثاني هو زيادة وتيرة النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال 2004 واستمرار الوضع إلى سنة 2005 لأغراض الاستثمار في عدد من الدول العربية، وارتفاع فاتورة الواردات النفطية للدول المستوردة للنفط أي أن نسبة زيادة الواردات العربية تراجعت إلى 20,9% مقابل ما نسبته 30.4% سنة 2004 فبالرغم من ذلك شهدت حصتها في الواردات العالمية زيادة طفيفة لتصل 3,2% سنة 2005.

- **الفترة الثانية: (2006-2011)**

يمثل الجدول قيم التجارة الخارجية العربية الإجمالية في الفترة الزمنية (2006-2011).

الجدول رقم (06): التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2006-2011)

	القيمة (مليار دولار)						معدل التغير السنوي					
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات العربية	685 ,4	795 ,8	1,070.6	722,3	904,5	1,195.8	37.0	16.1	34.5	-32.5	2.52	30,6
الواردات العربية	406 ,4	538,7	673,2	594,3	655,2	752,6	22.0	32.6	25.0	-11.7	10.2	12,8
الصادرات العالمية	12,113 .0	14,000.0	16,116 .0	12,522.0	15,238.0	18,217 .0	16.1	15.6	15.1	-22.3	21.7	19 ,4
الواردات العالمية	12 ,437.0	14,300 .0	16,520.0	12,718.0	15,376.0	18,381 .0	16.5	15.0	15.5	-23.0	20.9	18,9
وزن الصادرات العربية من الصادرات العالمية	5,7	5,7	6,6	5,8	5,9	6,6						

نسبة الصادرات العربية من الصادرات العالمية	3,3	3,8	4,1	4,1	4,3	4,1						

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2011 ص 166.

في هذه الفترة استمرت التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية في تحقيق معدلات مرتفعة خلال سنة 2006، والتي أساسها ارتفاع قيمة الصادرات النفطية إذ بلغت صادراتها 685,4 مليار دولار؛ بحيث نجم عن نمو الصادرات العربية الإجمالية ارتفاع حصتها في الصادرات العالمية ب5,7% سنة 2006، كما عرفت سنة 2007 ارتفاعا في قيمة الصادرات العربية الإجمالية والتي قدرت ب 8, 795 مليار دولار، نتيجة زيادة قيمة الصادرات النفطية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية، إلا أن الصادرات العربية عرفت نموا متراجعا منذ سنة 2002 وقد ساهم هذا التراجع بشكل أساسي في تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي وخاصة الاقتصاد الأمريكي.

وفي سنة 2009 تراجعت الصادرات الإجمالية بشكل حاد، حيث بلغت قيمتها حوالي 722.3 مليار دولار مقارنة بعام 2008 والتي كانت قيمتها تقدر ب 1070.6 مليار دولار أي بانخفاض نسبته ب 32.5%.

إلى جانب ذلك فقد عرفت الصادرات العالمية انخفاض بلغت نسبته 22.3%، الأمر الذي انعكس بالسلب على نسبة الصادرات العربية من الصادرات العالمية حيث تراجعت من 6.6% سنة 2008 إلى 5.8% سنة 2009.

فبعد التراجع الملحوظ الذي شهدته التجارة الخارجية العربية خلال سنة 2009 نتيجة للتبعات السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، إلا أنها عرفت نموا طفيفا في سنة 2010، لترتفع مرة أخرى في سنة 2011 بنسبة نمو قدرت ب30.6 % لتبلغ حوالي 1195.8 مليار دولار مقارنة ب 904,5 مليار دولار في سنة 2010 وقد تفوقت نسبة الزيادة في قيمة الصادرات الإجمالية العربية على نسبة الزيادة في قيمة الصادرات العالمية لسنة2011، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الصادرات العربية في الصادرات العالمية والتي بلغت 6.6 % مقابل 5,8% في سنة 2010.

أما في ما يخص الواردات العربية الإجمالية فقد واصلت نموها لسنة 2006، نتيجة لاستمرار زيادة حجم مدخلات الإنتاج المستوردة الذي نجم عنه ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي الذي ساهم بدوره في نموها، بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار مقارنة بالعملات الرئيسية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار وتكاليف جزء كبير من الاستيراد، وكذلك ارتفاع فاتورة الواردات النفطية للدول العربية المستوردة للنفط ونتيجة للنمو الجيد في الواردات العالمية، فقد حافظت الواردات العربية الإجمالية على حصتها في الواردات العالمية.

كما نلاحظ كذلك من خلال الجدول أن الواردات العربية الإجمالية قد سجلت ارتفاعا خلال سنة 2007؛ حيث سجلت ما قيمته 538.7 مليار دولار مقارنة ب 406.4 مليار دولار لسنة 2006، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار واردات السلع الغذائية والسلع الوسيطية في الأسعار العالمية إضافة إلى ذلك ارتفاع أسعار صرف معظم العملات الرئيسية مقابل الدولار، وهو الأمر الذي ساهم بشكل مباشر في ارتفاع قيمة الواردات، وخاصة الدول العربية المثبة عملاتها مقابل الدولار فيما ارتفعت حصة الواردات العربية الإجمالية من الواردات العالمية والتي بلغت 3.8% لسنة 2007 مقابل 3.3% لسنة 2006.

أما سنة 2008 فقد سجلت الواردات العربية انخفاضا بلغ نسبته25% مقارنة ب 32.6% سنة 2007، كما أن نسبة الواردات العربية من الواردات العالمية قد ارتفعت لتبلغ 4.1% في هذه السنة مقارنة بالسنة السابقة 3.8%، وكانت هذه الزيادة نتيجة لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي خاصة بعد استمرار النمو في معظم الدول العربية.

وقد تراجعت الواردات الإجمالية العربية لسنة 2009 حيث بلغت 594.3 مليار دولار أي بنسبة أقل من سنة 2008 وهذا الانخفاض الذي تأثرت به الواردات العربية كان من جراء الأزمة المالية التي طالت العالم.

كما يبين الجدول أدناه كذلك أن حجم الواردات العربية الإجمالية لسنة 2010 قد ارتفع بنسبة 10.2% متأثرا بارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفط؛ حيث بلغت 655.2 مليار دولار وقد استمر هذا الارتفاع لسنة2011 حيث قدر ب 752.6 مليار دولار أي بنسبة 12.8% مقارنة بسنة 2010، نتيجة الزيادة في الإنفاق كما انخفضت الواردات العربية من الواردات العالمية من 4.3% سنة 2010 إلى4.1% سنة 2011.

- **الفترة الثالثة: (2012 -2017)**

يمثل الجدول التالي قيم التجارة الخارجية العربية الإجمالية في الفترة (2012-2017).

الجدول رقم (07): التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2012-2017)

	القيمة (مليار دولار)						معدل التغير السنوي					
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات العربية	1,321.7	1,311.1	1,243.9	856,6	796,4	955,5	8,9	-0,8	-5,1	-31,1	-7,0	21,6

	الواردات العربية	الصادرات العالمية	الواردات العالمية	وزن الصادرات العربية من	وزن الواردات العربية من الواردات العالمية
	815,9	18,404.0	18,608.0	7 ,2	4,4
	858,2	18,784.0	18,874.0	7,0	4,5
	900,7	18,935.0	19,024.0	6,6	4,7
	850,7	16,482.0	16 ,766.0	5,2	5,1
	795,8	16,843.3	17,169.9	4,7	4 ,6
	808,1	17,730.0	18,024.0	5 ,4	4 ,5
	8,0	0,6	0,7		
	5,2	2,1	1,4		
	5,0	0,8	0,8		
	-5,6	-13,0	-11,9		
	-6,5	2,2	2,4		
	1,7	5,3	5,0		

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017 ص 154.

لقد تميزت هده الفترة بحالة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض في الصادرات العربية الإجمالية وكذا الواردات مقارنة بالفترة السابقة التي عرفت تخبط بسبب الأزمة العالمية التي تعرض لها العالم.

أما فيما يخص الصادرات العربية الإجمالية لسنة 2012 وبالرغم من تراجع معدلات الطلب في منطقة اليورو نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية الأوربية إلا أن الطلب على النفط استمر في الارتفاع، حيث بلغت قيمة الصادرات في سنة 2012 1321.7 مليار دولار أي بنسبة 8.9 %، وقد رافقت هذه الزيادة بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات مرتفعة مقارنة بسنة 2011، ونتيجة لذلك فقد ارتفعت الصادرات العربية من الصادرات العالمية بنسبة 7.2% خلال سنة 2012 مقارنة بسنة 2011حيث بلغت نسبتها 6.6%.

فيما عاودت الانخفاض سنة في 2013 كما نلاحظ في الجدول أدناه مقارنة ب 2012 حيث بلغت 1311.1 مليار دولار لهذه السنة بالإضافة إلى انخفاض الصادرات العربية الإجمالية من الصادرات العالمية لتصل إلى 7% لنفس السنة مقارنة بسنة 2012 بنسبة 7.2%، وهذا التأثر راجع إلى انخفاض أسعار النفط العالمية وتراجع مستويات إنتاجه في بعض الدول العربية وكذلك في منطقة اليورو التي تعتبر الشريك الرئيسي لها.

واستمرت الصادرات في الانخفاض خلال سنة 2014 بنسبة 5.1% أي نحو 1234.9مليار دولار مما أدى إلى انخفاض وزن الصادرات العربية من إجمالي الصادرات العالمية لتصل إلى 6.6% لنفس

السنة مقابل 7% سنة 2013 هذا التأثير كان نتيجة انخفاض في أسعار النفط العالمية والذي تهاوى إلى مستويات قياسية منذ عدة سنوات.

لم تختلف سنة 2015 كثيرا عن سابقتها حيث شهدت هذه الأخيرة تراجعا في قيمة صادراتها والتي بلغت قيمتها 856.6 مليار دولار بنسبة قدرت ب 31.1% مقارنة بسنة 2014 والتي وصلت قيمتها إلى 1243.9مليار دولار بسبب استمرار أسعار النفط في الانخفاض وكذا السلع الأساسية بالإضافة إلى تباطؤ الأداء الاقتصادي في العديد من الدول العربية كما تأثر وزن الصادرات العربية الإجمالية من الصادرات العالمية لتبلغ نسبتها 5.2% سنة 2015.

ومع تواصل هذا الانخفاض لسنة 2016 فقد سجل تراجع في الصادرات كما هو موضح في الجدول أدناه والتي بلغت قيمتها لهذه السنة ب 796.4 مليار دولار أي بنسبة 7.0% مقارنة بسنة 2015 والتي قد قدرت ب 856.6 مليار دولار وهذا التراجع أدى إلى تأثر وزن الصادرات العربية الإجمالية من الصادرات العالمية بنسبة 4.7% سنة 2016 مقابل 5.2% سنة 2015.

أما في سنة 2017 فقد عرفت عودت الصادرات العربية الإجمالية إلى الارتفاع لتبلغ قيمتها 955.5 مليار دولار بنسبة 21.6% مقابل 796.4 مليار دولار بالمقارنة مع السنة السابقة وهذا راجع إلى تحسن أسعار النفط مما أثر في وزن الصادرات العربية الإجمالية من الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.4% سنة 2017 مقارنة ب 4.7% سنة 2016.

أما الواردات التي نتجت خلال هده الفترة والتي توضحت من خلال الجدول حيث:

في سنة 2012 شهدت الواردات العربية الإجمالية ارتفاعا بلغ قيمته 815.9 مليار دولار مقارنة بالسنة الماضية حيث بلغت 752.6 مليار دولار هذه الزيادة راجعة إلى ارتفاع في مستوى الإنفاق الحكومي في بعض الدول العربية وكذلك ارتفاع أسعار النفط أدى إلى الزيادة في قيمة الواردات لبعض البلدان المستوردة أما بالنسبة إلى الواردات العربية الإجمالية في الواردات العالمية فقد سجلت ارتفاع طفيف فيها بلغ 4.4% خلال سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 بنسبة 3,3%.

وقد لوحظ هناك نموا خلال سنة 2013 بلغ قيمته 858.2 مليار دولار مقابل 815.9 مليار دولار سنة 2012 فيما انخفض معدل نموها من 8% لنفس السنة إلى 5.2% سنة 2013 وهذا التراجع جاء نتيجة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية وكذا السياسة المالية المنتهجة في بعض الدول العربية.

أما واردات سنة 2014 فقد بلغت 900.7 مليار دولار بالمقارنة مع سنة 2013 ب 858.2 مليار دولار فيما ارتفعت وزن الواردات العربية الإجمالية من العلمية ب 4.4% سنة 2014 مقارنة ب 4.5%

سنة 2013 متأثرا بذلك بعدة عوامل منها السياسات الاقتصادية المنتهجة لبعض الدول العربية للحد من الاستيراد بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي.

ومن الجدول كذلك نلاحظ انخفاض في الواردات لسنة 2015 حيث بلغت 850.7 مليار دولار أي بنسبة 5.6% مقارنة ب 2014 بنسبة 5% لتواصل في الانخفاض في 2016 لتبغ قيمتها 795.8 مليار دولار وهذا الانخفاض حصيلة تراجع مستويات الطلب المحلي بسبب قيام بعض الدول العربية بتقليص الإنفاق العام إضافة إلى التدابير التي اتخذتها نتيجة الضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملات المحلية في تلك الدول وتراجع الموارد من النقد المحلي وصاحب سنة 2017 تغير طفيف مقارنة بالسنة الماضية بقيمة قدرت ب 808.1 مليار دولار وهذا بسبب السياسات التقشفية التي اتبعتها الدول النفطية العربية.

خلاصة

نظرا لما يمثله قطاع التجارة الخارجية في اقتصادات الدول العربية من أهمية بالغة وما تميزت به من انفتاح اقتصادي إلا أن كل ذلك كان في اتجاه الدول الصناعية التي شكلت الشريك الرئيس لها كما وضحته بيانات التجارة الخارجية بالإضافة إلى ما عكسه هيكل التجارة الخارجية العربية عن طبيعة هياكل اقتصاداتها حيث اتسمت بتصدير المواد الخام الذي يتمثل أساسا في النفط.

فبالرغم من تبنى الدول العربية للاستراتيجيات التنموية التي ارتكزت في تخصيص الموارد وكذا سياسة إحلال الواردات إلا أن الاختلافات في تكوين هياكل اقتصادات الدول العربية من حيث أهمية الصناعات الإستراتيجية والنشاط الزراعي أدى إلى تباين كبير في إدارة الاقتصاد بصورة عامة.

ومما سبق يمكن أن نستخلص أن الاقتصادات العربية لم تتوافر علي المقومات الكافية للتنسيق فيما بينها وبين التجارة الخارجية ما ألزم الوقوف على سبل ومسببات الأوضاع التي آلت إليها التجارة في الدول العربية و الوسائل اللازمة لمعالجتها من خلال إنتهاج الاستراتيجيات التجارية المناسبة.

الفصل الثاني:

برنامج التجارة العربية و أدائه

تمهيد:

كون الاقتصاد العربي يعاني من اختلالات وقاعدة اقتصادية ضعيفة وعلاقات متدهورة وفي ظل هذه التداعيات واستجابة لمتطلبات الاقتصاد العالمي الذي تميزه تكتلات إقليمية ودولية تحددت ملامح العمل العربي المشترك في مواجهة هذه التحديات من خلال بعد اقتصادي عربي واقعي يوفر نوعا من التوازن من خلال فتح الأسواق العربية وتعزيز التجارة العربية والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة ومن هنا جاء فكرة برنامج التمويل التجارة العربية من اجل توفير التمويل اللازم للتجارة الخارجية العربية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: ماهية برنامج تمويل التجارة العربية

المبحث الثاني: أداء برنامج تمويل التجارة العربية

المبحث الأول: ماهية برنامج تمويل التجارة العربية

أنشأ صندوق النقد العربي تسهيلاً لتوفير التمويل الخاص بالتبادل التجاري بين الدول العربية، وذلك سعيا للمساهمة في تحرير وتنمية المبادلات التجارية بين دوله الأعضاء، وقد قدم الصندوق في إطار هذا التسهيل قروضا بلغت قيمتها ما يعادل حوالي 282 مليون دولار أمريكي خلال العقد الأول من عمله حسب صندوق النقد العربي، استفادت منها بعض الدول الأعضاء، حيث قام الصندوق بتمويل كامل أو جزء من العجز في الميزان التجاري الإقليمي لهذه الدول، ومع التوجه نحو تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية العربية في ضوء ازدياد القناعة بضرورة توفير التمويل المباشر للمتعاملين في التجارة الخارجية لهذه الدول وفي هذا الصدد، بادر صندوق النقد العربي في سنة 1989 بتوجيه من مجلس محافظيه إلى تأسيس برنامج تمويل التجارة العربية الذي يقع مقره في أبو ظبي كمؤسسة مالية عربية مشتركة.

المطلب الأول: التعريف بالبرنامج

يعرف برنامج تمويل التجارة العربية على أنه "مؤسسة مالية عربية مشتركة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، لها كافة الحقوق ومنها على الأخص حقوق التملك والتقاضي والتعاقد وقبول الودائع والاقتراض وإدارة الأموال"[1].

ولقد جاء إنشاء برنامج تمويل التجارة العربية كنتيجة للجهود التي بذلتها مؤسسات العمل العربي المشترك لإيجاد الوسائل الملائمة لتوفير الخدمات اللازمة لتعزيز تنمية التجارة العربية البينية.

وكان إنشاءه بمبادرة من الصندوق النقد العربي الذي لعب الدور الرئيس في نشأته وقيامه ومباشرته لمهامه كإحدى مؤسسات العمل العربي المشترك.

أولا: الأهداف والوسائل

- يهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للمنتج والمصدر العربي[2]؛

[1] بالقاسم فيلالي خيرة، **دور برنامج تمويل التجارة العربية في تطوير التجارة العربية البينية(1980-2010)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص: 120.

[2] بالقاسم فيلالي خيرة، **مرجع نفسه**، ص:121.

- يعمل البرنامج على توفير التمويل اللازم لأنشطة التجارة العربية بتكلفة وشروط ميسرة من خلال أدوات وآليات متنوعة وذلك للمساهمة في تعزيز قدرة المصدرين، إلى جانب خطوط الائتمان التي يقدمها إلى وكالاته الوطنية، والتي شاركت في عمليات التمويل المباشر[3]؛
- إعادة خصم مستندات التصدير والتمويل وفق الشريعة الإسلامية؛
- يسعى البرنامج كذلك إلى توفير المعلومات للمصدرين والمستوردين في الدول العربية حول أنشطة التجارة العربية والمتعاملين فيها والإمكانات المتوفرة في الأسواق وفرص تطويرها والاستفادة منها؛
- الترويج للتبادل التجاري في السلع العربية من خلال عقد لقاءات للمصدرين والمستوردين للمنتجات العربية.كما يحرص البرنامج على التعاون والتنسيق مع مؤسسات التمويل والضمان الإقليمية والمحلية لتوفير الغطاء التأميني اللازم للمبادلات التجارية في السلع العربية.

ثانيا: الوضع القانوني

برنامج تمويل التجارة العربية مؤسسة مالية عربية مشتركة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، ولها كافة الحقوق منها حقوق التملك والتعاقد والتقاضي وقبول الودائع والاقتراض وإدارة الأموال[4]؛

ويتمتع البرنامج بمزايا وحصانات منحتها له دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة المقر، بموجب بروتوكول المزايا والحصانات اللازمة لأداء مهامه دون قيود أو رسوم أو ضرائب ولا يجوز فرض رقابة على الاتصالات الرسمية للبرنامج وذلك بموجب المرسوم الاتحادي رقم (3) الصادر سنة 1990.

ثالثا: الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للبرنامج من الجمعية العمومية التي تظم المساهمين بجميع فئاتهم ومن مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي الذي يرأسه رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي[5]؛

ويتكون الجهاز التنفيذي من ثلاث إدارات رئيسية تتمثل في تمويل التجارة، معلومات وخدمات التجارة والشؤون المالية والإدارية[6].

- **الموارد:**

---

[3]– **تقرير برنامج تمويل التجارة العربية**، سنة 2013، ص: 05.

[4]– **تقرير برنامج التجارة العربية**، سنة 2017، ص: 06.

[5]– **تقرير برنامج التجارة العربية**، سنة 2018، ص: 06.

[6] نجاح ناصري، **أثر إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014–2015، ص 285.

تتكون موارد البرنامج من رأس المال والاحتياطات، ويجيز النظام الأساسي للبرنامج الحصول على موارد إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك، عن طريق ودائع المؤسسات المالية أو الاقتراض من الأسواق المالية أو أية موارد أخرى توافق عليها الجمعية العمومية، كما يجوز للبرنامج أن يدخل في اتفاقيات تتضمن ودائع من دول عربية أو مجموعة من الدول العربية تتخصص لتمويل تجارتها مع الدول العربية أو مع بقية دول العالم[7].

- **المساهمون:**

يصنف المساهمون في البرنامج إلى ثلاث فئات هي:

- **الفئة (أ):** وتشمل صندوق النقد العربي، ومؤسسات التمويل العربية المشتركة، والمؤسسات المالية والمصرفية العربية الحكومية؛
- **الفئة(ب):** وتشمل المؤسسات المالية والمصرفية غير الحكومية في الدول العربية؛
- **الفئة(ج):** وتضم المؤسسات المالية والمصرفية الدولية والعربية الأجنبية المشتركة.

والحد الأدنى للمساهمة في رأسمال البرنامج هو 250 سهما لأعضاء الفئة (أ) و 50سهم لأعضاء الفئتين (ب) و (ج).

- **رأس المال:**

يبلغ رأسمال البرنامج المصرح به خلال سنة 2017 ب 1 مليار دولار أمريكي موزعة على 200 ألف سهم بقيمة اسمية 5 آلاف دولار أمريكي للسهم الواحد، ويبلغ عدد المساهمين في رأسمال البرنامج 53 مساهما يمثلون عددا من المؤسسات المالية العربية المشتركة والبنوك المركزية والمصارف التجارية العربية والعربية الأجنبية المشتركة، ويتصدر قائمة المساهمين كل من صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، اللذان يملكان 111274سهما و44509 سهما على التوالي[8].

المطلب الثاني: كيفية عمل البرنامج

الفرع الأول: خط الائتمان

يعمل البرنامج عن طريق توفير خدماته من خلال خطوط ائتمان يقدمها التي تعينها الدول العربية لهذا الغرض مقابل ضمان مناسب يوافق عليه البرنامج.

[7] **تقرير برنامج التجارة العربية**، سنة 2011، ص: 06.

[8] **تقرير برنامج التجارة العربية**، سنة 2009، ص: 06.

وخط الائتمان قد يكون بصفقة معينة أو عدة صفقات، كما يتيح البرنامج الفرصة للمستورد والمصدر أن يتعامل مباشرة مع البنوك التجارية المحلية كالتالي:

- تقوم السلطات النقدية بتعيين بنك تجاري أو أكثر في معظم البلدان العربية والتي تسمى بالوكالة الوطنية حيث تلعب دور الوسيط المالي بين البرنامج والمصدر والمستورد المحلي؛
- يعمل البرنامج على إعادة التمويل الذي تقدمه الوكالات الوطنية للمتعاملين في استيراد وتصدير السلع العربية المنشأ بواسطة خطوط ائتمان تبرم بين البرنامج ووكالته الوطنية، بحيث لا يتجاوز المبلغ الذي يقدمه البرنامج 85% من قيمة الصفقة وذلك بعد استيفائها لجميع الشروط المطلوبة؛
- تشجع خطوط الائتمان التي قدمت من طرف البرنامج، الدخول إلى الأسواق العربية والنظر بجدية إلى قدرات الصناعة العربية.

أما فيما يخص فترات التمويل، فهي ترتبط بطبيعة السلع المعاد تمويلها بالنسبة:

- السلع الاستهلاكية: تمتد فترة التمويل من شهر إلى 6 أشهر؛
- السلع الوسيطة والمواد الخام: والتي تمتد فترة التمويل من 6 أشهر إلى 18 شهرا؛
- [9] السلع الإنتاجية والرأسمالية: فتتراوح من 12 شهرا إلى 36 شهرا كأقصى حد، إلا أنه في حالات استثنائية يمكن أن تصل فترة التمويل إلى خمس سنوات.

أولا: مميزات خطوط الائتمان

- تعتبر اتفاقيات خطوط الائتمان المرجع الأول للعلاقة القانونية بين البرنامج والوكالة الوطنية؛ والإطار المنظم لعمليات التمويل؛ تمكن اتفاقيات خطوط الائتمان بتحديد أسعار الفائدة، وشروط منح الائتمان وإجراءات السحب، مما يساهم في توفير الوقت والتكلفة؛
- تسمح اتفاقيات خطوط الائتمان بإمكانية تحويل المبلغ، سحبه للمصدر مباشرة، بناءا على توجيهات الوكالة الوطنية، وكذا الشروط المنصوص عليها في اتفاقية خط الائتمان بين الوكالة الوطنية والبرنامج، كما يمثل خط الائتمان آلية سريعة وفعالة لتمويل وتشجيع الصادرات والواردات من السلع العربية[10].

ثانيا :أنواع خطوط الائتمان

تنقسم خطوط الائتمان إلى ما يلي:

9

[10] What is ATFP , Arab trade financing program : http://www.atfp.org.ae :19_06_2019.

أ- **الائتمان السابق للتصدير:** ويقصد به ذلك الائتمان الممنوح من قبل الوكالة الوطنية في البلد المصدر إلى الطرف الذي ينوي القيام بعملية التصدير، بشرط أن يكون الائتمان مخصص لتسهيل الإنتاج أو التخزين للسلع الموجهة للتصدير.

ب- **الائتمان اللاحق للتصدير:** هو الائتمان المقدم من قبل مصدر في دولة عربية إلى مستورد في دولة عربية أخرى.

ج- **ائتمان الواردات:** ويقصد به الائتمان المقدم من قبل الوكالات الوطنية في البلد المستورد إلى مستورد محلي لتمكينه من السداد لمصدر في بلد عربي آخر.

د- **ائتمان المشترين:** هو الائتمان الذي تقدمه الوكالة الوطنية إلى مستورد في دولة عربية أخرى لتمكينه من السداد لمصدر دولة الوكالة.

الفرع الثاني: إجراءات خطوط الائتمان

للحصول على خطوط الائتمان وجب المرور على العديد من الإجراءات نذكرها فيما يلي[11]:

أولا: التقدم لطلب الحصول على خط الائتمان.

يندرج تحت هذا الإجراء العديد من الخطوات:

- التقدم بطلب التمويل من قبل المستورد أو المصدر للوكالة الوطنية؛
- تتلقى الوكالة الطلب ثم تقوم بالتوجه لبرنامج تمويل التجارة العربية بالاستشارة؛
- إذا تمت الموافقة من قبل البرنامج، تمنح الوكالة المطلوبة الائتمان للمصدر أو المستورد؛
- تقدم الوكالة إلى البرنامج لإعادة ذلك الائتمان.

ثانيا: إذا تمت الموافقة يدعو البرنامج الوكالة الوطنية للتوقيع على اتفاقية خط الائتمان.

ثالثا: بعد التوقيع على اتفاقية خط الائتمان، تتمكن الوكالة الوطنية من السحب على خط الائتمان، ويتم الدفع للوكالة أو المستفيد مباشرة بناء على طلب الوكالة الوطنية.

رابعا: يبدأ السداد بعد ست أشهر من تاريخ السحب.

---

[11]– بالقاسم فيلالي خيرة، **مرجع سابق**، ص: 123.

انظر كل من: – نبيل حشاد، **الاقتصاد العربي ميسرة التنمية وافاق التعاون** ، بنك الكويت الصناعي، العدد 48، 1997

يعمل البرنامج على تعزيز قدرة المصادر التجارية المعتمدة كالوكالات الوطنية على تقديم الائتمان للتجارة العربية كمعيد للتمويل أو مشارك في تقديم التمويل للعمليات كبيرة الحجم، ويستطيع البرنامج بوصفه مؤسسة عربية متخصصة بالتنسيق مع مؤسسات التمويل والضمان الإقليمية والمحلية لتوفير التمويل وغطاء التأمين اللازم للتجارة العربية بتكلفة وبشروط معقولة، ويمكنه عند الحاجة حشد المزيد من الموارد من مختلف المصادر.

أ- الضمانات

منذ تأسيس البرنامج وهو يسعى لتنمية المشاريع وتشجيع المبادلات التجارية العربية، بكفاءة وفعالية، ولكي يقوم بهذا الدور لا بد له من إيجاد الوسائل التي تكفل استعادة الأموال الممنوحة في مواعيد استحقاقها. بحيث يضمن إعادة اقتراضها من جديد لوكالات أخرى، وتوسيع الاستفادة من موارده لكافة الوكالات الوطنية الموجودة في الدول العربية، ولتحقيق أثر إيجابي على حجم التبادلات الخارجية التجارية العربية وغيره حدد مجلس إدارة البرنامج عدد من الضمانات الذي لابد من توافرها، لكي يمنح الائتمان، ولعل أهم هذه الضمانات هو الضمان الممنوح من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وذلك عن طريق اتفاقيات تعقد بين الطرفين، أما باقي الضمانات فهي تصدر من الجهات التالية:

- البنوك المركزية والمؤسسات النقدية في الدول العربية كلما أمكن ذلك؛
- المؤسسات المالية والمصرفية التي تصنف من المؤسسات التي تتمتع بالجدارة الائتمانية العالية؛
- مؤسسات التأمين والمتخصصة في الضمان؛
- أي ترتيبات أخرى يرى البرنامج أنها تشكل ضمانا مقبولا لديه.

ب- سعر الفائدة

يحصل البرنامج من خلال عملياته التمويلية على أسعار فائدة مناسبة، تحدد من قبل مجلس الإدارة، وتكون قريبة من أسعار الفائدة في الأسواق العالمية لعمليات متشابهة، وفي الغالب يكون مقدارها من (2%-3.5%)، وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البرنامج للودائع بالدولار الأمريكي وهو سعر فائدة الإقراض المعمول به بين البنوك في لندن (LIBOR) ويحدد لمدة ستة أشهر، يضاف إليه هامش يرتبط بفترة الائتمان والمخاطر المتصلة به.

وهذا الهامش يبلغ:

- 0.875% لمدة ائتمان أقصاها 6 شهور.

- 1.00% لمدة ائتمان أقصاها 12 شهر.
- 1.125% لمدة ائتمان أقصاها 24 شهر.

أما بالنسبة لسقف التمويل فهي تمويل يصل لغاية % 100 من قيمة فاتورة الاستيراد.

وفيما يتعلق بمدة القرض فتصل فترة سداده لغاية سنتين ويمكن أن تصل لغاية 5 سنوات في حالة كانت السلع رأسمالية.

ويكون توفير التمويل اللازم للمستوردات أو الصادرات اعتماداً على نوع السلع وطبيعتها بشرط أن يكون التمويل مقابل اعتمادات مستنديه أو بوالص تحصيل.

ج- رسوم الالتزام

يحصل البرنامج على رسوم الالتزام بنحو 0.25% في السنة للأربع شهور الأولى، ثم تليها فترة السلع بنسبة 0.375 % عن 6 أشهر التالية عن الجزء الغير مسحوب من المبلغ الذي يلتزم به البرنامج بموجب اتفاقية منح خط الائتمان، وتتمتع الوكالة بفترة سماح تقدر ب 60 يوم لا يتم احتساب رسوم الالتزام، بداية من تاريخ توقيع الاتفاقية.

د- شروط الأهلية للسلع والخدمات

يحدد البرنامج السلع والخدمات المؤهلة، بصفتها ذات منشأ عربي، حيث يتم إنتاجها وتصنيعها في دول عربية، أو صنعت من مواد وعناصر إنتاج عربية أو إذا بلغت نسبة الإضافة إليها في الدول العربية 40% أو أكثر ويعيد تمويلها.

وهذا طبقا للنظام الأساسي لبرنامج التجارة العربية، ويستثني النظام النفط الخام والسلع المستعملة، السلع المعاد تصديرها.

بالإضافة إلى أن الاستفادة تمنح للمستوردين والمصدرين في الدول العربية والذين يصدرون ويستوردون سلع وخدمات مؤهلة لإعادة التمويل.

وتجدر الإشارة هنا أنه لابد كذلك للمستوردين والمصدرين العرب استيفاء كافة شروط التمويل الموضوعة من قبل الوكالات الوطنية، لكي يتمكن من الحصول على إعادة التمويل التي يقدمها البرنامج.

هـ- المستفيدون

يستفيد المصدرين والمستوردين العرب من موارد البرنامج وهم المتعاملين في السلع والخدمات المؤهلة، سواء كان ذلك لصادرات والواردات العربية البينية او لصادرات العربية خارج المنطقة العربية.

المطلب الثالث: خدمات البرنامج وخصائصه

الفرع الأول: خدمات البرنامج

- يقوم البرنامج بتوفير مجموعة متكاملة من الخدمات التي تسهم في تشجيع وتنمية التبادل التجاري الدولي بين الدول العربية والعالم الخارجي؛
- يوفر برنامج تمويل التجارة العربية إمكانيات تمويلية كبيرة؛
- توفير المعلومات الآنية والموثوقة للمتعاملين والمهتمين في قطاع التجارة والأعمال بالدول العربية وهذا عن طريق إنشاء شبكة معلومات التجارة العربية؛ حيث تتمثل أهم خدمات شبكة معلومات التجارة العربية:
  - توفير المعلومات عن الأسواق العربية وسبل النفاذ إليها؛
  - توفير فرص المتاجرة وعناوين المتعاملين بالتجارة العربية من مصدرين ومستوردين ومصنعين بالإضافة إلى خدمات معلوماتية متفرقة أخرى؛
  - يؤمن البرنامج خدمات الشبكة إلى المهتمين والمستفيدين منها من خلال موقعه على شبكة الإنترنت على العنوان بالإضافة إلى وسائل الاتصالات المتاحة والتي تختلف باختلاف توفرها في جميع الدول العربية من فاكس وهاتف وبريد عادي وبريد إلكتروني، وذلك لاهتمام البرنامج بضرورة إبقاء الشبكة دليلا آنيا إلى الأسواق العربية[12]؛ www.atfp.org.ae
  - توفر شبكة المعلومات حول التجارة الخارجية معلومات دقيقة وآنية حول الطلبات على الصادرات بالإضافة إلى شروط ومتطلبات بحيث يتمكن المصدرون والمستوردون من القيام بدورهم بكفاءة وفعالية.
- كما يقوم البرنامج كذلك بتقديم معونة فنية في مجالات ترويج الصادرات وتنمية الموارد البشرية في قطاع التجارة الخارجية.

[12]- بالقاسم فيلالي خيرة، **مرجع سابق**، ص: 125- 126

أولا: شبكة معلومات التجارة العربية

إنشاء الشبكة[13]:

قام البرنامج على بناء شبكة معلومات للتجارة العربية (LATIN) مدعمة من قبل البرنامج الائتماني للأمم المتحدة (UNOP) ومركز التجارة الدولية (IIC) بجنيف، أما عن المركز الرئيسي للشبكة هو مقر برنامج تمويل التجارة العربية الموجود في أبو ظبي وتستفيد منه كافة الدول العربية.

أ- أهداف الشبكة:

تهدف هذه الشبكة لتوفير خدمة من المعلومات المتكاملة حول التجارة العربية لكافة المتعاملين سواء كانوا هيئات مختصة أو وكالات أو مصدرين ومستوردين، وتكون هذه المعلومات محددة حسب طلب المستخدم وتندرج هذه المعلومات حسب ما يلي:

- معلومات عن المتعاملين بالتجارة العربية حول أسمائهم وطبيعة حجم نشاطهم، وكذا السلع والخدمات الذين يتعاملون بها؛
- معلومات حول السلع من حيث البيانات الأساسية لها، تصميمها مواصفاتها القياسية والفنية، شروط عمليات التعبئة والتغليف واستخداماتها، بالإضافة إلى بيان حول إمكانية تصدير هذه السلعة، وقيود أشغالها، كل هذه المعلومات وغيرها تسهل على المصدر والمستورد العربي معرفة قدرات التصدير والمنافسة في السوق؛
- معلومات حول ظروف وفرص التجارة وتشمل فرص بيع وشراء المنتجات في كافة الدول العربية وتمكين كل من المستوردين والمصدرين من زيادة أنشطتهم وفتح أسواق جديدة؛
- معلومات عن الأسواق تشمل بيانات أساسية عن الدولة أو المؤشرات الاقتصادية فيها والسياسات التجارية، قيود الاستيراد وشروط التصدير؛
- أنظمة أسعار الصرف، خدمات النقل والتخزين بالإضافة إلى سياسات الاستثمار والاتفاقيات والعقود المبرمة بينها وبين العالم الخارجي.

ثانيا: ترويج وتحسين الخدمات التمويلية للبرنامج

حرصا من البرنامج على تنمية التبادلات التجارية العربية، فهو يمنح فرص لتفعيل هذه التبادلات بين المتعاملين بالتجارة الخارجية، وذلك بما يلي:

[13] – بالقاسم فيلالي خيرة، **المرجع نفسه**، ص: 126.

- تنظيم لقاءات للمصدرين والمستوردين للسلع العربية وفقا لمنهجية تعتمد على تحليل التدفق التجاري ومسوحات السوق القطاعية والمنتجات التي توفر الإمكانيات الأكبر للتوسع؛
- بعد تحديد القطاعات المختارة في كل دولة عربية، تجرى مسوحات شاملة للعرض والطلب من هذه القطاعات والتنسيق مع غرف التجارة والصناعة وهيئات تنمية الصادرات في الدول العربية، وتشكل هذه المسوحات أساسا لاختيار الشركات التي ستشارك في لقاءات المصدرين والمستوردين التي ينفذها البرنامج؛
- بعد اختيار الشركات يقوم البرنامج بعملية المطابقة لاهتمامات ومصالح الشركات المشاركة في اللقاء، وبعد جدول اللقاءات الثنائية لكل شركة خلال أيام الحدث مع الشركات التي تتطابق اهتماماتها ومصالحها معها؛
- تجمع اللقاءات ممثلي عن غرف التجارة والصناعة والوكالات الوطنية لبرنامج تمويل التجارة العربية، إضافة إلى شركات النقل والتأمين والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بتنمية التجارة العربي؛ وذلك بهدف توفير المناخ المناسب للشركات للتوصل إلى اتفاقيات تجارية وعلاقات عمل فيما بينها، هذا ويكون البرنامج على استعداد لتوفير التمويل للصفقات التي يتم التوصل إليها بعد اللقاء إذا ما توفرت لها الشروط المؤهلة.

الفرع الثاني: مزايا وخصائص البرنامج

من أهم الخصائص التي تميز برنامج تمويل التجارة العربية ما يلي[14]:

- البرنامج مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة في مجال تمويل التجارة تهدف إلى المساهمة في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرات التنافسية للمصدر العربي؛
- يتيح البرنامج التمويل للمصدرين وللمستوردين للسلع العربية المؤهلة ويسعى إلى المساهمة في إيجاد فرص جديدة للمتاجرة في السلع ذات المنشأ العربي. كما يتيح البرنامج التمويل للسلع الرأسمالية غير عربية المنشأ واللازمة للأنشطة الإنتاجية في الدول العربية؛
- يوفر البرنامج التمويل للتجارة العربية بأسعار و شروط ميسرة وتنافسية؛
- بصفة البرنامج مؤسسة عربية متخصصة، فإن له قدرة أكبر على التنسيق والتعاون مع مؤسسات التمويل والضمان الإقليمية والمحلية لتوفير التمويل والغطاء التأميني اللازم للعمليات التجارية بشروط وتكلفة معقولة؛

[14]– **تقرير برنامج التجارة العربية**، سنة 2015، ص: 06.

- يسعى البرنامج إلى توفير الموارد اللازمة لتعزيز قدرة المصارف التجارية المعتمدة كالوكالات الوطنية على تقديم التسهيلات إلى عملائها من المصدرين والمستوردين لتمويل نشاطهم في مجال التجارة العربية[15].
- يتمتع البرنامج بقاعدة عريضة من المساهمين والوكالات الوطنية تضم المؤسسات المالية المصرفية العربية الحكومية الخاصة والمشتركة؛
- وتتيح هذه القاعدة الواسعة خلق إطار جامع لحشد الطاقات وتنسيق الجهود وتحقيق درجة عالية من التعاون لخدمة أهداف تنمية التجارة العربية؛
- بجانب التمويل، يعمل البرنامج على تقديم حزمة متكاملة من الخدمات الأخرى والمتصلة بتنمية التجارة الخارجية والتي تتمثل في توفير المعلومات عن الأسواق العربية وفرص المتاجرة فيها والمتعاملين في التجارة العربية وكذلك ترويج التجارة في إطار لقاءات المصدرين والمستوردين العرب.

المبحث الثاني: أداء برنامج تمويل التجارة العربية خلال (2000_2017).

من خلال هذا المبحث سنتطرق في البداية إلى بعض البرامج التنموية لترقية التجارة العربية وأهم التعديلات طالت برنامج تمويل التجارة العربية وكذلك الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية وهو عبارة عن دراسة تحليلية لنشاط تمويل التجارة الخارجية للدول العربية التي يقوم بها البرنامج وقد قسمنا مراحل الدراسة إلى فترات، بالإضافة إلى أهم المعوقات التجارة الخارجية العربية.

المطلب الأول: التعديل في برنامج تمويل التجارة العربية

لقد عرف البرنامج عدة تعديلات من اجل تحسين أدائه في تطوير التجارة العربية، ومن هذه التعديلات نذكر:

1- سنة 2000[16]: سمح البرنامج وللمرة الأولى بتمويل الصادرات العربية للدول غير العربية بعد أن كان النظام الأساسي للبرنامج يقتصر نشاطه على عمليات التمويل للتجارة العربية البينية.

أتى هذا التطور من منطلق أن الدول العربية في السنوات الأخيرة بدأت تنضم الي منظمة التجارة العالمية وتسعى إلى إقامة شراكة مع كثير من التجمعات الاقتصادية العالمية، وكل هذه الترتيبات التجارية الجديدة تفرض على الدول العربية الالتزام بفتح أسواقها أمام البضائع الأجنبية مما يعني استفادة تلك البضائع المدعومة من المؤسسات التمويل العالمية من الأسواق العربية، ومقابل ذلك لا تحظي السلع

[15] **تقرير برنامج التجارة العربية**، سنة 2009، ص: 06.

[16] بن محياوي سميحة، **مرجع سابق**، ص: 251.

العربية بتسويق هام في الأسواق الأجنبية، حيث لم تستفد من هذه الترتيبات، الأمر الذي يدعو مؤسسات وصناديق التمويل العربية وفي مقدمتها برنامج تمويل التجارة العربية إلي الدعم المنتجات العربية، وحاول بذلك البرنامج تمكين الدول من الاستفادة من هذه الإجراءات ولتحصل المنتجات العربية على نصيب في الأسواق العالمية وذلك بحصولها علي تسهيلات ائتمانية لتسويق منتجاتها بالخارج خاصة أن البرنامج يمتلك موارد مالية لابأس بها يمكن الاعتماد عليها في دعم الصادرات العربية، ولهذا الغرض رفع البرنامج من سقف الصفقة وهي خطوة أخرى في عمل البرنامج.

هذه الخطوة لها مردود إيجابي على نشاطه وتعزيز التجارة العربية بصفة عامة وتتمثل في رفع حجم تمويل كل صفقة إلى نسبة 100% مقابل 85% من السقف التمويلي المتاح لها موضحا أن هذه الخطة ستزيد التمويل الذي يقدمه البرنامج بنحو15%، كما أكد أن الطلبات التمويل التي يتلقاها البرنامج بدأت بالتزايد منذ الإعلان عن هذه الخطوة.

قام البرنامج للمرة الأولى منذ إنشائه بتمويل النفط الخام الذي يمثل أهم صادرات الوطن العربي بفائدة مماثلة للفوائد الميسرة التي يحصل عليها البرنامج من تمويل الصادرات الأخرى. حيث يشكل نحو 20% من عمليات التمويل وموجودات البرنامج الذي بدأ نشاطه في مطلع التسعينات برأس مال 500 مليون دولار، وقصر المدة الزمنية لعمليات التمويل سيسمح بالاستفادة من موارد البرنامج في هذا المجال ومضاعفتها أكثر من مرة خلال عامين.

ولقد استثنى تمويل صادرات النفط الخام من نشاط البرنامج في السابق خوفا من أن تستنفذ تمويل الصادرات النفطية كل موارد البرنامج وتوجه البرنامج نحو تمويل صادرات النفط مشروط بأن تكون الكميات التي يجرى تمويلها من صادرات خام النفط العربي وذلك حرصا على تثبيت دور البرنامج في تسيير التبادل التجاري بين الدول العربية.

وقرار تمويل صادرات النفط الخام ينسحب كذلك على الغاز، وهذا القرار يدخل في إطار توجه شامل للبرنامج لتطوير عمله في مراحل مختلفة وفق دراسات يقوم بها وتلبية لرغبة الوكالات الوطنية التي تمثل البرنامج في مختلف الدول العربية.

2- **سنة 2004**[17]: سمح البرنامج بتمويل الواردات من السلع الرأسمالية من الدول غير العربية بعدما كان يقتصر تمويل الواردات علي تمويل الواردات من السلع العربية مع الدول العربية.

[17] :19.مرجع سابق Arab tradefinancingprogran

بالإضافة إلي توفير تسهيلات للوكالات الوطنية للبرامج من اجل إعادة تمويلا لمنتجات الأساسية، فقد أدخلت حديثا عبر تسهيلاتها ما يلي:

أ- التمويل وفق الشريعة الإسلامية؛
ب- التمويل المباشر لتقاسم الأخطار مع الوكالات الوطنية؛
ت- FORFAITING (الجزافي).

كذلك بالنسبة لمدة التمويل، حيث طرأت تطورات على السلع وفترات تمويلها البرنامج بأسعاره المنافسة وبفترات التمويل المناسبة والتي ترتبط بطبيعة السلع الممولة، ويمكن للبرنامج أن يعيد التمويل للفترات التالية:

أ- السلع الاستهلاكية حتي 12 شهرا؛
ب- المواد الخام حتى 18 شهرا؛
ت- السلع الإنتاجية والرأسمالية حتي 60 شهر.

إن البرنامج في إطار سعيه الدائم في تطوير آليات التمويل، يوفر أفضل التسهيلات للمتعاملين في التجارة العربية، حتي أن برامج التمويل تتراوح سدادها 6 أشهر إلى 60 شهرا حتي تعطي الفرصة لكل مستثمر أن يختار البرنامج الذي يناسبه للتمويل.

إن التوجه الجديد للبرنامج بتمويل الصادرات العربية للخارج ورفع نسبة التمويل إلي100%، وكذلك تمويل صادرات النفط الخام لقيت تشجيعا كبيرا من قبل الوكالات الوطنية والحكومات والمؤسسات والمصارف والشركات والمصدرين العرب مما سيزيد من حجم التمويل المتاح في الفترات المقبلة (في المستقبل) مع الزيادة المتوقعة في الطلبات تمويل الصفقات البينية العربية والمتعلقة بالصادرات العربية للأسواق الخارجية.

ثانيا: فيما يخص منطقة التجارة العربية الحرة

- في 1 مارس 2001 استفادت بعض الدول العربية من الميزة التي أقرتها القمة العربية في بيروت، والتي منحت الدول العربية الأقل نموا مهلة حتي 2010 للوصول التي التعريفة الصفرية، وترك لهذه الدول تحديد الأسلوب الذي تتبعه في التخفيض التدريجي، وهذه الدول هي الجيبوتي السودان جزر القمر موريتانيا اليمن فلسطين التي تم إعفاء منتجاتها بالكامل من الرسوم الجمركية عند دخولها إلى الأسواق العربية دون إلزامها بتطبيق أي تخفيض من الرسوم الجمركية علي سلع الدول العربية المصدرة من فلسطين مراعاة لأوضاعها الخاصة؛

- كان قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة أيلول2001 تخفيض المرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة لتنتهي في أول كانون الثاني 2005 بدلا من نهاية كانون الأول 2007؛
- بلغ عدد الدول العربية المنظمة إلي منطقة التجارة العربية (17) دولة نهاية 2005 بانضمام كل من السودان فلسطين واليمن، و بدأت الجزائر في إجراءات الانضمام سنة 2002؛
- قرار مجلس الاقتصادي في دورة 65 إدخال تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة، بعد النجاح النسبي المحقق في مجال السلع، وبدأت المفاوضات في سنة 2003 لتحرير قطاع الخدمات التجارية، وقطعت الدول العربية مراحل متقدمة من المفاوضات في هذا المجال،
- وفي الحديث عن القدرة التنافسية للدول في 2003 ولأول مرة يعرف المعهد العربي للتخطيط بالكويت التنافسية على أنها الأداء الحالي والكامن للاقتصاد وذلك من خلال تقريره، والذي صدر للمرة الثانية في 2006،
- تواصل الدول العربية التفاوض للتوصل إلي اتفاق حول قواعد المنشأ تفصيلية، حيث تبرر بعض الدول العربية أهمية تجنب تسرب سلع غير عربية المنشأ إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[18].

رابعا: بعض البرامج التنموية من أجل ترقية التجارة العربية

بحث مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في آليات لتنمية التجارة البينية العربية ة الآليات تشمل التامين على الصادرات وتعويض الضرر من انخفاض الجمارك، وتمت مناقشة المقترح التنفيذي لبرنامج تنمية وتطبيق الآليات التنفيذية لتنمية التجارة العربية بين الدول العربية إلى المستوي المستهدف تحقيقه خلال خمس سنوات، وهي تمثل المرحلة الأولى لخطة طويلة المدى لتنمية التجارة العربية البينية.

1-برنامج تنمية التجارة العربية[19]

ينطلق عمله من:

- أن تنمية التجارة العربية البينية تساعد على تنمية الإنتاج العربي وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وفي هذا الإطار تتضمن خطة العمل في البرنامج ثلاث مراحل.

أ- المرحلة الأولى: تحريك الفوائض العربية المتاحة من سلع الفجوة بين الدول العربية.

ب-المرحلة الثانية: تطوير الخدمات المساندة للتجارة العربية الخارجية.

[18] بلقاسم فيلالي خيرة، **مرجع سابق**، ص 173.

[19] فيلالي بلقاسم خيرة، **المرجع نفسه**، ص: 174.

ت-المرحلة الثالثة: قيام مشروعات إنتاجية عربية مشتركة لزيادة الإنتاج العربي من سلع الفجوة لسد احتياجات الدول العربية.

- ناقشت لجنة تنمية التجارة البينية بمجلس الوحدة الاقتصادية سبعة آليات تنفيذية لبرنامج تنمية التجارة العربية تشمل:

أ- لتأمين على الصادرات البينية العربية؛

ب-آلية تعويض الضرر من أثار انخفاض الموارد من الجمارك؛

ت-آلية تشجيع الاستثمار العربي المشترك؛

ث-آلية تمويل التجارة العربية البينية؛

ج-آلية توحيد الإجراءات دخول السلع العربية وتوحيد الإجراءات الجمركية؛

ح-آلية مكافحة الإغراق على المستوى العربي؛

خ-آلية إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعيق تسهيل التبادل التجاري العربي البيني.

يعتمد هذا البرنامج على تفعيل دور الاتحادات العربية النوعية وغرف التجارة والصناعة العربية والشركات العربية والشركة العربية للتجارة العربية والتسويق والقطاع الخاص وشركات الاستثمار العربي.

- زيادة نسبة التجارة العربية إلى 20% من المنتظر أن يؤدي برنامج تنمية التجارة العربية البينية في مرحلة أولى إلى زيادة نسبة التجارة العربية البينية من8.5% إلى 20% من إجمالي التجارة الخارجية العربية خلال خمس سنوات (2003-2007) والوصول إلى الهدف يكون من خلال تقدير قيم المتوقعة من لإجمالي قيمة التجارة العربية عدا النفط خلال فترة البرنامج (2003-2007) وكذا تحديد مجالات تنمية التجارة العربية البينية التي من خلالها يمكن رفع مستوى التجارة العربية البينية إلى القيمة المستهدف تحقيقها بتناول الآليات المقترحة لتنمية التجارة العربية البينية وتقويم العائد على الوطن العربي من تطبيق وتنفيذ آلياته.

2- برنامج تأمين الصادرات ضد المخاطر

جاء تأسيس برنامج تأمين الصادرات ضد المخاطر غير المتوقعة كإشهار إفلاس المشترى أو المخاطر السياسية مثل نشوب الحروب للدول التي يتم التصدير إليها من خلال تقليل المخاطر الدولية في الأسواق الخارجية، وذلك للتمكن من زيادة الصادرات.

إن توجه الاقتصاد إلى الداخل قد يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية تدريجيا وعزلها عن التطورات التكنولوجية الحديثة.

جاء تأسيس برنامج تأمين الصادرات إيمانا منه بأن للتصدير ميزات عديدة تستحق التأمين عليها، فهي تتمثل في:

- زيادة المبيعات والأرباح؛
- الحصول على حصة في السوق العالمي؛
- التغلب على تقلبات السوق؛
- الاستفادة من الطاقة الإنتاجية الفائضة؛
- تقوية القدرة على التنافسية.

إن العملية التصديرية تختلف من حيث الشكل والمضمون عن الإنتاج للسوق المحلية، وان التصدير أصبح أحد فروع التخصص في الأعمال الدولية، ولهمن الأسس والتطبيقات التي تقوم على العلم والمهارات، وينبغي بذل الجهد والتدريب لاكتساب ذلك العلم وممارسة مهاراته.

إن تجارب كثير من دول العالم أثبت أهمية التصدير في نمو المجتمعات، حيث استطاعت دول مثل: كوريا، تايوان والصين من خلال نشاط التصدير تحقيق نمو في العمالة ليصل إلى التشغيل الكامل، وأصبحت هذه الدول لا تواجه في الواقع مشكلات في البطالة، وتفرغت تماما لإعادة تأهيل قوة العمل بها لأنشطة أكثر إنتاجية وكفاءة.

إن صادرات الدول تعتبر حلقة الوصل في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال ربطه بديناميكية الاقتصاد العالمي، وبالتالي الاستفادة من التقدم التكنولوجي بما يساعد على الارتقاء بكفاءة الأنشطة الاقتصادية والاقتراب من الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ويعتبر التصدير القاطرة التي تجذب وراءها الأنشطة الاقتصادية كافة خصوصا إذا تضافرت السياسات لمساندة الأنشطة التصديرية في المستقبل، كما يسهم في الاعتماد على مصادر النقد الأجنبي من خلال تنويع حصيلته من الصادرات السلعية والخدمية، بما لا يجعل موارد النقد الأجنبي تخضع لظروف وعوامل خارجية بعيدة عن القرارات الاقتصادية إذا ما تم الاعتماد على عناصر محددة وغير مستقرة للنقد الأجنبي.

وتعتبر تجارب التاريخ الاقتصادي بمثابة مختبر للسياسات الاقتصادية، حيث أظهرت نتائج التجارب التنموية للدول التي قامت على تنفيذ استراتيجيات التوجه الداخلي، والاعتماد على إحلال

الواردات واعتماد مفهوم تصدير فائض الإنتاج الأثر في تخلف النشاط التصديري وعدم ملاحقته للقفزات التي لحقت بهذا النشاط على مستوي العالم[20].

3- نمو الصادرات

هناك مجموعة من السياسات والبرامج التي تسهم في دفع معدلات نمو الصادرات في قطاعات الصناعة والخدمات منها، إنشاء إدارة لمتابعة تنفيذ النشاط التصديري بصورة متكاملة تعمل على إزالة الاختناقات ونقاط التعثر بدءا من مرحلة الإنتاج ونهاية بتقديمها إلى السوق العالمية مرورا بمراحل التجهيز والتعبئة والتغليف والنقل، وما يصاحبها من خدمات التمويل والتأمين والإجراءات الجمركية والشحن للأسواق الخارجية، وصول المنافذ التوزيع.

أهمية إمداد المصدرين بمعلومات عن ظروف الأسواق الخارجية، وبناء قاعدة رقم وطني للمشاريع التصديرية، مع إنشاء وكالات ترويج الصادرات وإجراء الاتصالات مع بعض مراكز المعلومات الدولية، وطبع وتوزيع هذه المعلومات على المصدرين والشركات الصناعية، إنشاء المكاتب التجارية والمعارض الدائمة أو المؤقتة.

إن العملية التصديرية ذات طبيعة خاصة في استخدام أنشطة الائتمان، وعليه يجب توفير التمويل والائتمان المناسب كأحد الشروط الأساسية لنجاح التوجه التصديري للخارج.

تتمثل أهم السياسات التي تتبعا الدول لتنمية صادراتها في توفير التمويل اللازم للمصدرين من خلال اليات عدة منها:

- توفير قروض ميسرة؛
- تأسيس برنامج لتأمين الصادرات.

وقد حققت هذه السياسة نجاحا قويا في الكثير من الدول[21].

4- الائتمان

أهمية منح الائتمان للمشترى الأجنبي من خلال بنك أو جهة تمويل في البلد المصدر، بمجرد تقديم مستندات الشحن كوسيلة لتفعيل وترويج الصادرات، مع توفير قروض ميسرة للمصدرين يتم منحها لهم لشراء المواد الخام، ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتنفيذ عقود التصدير.

[20] فيلالي بلقاسم خيرة، **مرجع سابق**، ص: 176.

[21]- بالقاسم فيلالي خيرة، **مرجع سابق**، ص: 176.

وتتمثل أشكال التمويل والائتمان والتأمين التي يجب توفيرها للمصدرين من خلال تسهيل القروض متوسطة الأجل لمساعدة المشاريع الموجهة للتصدير على التوسع في الإنتاج، إضافة إلى توفير القروض طويلة الأجل للتوسع في الصادرات من السلع الرأسمالية والتكنولوجية.

خامسا: اتحاد المصدرين والمستوردين العرب

إن المشاكل التي تواجهها الدول العربية جعلتها تزداد تهميشا في الاقتصاد العالمي، ومن هنا جاء دور اتحاد المصدرين والمستوردين العرب لتنمية وتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية وتسهيل انسياب السلع ذات المنشأ وتفعيل الروابط ذات المنشأ وتفعيل الروابط بين المنشآت التجارية والصناعية بالوطن العربي مما يزيد من تنمية التجارة العربية البينية والاستثمارات والتجارة الخارجية العربية.

اتحاد المستوردين والمصدرين العرب هيئة عربية تم تأسيسه في 25 ديسمبر 2005، وانظم لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في 2006/06/7 ويهدف إلي تنمية وتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية وتسهل انسياب السلع ذات المنشأ العربي وذلك من خلال دراسة الأسواق العربية وتوفير البيانات والمعلومات التسويقية والاقتصادية عند الدول العربية وإقامة المعارض النوعية المتخصصة والمؤتمرات والندوات بالإضافة إلي تفعيل الروابط بين المنشآت التجارية والصناعية بالوطن العربي مما يزيد من تنمية التجارة العربية البينية والاستثمار العربي التجارة الخارجية العربية، وإنشاء مركز معلومات عربي بتوفير المعلومات الكاملة عن الأنشطة التجارية والصناعية والعربية، وتوفير الفرص التصديرية والاستثمارية بالأسواق العربية وخدمات التصدير المتعلقة بالنقل والتعبئة والتغليف وضمان الصادرات[22].

المطلب الثاني: الأداء التمويلي لبرنامج تمويل التجارة العربية من 2000 إلى 2017

في ظل هذه الظروف الاقتصادية والدولية والإقليمية استمر برنامج تمويل التجارة العربية في أداء نشاطه التمويلي حيث سنتطرق إلى قيم طلبات الواردة إلى البرنامج وقيم خطوط الائتمان الممنوحة وصولا إلى رصيد خطوط الائتمان بنهاية السنة.

الفرع الأول: حجم النشاط التمويلي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال 2000-2017

يمثل الجدول الموالي العمليات التمويلية لبرنامج تمويل التجارة العربية في الفترة (2000- 2004)

الجدول رقم(08): العمليات التمويلية لبرنامج تمويل التجارة العربية(2000- 2004)

1- حجم النشاط التمويلي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال 2000-2004)مليون دولار (

[22] www.ahram.org. امل حسن زكي، رئيس إتحاد المصدرين والمستوردين العرب، تاريخ الإطلاع 25-05-2019.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
قيمة الطلبات الواردة إلى البرنامج	*	684	692	*	*
قيمة السحوبات في خطوط الائتمان	332.518	507	500	545.086	550
عدد اتفاقيات خطوط الائتمان	31	24	24	37	32
قيمة خطوط الائتمان	427.927	338	398.500	550	496.800
رصيد خطوط الائتمان بنهاية السنة	268.403	331.741	336.273	340.115	370.693

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبرنامج تمويل التجارة العربية من سنة 2000 إلى سنة 2004.

خلال سنة 2000 قام البرنامج بتعديل نظامه الأساسي الذي يسمح بتمويل الصادرات من السلع العربية إلى جميع الدول العربية، وهذا تأكيدا منه لدوره في دعم المصدر العربي وزيادة قدرته التنافسية تماشيا مع التوجهات الاقتصادية العربية.

أما فيما يخص نشاطه التمويلي فقد قام البرنامج خلال سنة 2000 بتوقيع 31 اتفاقية لإعادة تمويل صفقات تجارية بين الدول العربية بلغت قيمة الصفقات 427.927 مليون دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة السحوبات 332.518 مليون دولار، هذا وقد قدر رصيد خطوط الائتمان بنهاية السنة ب 268.403 مليون دولار أمريكي.

أما في سنة 2001 فقد قدرت قيمة الطلبات الواردة ب 684 مليون دولار أمريكي، أما قيمة السحوبات في خطوط الائتمان فقد ارتفعت خلال هذه السنة لتصبح 507 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2000 التي قدرت ب 332.518 مليون دولار أمريكي بنسبة زيادة قدرت ب 52.47%، فيما انخفضت عدد اتفاقيات الخطوط من 31 خط سنة 2000 إلى 24 خط سنة 2001 بلغت قيمتها 338 مليون دولار أمريكي حيث قدرت نسبة انخفاضه ب 21.01%، حيث بلغ رصيدها في نهاية سنة 2001 قيمة 331.741 مليون دولار مقابل السنة السابقة ب 268.403 مليون دولار أمريكي بنسبة ارتفاع 23.59%.

في سنة 2002 ارتفعت قيمة الطلبات الإجمالية لتبلغ 692 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2001 الذي قدرب 684 مليون دولار أمريكي بارتفاع قدر 1.16%، أما قيمة السحوبات فقد بلغت قيمتها خلال هذه السنة 500 مليون دولار أمريكي مقارنة ب 507 مليون دولار أمريكي لسنة 2001 سجلت انخفاض قدره 1.38% في حين بلغ عدد الاتفاقيات في هذه السنة 24 اتفاقية قيمتها الإجمالية 398.500 مليون دولار أمريكي لترتفع بقيمة 17.89% ليبلغ رصيدها نهاية السنة 336.273 مليون دولار أمريكي بنسبة 1.36%.

ارتفع نشاط البرنامج خلال سنة 2003 حيث بلغت قيمة السحوبات في خطوط الائتمان 545.086 مليون دولار أمريكي مقابل 500 مليون دولار أمريكي سنة 2002 بنسبة 9.01%، لترتفع عدد الاتفاقيات إلى 37 اتفاقية بلغت قيمتها الإجمالية 550 مليون دولار أمريكي حيث بلغ رصيدها بنهاية السنة 340.115 مليون دولار أمريكي مقابل 336.273 مليون دولار لسنة 2002 ما يقارب 1.14%، بلغت السحوبات في خطوط الائتمان 550 مليون دولار أمريكي.

أما خلال سنة 2004 فقد انخفضت عدد الاتفاقيات إلى 32 اتفاقية بقيمة إجمالية قدرت ب 496.800 مليون دولار أمريكي مقارنة ب 37 اتفاقية سنة 2003 بنسبة انخفاض قدرت ب 9.67%، وبلغ الرصيد بنهاية السنة ب 370.693 مليون دولار أمريكي مقابل رصيد بنهاية السنة 2003 340.115 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 8.99%.

تميزت هذه الفترة 2000- 2004 بنمو ضعيف بسبب تعديل برنامج تمويل التجارة العربية لبرنامجه الأساسي حول تمويل التجارة الخارجية العربية بعدما كان يمس التجارة العربية البينية وبالتالي انخفض نشاطه التمويلي.

حجم النشاط التمويلي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال 2005-2009

يمثل الجدول التالي العمليات التمويلية لبرنامج تمويل التجارة العربية للسنوات (2005-2009)

الجدول رقم (09): العمليات التمويلية لبرنامج تمويل التجارة العربية (2005-2009) (مليون دولار أمريكي)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة الطلبات الواردة إلى البرنامج	546	576	727	794	780
قيمة السحوبات في خطوط الائتمان	554	567	729	774	776

عدد اتفاقيات خطوط الائتمان	40	32	3+38	36	31
قيمة خطوط الائتمان	625	606	788	842	708
رصيد خطوط الائتمان بنهاية السنة	408	440	486	416	512

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبرنامج تمويل التجارة العربية لسنوات (2005-2006-2007-2008-2009)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة طلبات التمويل لسنة 2005 قد بلغت 546 مليون دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة السحوبات 554 مليون دولار أمريكي من نفس السنة بنسبة قدرت ب0.72%، فيما بلغ عدد اتفاقيات خطوط الائتمان 40اتفاقية بلغت قيمتها الإجمالية 625 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 25.80 % هذا وقد قدر رصيد خطوط الائتمان بنهاية السنة 408 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 10.06%.

بلغت طلبات التمويل لسنة 2006 قيمة 576 مليون دولار أمريكي بنسبة ارتفاع 5.49 %، في حين انخفضت قيمة السحوبات بمقدار 567 مليون دولار أمريكي، حيث بلغ عدد اتفاقيات خطوط الائتمان لهذه السنة 32 اتفاقية بلغت قيمتها الإجمالية 606 مليون دولار أمريكي حيث انخفضت بنسبة 3.04 % مقارنة بالسنة السابقة، في حين بلغ رصيد خطوط الائتمان بنهاية السنة 440 مليون دولار أمريكي أي بنسبة7.84%.

وفي سنة 2007 قدرت قيمة طلبات التمويل ب727مليون دولار أمريكي بنسبة 26.63%، في حين ارتفعت السحوبات لنفس السنة بما قيمته 729مليون دولار أمريكي، وبلغ عدد الاتفاقيات المبرمة 41 اتفاقية قيمتها الإجمالية 788 مليون دولار أمريكي بنسبة ارتفاع 30.03% مقارنة بسنة 2006، وبلغ رصيد خطوط الائتمان بنهاية السنة 486 مليون دولار أمريكي بنسبة 10.45%.

أما خلال سنة 2008 قدرت طلبات التمويل ب 794 مليون دولار أمريكي بنسبة 9.21%، في حين ارتفعت قيمة السحوبات لسنة 2008 ب 774 مليون دولار أمريكي، وبلغ عدد اتفاقيات خطوط الائتمان 36 اتفاقية بقيمة إجمالية قدرت ب 842 مليون دولار أمريكي بنسبة 6.85%، في حين بلغ رصيد خطوط الائتمان بنهاية السنة 416 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض قدرت ب 14.40%.

في سنة 2009 وصلت قيمة طلبات التمويل 780 مليون دولار أمريكي بنسبة قدرت ب 1.76%، وبلغت قيمة السحوبات لهذه السنة 776 مليون دولار أمريكي بنسبة 0.25 %، أما عدد الاتفاقيات فوصلت الى31 اتفاقية بقيمة إجمالية 708مليون دولار أمريكي بنسبة 15.91%، في حين بلغ رصيد خطوط الائتمان بنهاية سنة 2009 ب 512 مليون دولار أمريكي بنسبة ارتفاع قدرت

ب23.07%، وهذا التحسن راجع إلى ارتفاع أسعار النفط وتأثيراته الإيجابية؛ حيث يوضح الشكل التالي قيمة السحوبات من خطوط الائتمان خلال السنوات (1990-2017).

الشكل رقم (06): السحوبات من خطوط الائتمان1990-2017

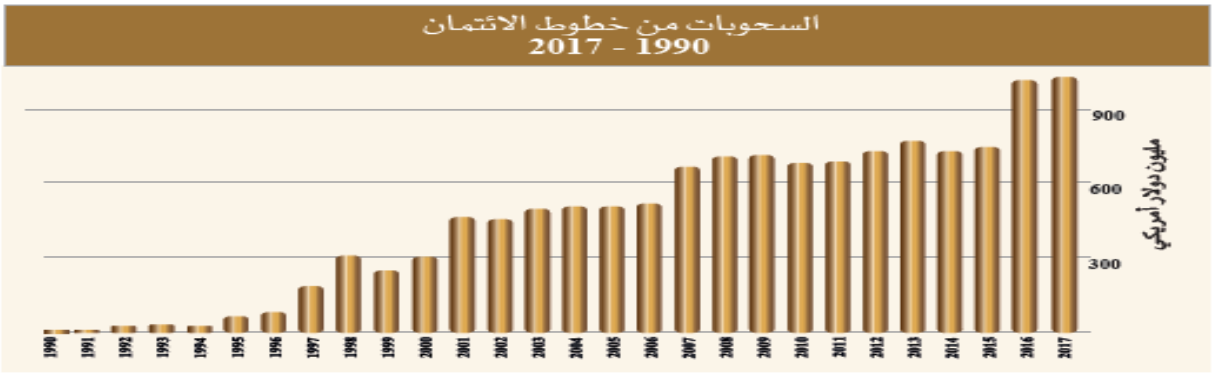

المصدر: التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية لسنة 2017 ص 13.

تميزت الفترة 2005-2009 بانخفاض في نشاط البرنامج مقارنة بالفترة السابقة بسبب الأزمة المالية التي طالت اقتصادات العالمية والتي أدخلت العالم في مرحلة من الركود مما انعكس سلبا على الدول العربية حيث بدأت أسواقها المالية في الهبوط نتيجة أزمة الائتمان العالمية بالإضافة إلى تأثر الأسواق العقارية.

2- حجم النشاط التمويلي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال 2010-2014

يوضح الجدول أدناه العمليات التمويلية لبرنامج تمويل التجارة العربية (2010-2014)

الجدول(10): العمليات التمويلية لبرنامج تمويل التجارة العربية (2010-2014)

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الطلبات الواردة إلى البرنامج	754	755	790	845	**802**
قيمة السحوبات في خطوط الائتمان	745	751	796	842	**797**
عدد اتفاقيات خطوط الائتمان	38	30	29	32	**29**

قيمة خطوط الائتمان	921	799	870	828	**881**
رصيد خطوط الائتمان بنهاية السنة	533	474	586	608	**631**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبرنامج تمويل التجارة العربية من سنة 2010 إلى سنة 2014.

بلغت قيمة طلبات التمويل على خطوط الائتمان 754 مليون دولار خلال سنة 2010 مقارنة بمبلغ 780مليون دولار نهاية سنة 2009 بانخفاض قدرب3.33%، حيث بدأت الاقتصاديات العربية والتجارة الخارجية بالتعافي وذلك بسبب التخفيف من التشدد في منح التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص وعودة النشاط للجهاز المصرفي وتحويلات العاملين في الخارج، واستمرت قيمة السحوبات في الانخفاض خلال سنة 2010 بمبلغ745 مليون دولار مقارنة 776 مليون دولار في نهاية سنة 2009 وقدر هذا الانخفاض ب3.99%، كما بلغ رصيد خطوط الائتمان 533 مليون دولار في سنة 2010 مقارنة بالسنة السابقة التي بلغت قيمتها 512 مليون دولار أمريكي بارتفاع 4.10%، وقد تم توقيع 38 اتفاقية خط ائتمان بقيمة إجمالية بلغت 921 مليون دولار مقارنة ب 31 اتفاقية خلال سنة 2009 بنسبة 30.08%.

استمرت طلبات التمويل في الارتفاع خلال سنة 2011 حيث بلغت 755 مليون دولار مقابل 754مليون دولار للسنة السابقة، فيما قدرت قيمة السحوبات ب 751 مليون دولار سنة 2011مقارنة بسنة 2010 التي بلغت قيمتها 745 مليون دولار بنسبة 0.80%، كما نلاحظ من خلال الجدول أن أداء البرنامج في سنة 2011 قد تجسد في توقيع 30 اتفاقية خط ائتمان بلغت قيمتها 799مليون دولار وهي قيمة منخفضة مقارنة بتوقيع 38 اتفاقية خط ائتمان لسنة 2010 بقيمة 921 مليون دولار بلغت نسبة انخفاضها 13.24%، في حين بلغ رصيد خطوط الائتمان نهاية سنة 2011 ب474 مليون دولار مقابل 533 مليون دولار سنة 2010أي بنسبة 11.02%.

أما بالنسبة لأداء برنامج تمويل التجارة العربية خلال سنة2012، فقد استمر نشاط تمويل التجارة بالارتفاع حيث تم تلقي طلبات تمويل من قبل وكالات البرنامج بلغت قيمتها 790 مليون دولار مقارنة بسنة 2011 التي بلغت قيمتها 755 مليون دولار بنسبة 4.99%، كما ارتفعت قيمة السحوبات على خطوط الائتمان بمبلغ 796 مليون دولار مقارنة بالسنة الماضية بمبلغ 751 مليون دولار أمريكي بنسبة 5.99%، فيما قد تم توقيع 29 اتفاقية خط ائتمان بقيمة إجمالية قدرت ب 870 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2011 التي تم توقيع 30 اتفاقية بقيمة 799مليون دولار بنسبة 8.88%، هذا وقد بلغ رصيد خطوط الائتمان بنهاية سنة 2012 ب586 مليون دولار أمريكي مقابل 474 مليون دولار نهاية سنة 2011 بنسبة 23.26%.

أما سنة 2013 فقد بلغت طلبات التمويل الواردة للبرنامج 845 مليون دولار أمريكي وهي قيمة مرتفعة مقارنة بسنة 2012 التي قدرت قيمتها ب 795 مليون دولار أمريكي بنسبة زيادة قدرت ب 6.96%، فيما قد بلغت قيمة السحوبات 842 مليون دولار سنة 2013 مقارنة بالسنة الماضية بمبلغ 796 مليون دولار أمريكي 5.77%، وقد تم توقيع 32 اتفاقية خط ائتمان غير معزز بقيمة إجمالية بلغت 828مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2012 ب29 اتفاقية بمبلغ إجمالي قدر ب 870 مليون دولار أمريكي والتي سجلت انخفاض بنسبة 4.82%، كما بلغ رصيد خطوط الائتمان في نهاية هذه السنة 608 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 586 مليون دولار أمريكي سنة 2012 بنسبة قدرت ب 3.75%.

من خلال الجدول نلاحظ أن الطلبات الواردة للبرنامج خلال سنة 2014 قد انخفضت قيمتها لتصل إلى 802 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2013 حيث بلغت قيمتها 845 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض 5.08%، فيما قد بلغت قيمة السحوبات 797 مليون دولار أمريكي وهي قيمة منخفضة مقارنة بسنة 2013 بمبلغ 842 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض قدرت ب 5.34%، في حين بلغ رصيد خطوط الائتمان نهاية سنة 2014 ب631 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 608 مليون دولار أمريكي نهاية سنة 2013 بنسبة ارتفاع 6.4%، كما قام برنامج تمويل التجارة بتوقيع 29 اتفاقية خط ائتمان غير معزز وزيادة مبالغ 3 اتفاقيات خطوط ائتمان غير معززة بقيمة إجمالية بلغت 881 مليون دولار أمريكي مقارنة بتوقيع 32 اتفاقية بقيمة إجمالية بلغت 828 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2013 بارتفاع قدره 3.78%.

شهدت الفترة من 2010-2014 حالة من عدم الاستقرار في نشاط برنامج تمويل التجارة العربية مع تحسن طفيف مقارنة مع الفترة السابقة وهذا راجع إلى الاضطرابات السياسية وتأثر الحالة الأمنية لبعض الدول العربية في الوقت التي خرجت فيه الإقتصادات العربية من أزمة 2008.

3- حجم النشاط التمويلي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال(2015-2016-2017)

يوضح الجدول أدناه حجم النشاط التمويلي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال السنوات (2015-2016-2017)

الجدول رقم(11): حجم النشاط التمويلي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال(2015-2016-2017)

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	2015	2016	2017
قيمة الطلبات الواردة إلى البرنامج	806	1,110	**1,200**
قيمة السحوبات في خطوط الائتمان	808	1,107	**1,121**
عدد اتفاقيات خطوط الائتمان	06	24	**13**
قيمة خطوط الائتمان	131	891	**596**
رصيد خطوط الائتمان بنهاية السنة	565	715	**845**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبرنامج تمويل التجارة العربية من سنة 2015الى سنة 2017.

بالنسبة لهذه الفترة فقد استمر نشاط التمويل بوتيرة سريعة وتوسيع استفادة الدول العربية من تسهيلات البرنامج وخدماته، من خلال حملات التسويق والترويج له، حيث نلاحظ من الجدول ارتفاع طفيف لقيمة الطلبات الواردة إلى البرنامج خلال سنة 2015 بمبلغ 806 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2014 بمبلغ 802 مليون دولار أمريكي بنسبة 0.49%، كما بلغت قيمة السحوبات 808 مليون دولار أمريكي حيث قدرت ب 797 مليون دولار أمريكي بارتفاع طفيف قدره 1.38%، وقد تم توقيع 06 اتفاقيات خط ائتمان بقيمة إجمالية 131 مليون دولار أمريكي مقارنة بتوقيع 29 اتفاقية بقيمة إجمالية 881 مليون دولار أمريكي في بسنة 2014 ويعود الانخفاض إلى أن صلاحيات اتفاق خطوط الائتمان أصبحت عامين بدل من عام واحد حيث قدرت نسبة الانخفاض 85.13%، في حين بلغ رصيد خطوط الائتمان بنهاية سنة 2015 ب 565 مليون دولار أمريكي مقابل 631 مليون دولار أمريكي نهاية سنة 2014 بنسبة انخفاض قدرت ب 10.45%.

أما بالنسبة لسنة 2016 فقد استمرت قيمة الطلبات الواردة في الارتفاع حيث وصلت إلى 1,110 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 806 مليون دولار أمريكي سنة 2015 بنسبة ارتفاع 37.71%، كما بلغت قيمة السحوبات في خطوط الائتمان 1,107 مليون دولار أمريكي مقابل مبلغ 808 مليون دولار أمريكي لسنة 2015 بنسبة 37%، هذا وقد تم عقد 24 اتفاقية خط ائتمان غير معزز واتفاقيتي مرابحة رئيسية وزيادة مبالغ 5 اتفاقيات خط ائتمان غير معززة بقيمة إجمالية بلغت 891 مليون دولار أمريكي في سنة 2016 وهي قيمة مرتفعة مقارنة بسنة 2015 ب 06 اتفاقيات مبرمة بقيمة إجمالية 131 مليون دولار أمريكي حيث ارتفعت بسبعة أضعاف عن السنة السابقة، أما رصيد خطوط الائتمان بنهاية سنة 2016 فقد بلغ قيمة 715 مليون دولار أمريكي مقارنة بالسنة الماضية بنسبة قدرت ب 26.54%، حيث يوضح الشكل الموالى الهيكل السلعي لنشاط التمويل لسنتي 2016 و2017.

الشكل رقم (07): الهيكل السلعي لنشاط التمويل (2016-2017)

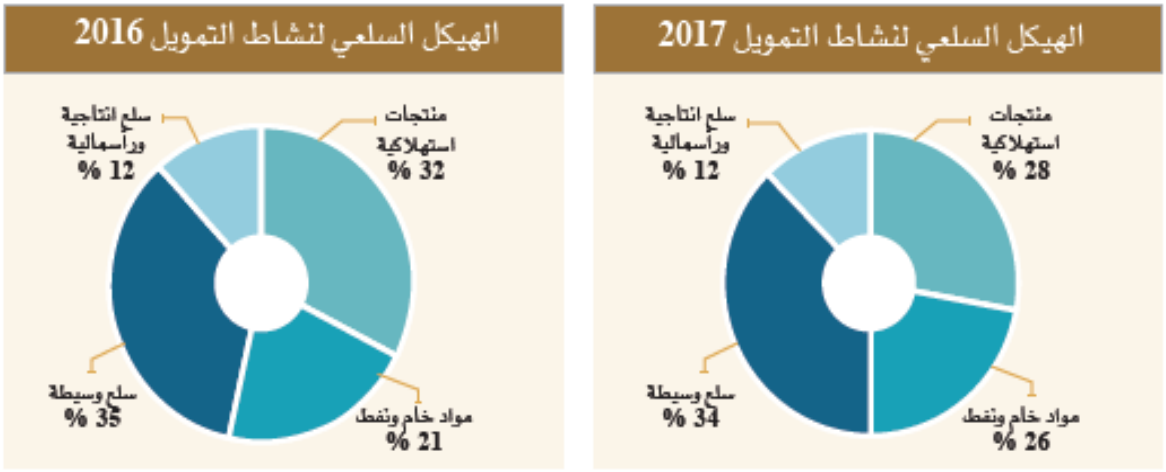

المصدر: التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية لسنة 2017، ص13.

أما بالنسبة لأداء برنامج تمويل التجارة العربية خلال سنة 2017، فقد تلقى البرنامج من وكالاته طلبات تمويل بلغت قيمتها 1,200 مليون دولار أمريكي مقارنة بالسنة الماضية بمبلغ 1,110 مليون دولار أمريكي بنسبة قدرت ب 8.10%، وكما ارتفعت قيمة السحوبات على خطوط الائتمان التي بلغت حوالي 1,1121 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 1,107 مليون دولار أمريكي سنة 2016 بنسبة ارتفاع 1.26%، هذا وقد بلغ رصيد خطوط الائتمان نهاية سنة 2017 ب 845 مليون دولار أمريكي مقابل مبلغ 715 مليون دولار أمريكي بنهاية سنة 2016 بنسبة ارتفاع قدرت ب 18.18%، حيث قام البرنامج بتوقيع 13 اتفاقية خطوط ائتمان غير معززة وزيادة مبلغ اتفاقية خط ائتمان غير معزز واحدة بقيمة إجمالية 596 مليون دولار أمريكي وهي قيمة منخفضة مقارنة ب 24 اتفاقية بقيمة إجمالية قدرت ب 891 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2016 قدرت نسبة الانخفاض 33.10%.

عرفت الفترة 2015-2017 نمو متميز في نشاط برنامج تمويل التجارة العربية مقارنة بالسنوات السابقة وهذا راجع إلى تحسن الأوضاع والظروف الاقتصادية العربية.

هذا وقد شمل تمويل البرنامج السلع التالية:

- **سلع استهلاكية:** مشتقات بترولية، فلاتر سيارات، بطاريات، منتجات غذائية، ألبسة، أدوية ومستلزمات طبية، منتجات صحية، مواد تنظيف مجوهرات، أجهزة وأدوات منزلية، مفروشات وأقمشة تنجيد، كتب، منتجات قطنية، عدادات كهرباء ومنتجات ورقية.

- **سلع وسيطة:** منتجات بترو كيماوية، منتجات ألمنيوم وحديد وصلب، منتجات كيماوية، قضبان نحاس، كابلات وأسلاك كهربائية، بلاط، سيراميك، أنابيب، مواد بناء، مواد تغليف، ألواح زجاج وفورمايكا وكرتون، عبوات زجاجية وبلاستيكية وأصباغ.

- **مواد خام:** حبيبات بلاستيكية، ألومنيوم، فحم الكوك، مواد كيماوية، قطن، فوسفات صخري وبترول خام.

- **سلع إنتاجية ورأسمالية:** معدات إنتاج، خطوط إنتاج ثنائي فوسفات وكبريت، أجهزة ومعدات بناء، خلاطات اسمنت، معدات للمخابز، معدات وبيوت زراعية، أجهزة تبريد، أجهزة طباعة، محولات ومولدات كهربائية، مباني جاهزة، أبراج إضاءة متحركة وطائرة تجارية.

أما بالنسبة لحجم نشاط التمويل التراكمي الذي وفره برنامج تمويل التجارة العربية منذ بداية عمله في سنة 1991 إلى نهاية سنة 2017 بلغ مجموع قيمة طلبات التمويل 14,888 مليون دولار أمريكي لصفقات تجارية قيمتها 19,996 مليون دولار أمريكي، وقد وافق البرنامج على تمويل ما قيمته 14,462 مليون دولار أمريكي، كما تم توقيع 725 اتفاقية بلغت قيمتها الإجمالية 13,053 مليون دولار أمريكي وقد تم سحب مبلغ 13,872 مليون دولار أمريكي مقابلها، وسدد مبلغ 13,027 مليون دولار أمريكي؛ حيث أن الشكلين المواليين يوضحان التطور المرحلي للنشاط التمويلي في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017، و نشاط التمويل السنوي من 1990إلى 2017 على التوالي.

الشكل رقم(08): التطور المرحلي للنشاط التمويلي 1990-2017

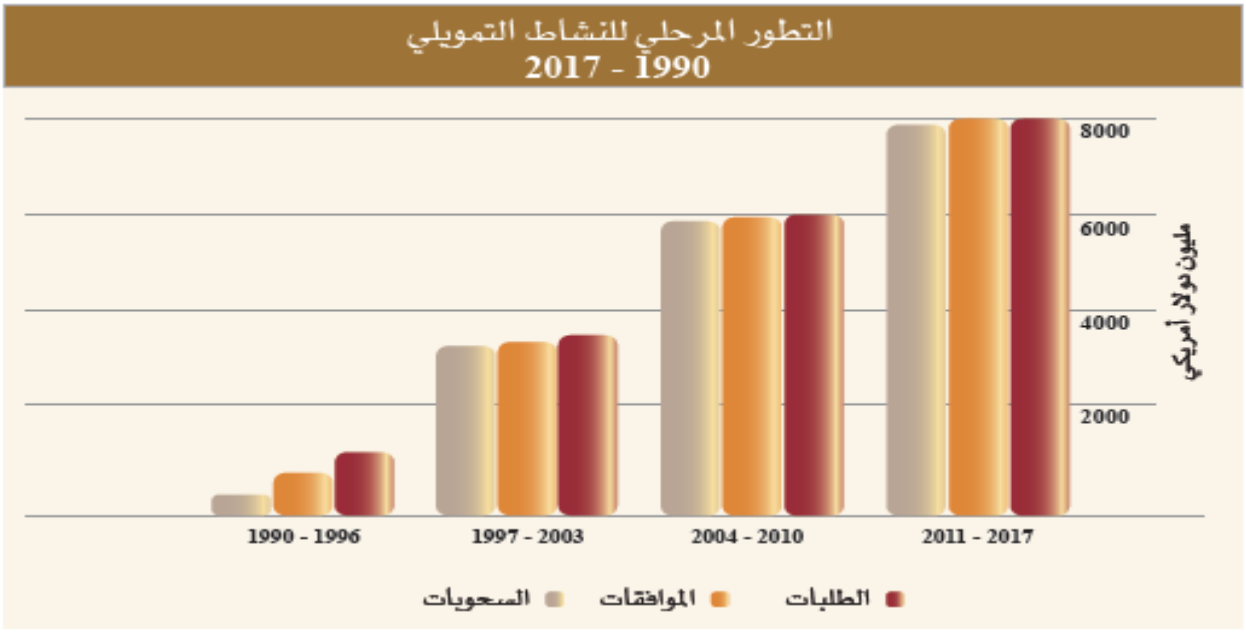

المصدر: تقرير برنامج تمويل التجارة العربية لسنة 2017، ص14.

الشكل رقم(09): نشاط التمويل السنوي (1990-2017)

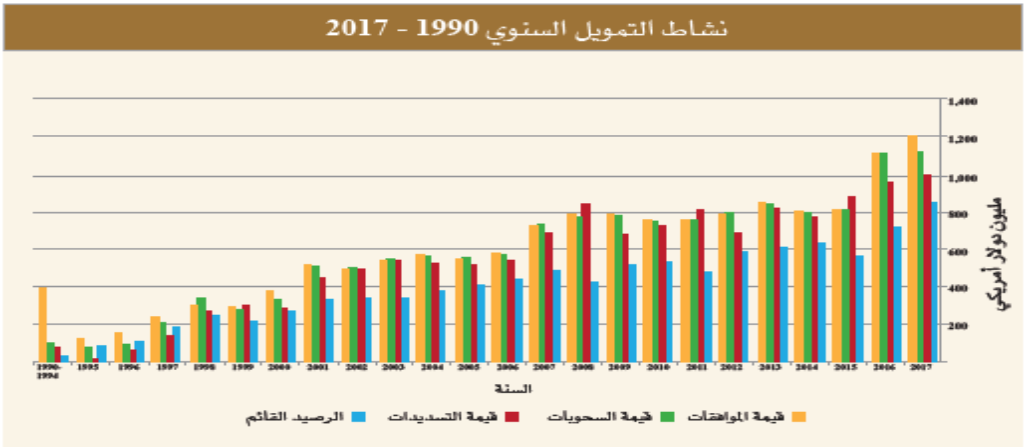

المصدر: التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية لسنة 2017، ص 12.

الفرع الثاني: الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية من 2000 إلى 2017

1- الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال 2000-2004

يوضح الجدول الموالي أداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال 2000-2004

الجدول رقم (12): الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال 2000-2004

(مليون دولار أمريكي)

	31 ديسمبر 2000	31 ديسمبر 2001	31 ديسمبر 2002	31 ديسمبر 2003	31 ديسمبر 2004
صافي الدخل (مليون دولار)	40	35.5	20.4	14.9	-
حق المساهمين (مليون دولار)	710.2	728.8	728.4	736.9	-
توزيع أرباح نقدية (مليون دولار)	-	-	-	200	-
قيمة السهم الواحد (دولار)	-	200	100	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير برنامج تمويل التجارة العربية لسنة 2000-2004.

خلال هذه الفترة قمنا بتوظيف المعلومات المتاحة فقط وهذا نظرا لندرة المعلومات حيث تشير البيانات المدققة لسنة 2000 إلى أن صافي الدخل بلغ 40 مليون دولار أمريكي، فيما بلغت حقوق المساهمين 710.2 مليون دولار أمريكي .

لينخفض الدخل الصافي لسنة 2001 ويبلغ 35.5 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض قدرت ب 11.25% عن السنة السابقة، كما ارتفعت حقوق المساهمين لتبلغ حوالي 728.8 مليون دولار أمريكي بنسبة ارتفاع قدرت ب 2.61% عن السنة السابقة، هذا وقد قررت الجمعية العمومية توزيع أرباح نقدية على المساهمين المقيدين في سجلات البرنامج بواقع 200 دولار أمريكي للسهم الواحد.

استمر الانخفاض لصافي الدخل خلال سنة 2002 ليصل إلى 20.4 مليون دولار أمريكي بانخفاض قدر 42.53% عن السنة السابقة، فيما بلغت حقوق المساهمين 728.4 مليون دولار بانخفاض طفيف مقارنة ب 728.8 سنة 2001 بانخفاض قدر ب 0.05%، كما وزعت الأرباح النقدية بقيمة 100 دولار أمريكي للسهم الواحد.

خلال سنة 2003 بلغت قيمة صافي الدخل المحقق 14.9 مليون دولار أمريكي وهي قيمة منخفضة مقارنة بسنة 2002 التي بلغ فيها صافي الدخل 20.4 مليون دولار أمريكي، أما حقوق المساهمين فقد عرفت ارتفاعا بلغت قيمتها 736.9 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 1.16 % مقارنة بسنة 2002.

نقص البيانات المالية جعل المعلومات غير واضحة حول نشاط برنامج تمويل التجارة العربية خلال الفترة 2000-2004.

2- الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال (2005-2009)

يمثل الجدول التالي الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال سنة 2005-2009

الجدول رقم (13): الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال:2005-2009

(مليون دولار أمريكي)

	31 ديسمبر 2005	31 ديسمبر 2006	31 ديسمبر 2007	31 ديسمبر 2008	31 ديسمبر 2009
إجمالي الدخل (مليون دولار)	26.447	38.704	42	17	15.6
النفقات (مليون دولار)	3.045	3.032	3.2	3.5	3.53
صافي الدخل (مليون دولار)	32.402	35.672	38.9	13.9	12.08
حق المساهمين (مليون دولار)	751	771	790	769	781
توزيع أرباح نقدية (مليون دولار)	9.841	14.762	22	22	7.3
قيمة السهم الواحد (دولار)	100	150	225	225	75

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبرنامج تمويل التجارة العربية من سنة 2015الى سنة 2017.

من خلال الجدول أعلاه توضح البيانات المالية المدققة أن الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية لنهاية سنة 2005 بأن إجمالي الدخل بلغ حوالي 26.447 مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها 44% من إجمالي الدخل المحقق في 2004، و تعود هذه الزيادة إلى تحسن أسعار الفائدة بالنسبة إلى الدولار الأمريكي بالإضافة إلى الزيادة في حجم التمويل، ووفقا لذلك ارتفعت حقوق المساهمين لتبلغ 751 مليون دولار أمريكي على أساس 100 دولار للسهم الواحد، بحذف النفقات علي المصاريف الإدارية البالغة 3.045 مليون دولار أمريكي أصبح الدخل الصافي يقدر ب23.402 مليون دولار أمريكي فيما وزعت الأرباح النقدية بقيمة 9.841 مليون دولار أمريكي.

أما بالنسبة لأداء البرنامج المالي لسنة 2006 فقد بلغ إجمالي الدخل 38.704 مليون دولار أمريكي بزيادة كبيرة قدرت ب 12.257 مليون دولار أمريكي عن إجمالي الدخل المحقق سنة 2005 وهذا التحسن أرجع إلى الزيادة في حجم التمويل بنسبة قدرت ب 46.34%، هذا وقد بلغت قيمة النفقات 3.032 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض بلغت 0.42%، أما صافي الدخل فبلغ قيمة 35.672 مليون دولار أمريكي بنسبة زيادة قدرت ب 10.7%، فيما ارتفعت حقوق المساهمين بزيادة قدرها 20

مليون دولار أمريكي بنسبة قدرها 2.66% عن السنة السابقة، كما وزعت الأرباح النقدية والتي قدرت قيمتها ب 14.742 مليون دولار أمريكي بما يقدر ب 150 دولار للسهم الواحد أي بارتفاع قدر ب 50%.

وبالنسبة لسنة 2007 فقد أوضحت البيانات المالية أن إجمالي الدخل قد بلغ 42 مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها 3.296 مقارنة بالدخل المحقق بسنة 2006 وهذا راجع إلى الاستقرار في أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي على مستوى مرتفع نسبيا قدرت نسبة التغير 8.51%، وباقتصاص النفقات البالغة قيمتها 3.2 مليون دولار بنسبة تغير 5.54% يصبح صافى الدخل المحقق هو 38.9 مليون دولار بنسبة زيادة قدرت ب 9.04%، فيما ارتفعت حقوق المساهمين إلى 790 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2006 التي بلغت 371 مليون دولار أمريكي بنسبة ارتفاع قدرت ب 2.49%، وقد تم توزيع الأرباح النقدية بقيمة بلغت 22 مليون دولار أمريكي علي أساس 225 دولار للسهم الواحد بنسبة ارتفاع 49.03%.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي الدخل لنهاية سنة 2008 بلغ 17 مليون دولار أمريكي ويعود هذا الانخفاض إلى الأداء السلبي للمحافظ الاستثمارية نتيجة الأزمة المالية التي ضربت أسواق المال و الاستثمار العالمية بنسبة انخفاض قدرت ب 59.52%، في حين بلغت قيمة النفقات 3.5 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض قدرت ب 9.38%، أما صافي الدخل فقدر ب 13.9 مليون دولار أمريكي وهذا الانخفاض جاء نتيجة تدنى إجمالي الدخل خاصة إيرادات الاستثمار مقارنة بسنة 2007 بنسبة انخفاض قدرت ب 64.26%، وهذا وقد بلغت حقوق المساهمين حوالي 769 مليون دولار أمريكي فقد انخفضت بنسبة 2.66%، وتم توزيع أرباح نقدية بقيمة بلغت 22 مليون دولار أمريكي على أساس 225 دولار للسهم الواحد بقيت قيمته في نفس المستوي.

أما بالنسبة لنهاية سنة 2009 فقد استمر الانخفاض في إجمالي الدخل ليبلغ 15.6 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2008 التي بلغ فيها إجمالي الدخل 17 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض 8.24%، ويعود هذا الانخفاض إلي استمرار الهبوط في أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي إلى أدنى المستويات لم تشهدها الأسواق المالية من قبل بشكل خاص الإيرادات المحققة من النشاط الأساسي للبرنامج في عمليات التمويل ومع حذف النفقات المقدرة ب 3.53 مليون دولار أمريكي يصبح صافي الدخل المحقق يساوي 12.08 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض 13.09%، أما حقوق المساهمين فقد عرفت تحسن في قيمتها بلغت 781 مليون دولار أمريكي وساهم تحسن القيمة السوقية الاستثمارات المتاحة للبيع في ارتفاع إجمالي حقوق المساهمين بنسبة قدرت ب 1.56%، وتم توزيع أرباح نقدية بلغت

قيمتها 7.3 مليون دولار أمريكي مقارنة بالسنة السابقة بنسبة انخفاض بلغت 66.81%، على أساس 75 دولار للسهم الواحد بلغت نسبة انخفاض قيمة السهم ب 58.82%.

تميزت فترة 2005-2009 بانخفاض في الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية مقارنة بالفترة السابقة وهذا راجع إلى الأداء السلبي للمحافظ الاستثمارية نتيجة الأزمة المالية التي ضربت أسواق المال والاستثمار العالمية والتي أثرت بدورها على أداء البرنامج.

3- **الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال** (2010-2014)

يوضح الجدول أدناه الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال السنوات (2010-2014)

الجدول رقم(14): الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال السنوات (2010-2014)

(مليون دولار أمريكي)

	31 ديسمبر 2010	31 ديسمبر 2011	31 ديسمبر 2012	31 ديسمبر 2013	31 ديسمبر 2014
إجمالي الدخل (مليون دولار)	14	10.174	11.812	15.084	14.9
النفقات (مليون دولار)	3.4	3.774	3.806	3.931	4.200
صافي الدخل (مليون دولار)	10.49	6.4	8.06	11.153	10.7
حق المساهمين (مليون دولار)	749	794	805	1.030	1.111
توزيع أرباح نقدية (مليون دولار)	4.92	4.92	5.12	6.405	8.9
قيمة السهم الواحد (دولار)	50	50	5000	5000	*

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير برنامج تمويل التجارة العربية(2010-2014).

في سنة 2010 استمر البرنامج في رفع معدلات نشاط التمويل من خلال تكثيف نشاطه في الترويج كما استفاد من تحسن الظروف الاقتصادية العالمية على ضوء انفراج الأزمة المالية العالمية إلى حين عودة قطاع التجارة العالمي و العربي إلى نفس معدلات النمو قبل الأزمة.

أما بالنسبة للأداء المالي للبرنامج لهذه السنة فقد سجل البرنامج انخفاضا في إجمالي الدخل قدر ب 14 مليون دولار أمريكي مقابل 15.6 مليون دولار أمريكي نهاية سنة 2009 بنسبة انخفاض قدرت ب 11.43%، وهذا نتيجة استمرار انخفاض أسعار الفائدة على الدولار، كما انخفضت قيمة النفقات لهذا العام حيث بلغت قيمتها 3.4 مليون دولار أمريكي بنسبة 3.68%، أما صافي الدخل المحقق فقد بلغ 10.49 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض بلغت 13.16%، هذا وقد واصل حقوق المساهمين انخفاضه حيث بلغت قيمته 974 مليون دولار أمريكي في نهاية سنة 2010 مقارنة ب781 مليون دولار نهاية سنة 2009 بنسبة انخفاض 4.09%، وتم توزيع أرباح نقدية بلغت قيمتها 4.92 مليون دولار أمريكي حيث سجل نسبة انخفاض قدرت ب 32.605% وذلك على أساس 50 دولار للسهم الواحد انخفضت قيمته بنسبة 33.33% عن السنة السابقة.

من خلال الجدول أعلاه توضح البيانات المالية لنهاية سنة 2011 أن أداء البرنامج المالي قد شهد انخفاضا في إجمالي الدخل المحقق 10.174 مليون دولار أمريكي مقابل 14 مليون دولار من إجمالي الدخل لسنة 2010 نتيجة لاستمرار أسعار الفائدة للدولار في الهبوط إلى مستويات متدنية بالرغم من زيادة حجم التمويل مقارنة بالسنة الماضية قدرت نسبة الانخفاض ب 27.33%، هذا وقد عرفت النفقات ارتفاعا طفيفا خلال سنة 2011 حيث بلغت قيمتها 3.8 مليون دولار أمريكي مقابل 3.4 مليون دولار أمريكي سنة 2010 بارتفاع قدر ب 11%، كما انخفض صافي الدخل المحقق ليبلغ 6.4 مليون دولار سنة 2011 مقارنة بالسنة الماضية بنسبة 39%، أما حقوق المساهمين فقد حافظ على استقراره عند قيمة 749 مليون دولار أمريكي لنهاية سنة 2010 بنسبة ارتفاع قدر ب06%، أما بالنسبة للأرباح النقدية الموزعة فقد بلغت قيمتها 4.92 مليون دولار أمريكي بقيت على نفس المستوي مقارنة بالسنة السابقة على أساس 50 دولار للسهم الواحد.

على صعيد الأداء المالي للبرنامج توضح البيانات المالية لسنة 2012 الموجودة أعلى الجدول أن إجمالي دخل البرنامج لهذه السنة بلغ حوالي 12 مليون دولار أمريكي مقارنة ب 10 مليون دولار أمريكي لإجمالي الدخل لسنة 2011 بنسبة ارتفاع 16.1%، وبحذف النفقات المقدرة ب 3.9 مليون دولار أمريكي بنسبة تغير 0.84%، يصبح صافي الدخل يساوي 8.6 مليون دولار أمريكي و هي قيمة مرتفعة مقارنة بإجمالي الدخل لسنة 2011 والبالغة 6.4 مليون دولار أمريكي بنسبة ارتفاع 25.93%، ويعود حقوق المساهمين إلى الارتفاع بعد استقراره العام الماضي على نفس المستوى بمبلغ قدره 805 مليون

دولار أمريكي كما عرف توزيع الأرباح هو الأخر ارتفاع في قيمته حيث بلغ 5.12 مليون دولار أمريكي مقابل 4.92 مليون دولار للسنة السابقة 2011 بنسبة ارتفاع 4.07% قدرت قيمة السهم الواحد 50 دولار أمريكي.

أما في سنة 2013 فقد واصل إجمالي الدخل ارتفاعه ليصل إلى حوالي 15 مليون دولار أمريكي مقارنة بالسنة 2012 بمبلغ 12 مليون دولار أمريكي بنسبة 27.7%، توزعت بين إيرادات خطوط الائتمان وإيرادات المحافظ الاستثمارية ب 7.3 و7.7 مليون دولار أمريكي على التوالي هذا وقد بلغت حقوق المساهمين حوالي 1.30 مليون دولار أمريكي نهاية سنة 2013 مقارنة بمبلغ 805 مليون دولار أمريكي لسنة 2012 بنسبة 27.95%، وبلغت قيمة الأرباح النقدية الموزعة 6.405 مليون دولار أمريكي بنسبة زيادة قدرت ب25.1% على أساس 50 دولار أمريكي.

أما في سنة 2014 فقد انخفض إجمالي الدخل ليصل إلى حوالي 14.9 مليون دولار أمريكي مقارنة بالسنة 2013 بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي بنسبة 1.21%، ارتفعت قيمة النفقات لتصل إلى 4.20 مليون دولار أمريكي بنسبة ارتفاع 6.84% هذا وقد بلغت حقوق المساهمين حوالي 1.11 مليون دولار أمريكي نهاية سنة 2014 مقارنة بمبلغ 1.03 مليون دولار أمريكي لسنة 2013 بنسبة ارتفاع قدرت ب 7.86%، وبلغت قيمة الأرباح النقدية الموزعة 8.9 مليون دولار أمريكي بنسبة زيادة قدرت ب39%.

خلال الفترة 2010-2014 حقق البرنامج ارتفاع في معدلات نشاطه مقارنة بالفترة السابقة وذلك مع تحسن الظروف الاقتصادية العالمية والعربية وانفراج الأزمة المالية العالمية.

4- **الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال (2015-2017)**

يوضح الجدول الموالي الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية 2015-2017

الجدول رقم (15): الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية 2015-2017

(مليون دولار أمريكي)

	31 ديسمبر 2015	**31 ديسمبر 2016**	**31 ديسمبر 2017**
إجمالي الدخل (مليون دولار)	13.6	18.0	28.3

النفقات (مليون دولار)	4.242	4.3	4.6
صافي الدخل (مليون دولار)	9.4	13.7	23.7
حق المساهمين (مليون دولار)	1.113	1.123	1.139
توزيع أرباح نقدية (مليون دولار)	6.4	5.4	-
قيمة السهم الواحد (دولار)	32.56	27.50	40

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير برنامج تمويل التجارة العربية (2013-2017).

من خلال الجدول نلاحظ أن أداء البرنامج لنهاية سنة 2015 بالنسبة لإجمالي الدخل فقد عرف انخفاض في قيمته بلغت 13.6 مليون دولار أمريكي مقابل 14.9 مليون دولار أمريكي لسنة 2014 بنسبة 8.72% أما بالنسبة للنفقات فشهدت ارتفاع طفيف وصل إلى 4.242 مليون دولار أمريكي مقابل 4.20 مليون دولار أمريكي لسنة 2014 بنسبة 01%، أما صافي الدخل تراجعت قيمته لتصبح 9.4 مليون دولار أمريكي مقابل 10.7 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض بلغت 12.14%، فيما حددت قيمة المساهمين ب 1.113 مليون دولار أمريكي تغيرت بنسبة 0.18%، وتم توزيع الأرباح النقدية بمبلغ 6.4 مليون دولار أمريكي وهي قيمة منخفضة مقارنة بسنة 2014 والتي قدرت ب8.9 مليون دولار أمريكي بانخفاض قدر ب 28.09%، بينما قدر السهم الواحد ب32.56 دولار أمريكي للسهم الواحد.

في نهاية سنة 2016 شهد إجمالي الدخل المحقق ارتفاع قدره 18 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2015 بنسبة ارتفاع قدرت ب 32.35%، بينما النفقات 4.3 مليون دولار أمريكي فيما حقق صافي ارتفاع في قيمته بلغت 23.7 مليون دولار أمريكي بارتفاع 45.74%، حقوق المساهمين ارتفاع طفيف بمبلغ 1.123 مليون دولار أمريكي بنسبة ارتفاع بلغت 0.89%، هذا وقد انخفضت قيمة الأرباح النقدية الموزعة إلى 5.4 مليون دولار أمريكي بعدما كانت 6.4 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2014 بنسبة قدرت 15.63%، وقدر السهم الواحد 27.5 دولار أمريكي للسهم الواحد بنسبة انخفاض بلغت 15.63%.

استمرار ارتفاع إجمالي الدخل المحقق لسنة 2017 كما توضحه البيانات المالية في الجدول أعلاه لتصل إلى 28.3 مليون دولار أمريكي مقابل 18 مليون دولار أمريكي لعام 2016 بنسبة ارتفاع بلغت

53.22%، كما عرفت النفقات أيضا ارتفاع طفيف بلغ 4.6 مليون دولار أمريكي مقارنة ب 4.3 مليون دولار لسنة 2016 بنسبة قدرت 6.98%، أما صافي الدخل فبلغت قيمته 23.7 مليون دولار أي بارتفاع بلغ 10 مليون دولار أمريكي عن سنة 2015 و المقدرة ب 13.7 مليون دولار بنسبة ارتفاع قدرت 72.39%، بلغ حقوق المساهمين لهذه السنة 1.139 مليون دولار بنسبة ارتفاع 1.42%، أما بالنسبة لقيمة السهم الواحد فقدر ب 40 دولار أمريكي.

تميزت الفترة 2015-2017 بتحسن في الأداء المالي لبرنامج تمويل التجارة العربية هذا ماأشارت إليه البيانات المالية مقارنة بالفترات السابقة نتيجة استمرار التوسع في نشاط البرنامج التمويلي وتعافي الاقتصاديات العالمية والعربية من الأزمة المالية.

تقييم أداء برنامج تمويل التجارة العربية:

رغم التحسينات والجهود المبذولة والأرقام الهائلة التي يوفرها البرنامج لتمويل التجارة العربية، إلا أنها تبقى دون الهدف والمستوى المأمول له.

فتطور التجارة الخارجية العربية لا يعتمد على دور البرنامج وأدائه فقط، مادام هناك جوانب أخرى يجب معالجتها، فلا يمكن تحميل البرنامج ثقل المسؤولية على دوره، بل يجب تقديم الدعم والمساندة له فالتجارة الخارجية العربية تتطلب تضافر الجهود والتعاون المشترك من قبل جميع الجهات ذات الصلة.

المطلب الثالث: معوقات التجارة العربية

تعود أسباب ضعف التجارة العربية إلى عدة عوامل منها السياسية والاقتصادية والإدارية....الخ، وهذه العوامل تلعب دورا مهما في التأثير على حجم التجارة العربية ولا شك أن إزالة هذه العوائق سيساهم في تطويرها، ولكن بعض هذه العوائق هي عوائق بيروقراطية وتعقيدات جمركية وضريبية تتبعها بعض الدول العربية، وهي تشكل عائقا أمام الاستثمارات العربية والأجنبية للمنطقة العربية في هذا المطلب سنتطرق إلى المعوقات التي جعلت حجم التجارة العربية مع العالم منخفضة .

- **عوائق اقتصادية:**

1- تتميز الدول العربية بتركيزها على تصدير النفط كسلعة أساسية وتميزها بقاعدة إنتاجية ضعيفة، وذلك بسبب ضعف السياسات الزراعية في تلبية المنتجات الأساسية وبالتالي استيرادها من الخارج؛

2- أما البلدان المصدرة للنفط فهي معرضة إلى انهيار أسعار النفط وبالتالي إلى ضعف الموارد المالية وتأثيرها على موازين المدفوعات وتأثريها على التمويل المباشر لاستراداتها، مما

يحتم عليها اللجوء إلى الاستدانة الخارجية ما يؤدي إلى ظاهرة التضخم فارتفاع الأسعار، فانخفاض قيمة العملة العملات الوطنية وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للصادرات بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراكم الديون وأعباء خدمة الدين؛

3- ضعف الهياكل الإنتاجية والقدرة التنافسية العربية وعدم قدرتها على مد السوق بصادرات سلعية وخدمية تتفوق على مثيلتها الأجنبية من حيث السعر والجودة، وعدم الالتزام بالمواصفات والمقاييس المتفق عليها وفقا للضوابط والمعايير الدولية؛

4- الاعتماد على إنتاج وتصدير سلع قليلة حيث تواجه الدول العربية الكثير من المشاكل الاقتصادية بسبب عدم مرونة إنتاجها مما يعرضها للازمات الاقتصادية لاعتمادها على منتج واحد قد تتقلب أسعاره في السوق العالمية؛

5- انخفاض قابلية البلدان العربية النفطية تقديم المساعدات والقروض الميسرة إلى البلدان الأقل ثراء مع تباين شديد في مستويات النمو بين الدول العربية؛

6- تعاني البني التحتية ووسائل النقل ومراكز التصدير من انخفاض واضح في الكفاءة نتيجة لوجود عيوب في البني المادية لها نتيجة للتقادم وضعف الصيانة؛

7- عجز موازين مدفوعات أغلب الدول العربية.

- **عوائق إدارية:**

وتضم قيود جمركية وغير جمركية حيث تفترض في الرسوم الجمركة أن توفر الحماية للسلع المنتجة محليا مقابل السلع الخارجية لمدة زمنية محددة وهذا لتحسين نوعيتها، أما الآن فقد انحرف الرسوم على هدفها الرئيس إثر تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حيث تفاقم عجز الميزانيات العامة ولم تستطع السياسات المالية الاعتماد على الضرائب المباشرة نظرا إلى كثرة التهرب منها ولتدنى مستويات

دخل الفرد، ولهذا تم اللجوء المتزايد للضرائب غير المباشرة ومن بينها الرسوم الجمركية فتحول هدف هذه الأخيرة من اقتصادي إلى مالي بحت[23].

- **العوائق القانونية:** قصور التشريعات الوطنية وعدم مواكبتها لما يستجد على أفضل الممارسات في إدارة التجارة وكذلك وجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية معيقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية وتفاوت مستويات الحماية الجمركية وغياب جهاز إعلامي فاعل لجلب الاستثمارات الأجنبية.

---

[23] محمد طلبة، **القيود غير الجمركية وأثرها على التجارة الدولية**، الاتفاقية العربية للتبادل الحر، عمان الأردن، السنة غير متوفرة، ص03.

- **عوائق سياسية:** قد تتأثر التجارة العربية بالعلاقات السياسية الثنائية إذ يرتفع حجم التبادل التجاري مع ارتفاع العلاقات الثنائية الجيدة بين الدولتين وإن تباعدتا جغرافيا، وفي الوقت نفسه ينخفض التبادل التجاري بين دولتين متجاورتين إلى مستوى الصفر في حالة تدهور علاقتهما السياسية وهو ما تمثل قدر كبير من المخاطر.

- **عوائق أمنية:** تدهور الأوضاع الأمنية في الكثير من الدول العربية منها اليمن، ليبيا، سوريا، العراق، تونس مما أدى إلى ضرب السياحة العربية التي تعتبر من الدخل الأساسي لبعض الدول العربية.

الحلول المقترحة لهذه المعوقات:

1. تنويع الصادرات بالنسبة للدول العربية وبالتالي تقليل الاستيراد من الخارج؛
2. تشجيع الصادرات العربية ما يؤدي إلى التنافسية؛
3. الإلتزام بالمواصفات والمقاييس المتفق عليها دوليا ومنه تقوية الهياكل الإنتاجية؛
4. تطوير البنى التحتية وزيادة الكفاءة الإنتاجية؛
5. وضع سياسات وإستراتيجيات مناسبة من أجل ضمان حركة التبادل التجارى.

خلاصة:

يقوم برنامج تمويل التجارة العربية بتقديم التمويل للقطاعين الخاص والعام من مصدرين ومستوردين في الدول العربية بواسطة الوكالات المعتمدة من قبل البرنامج، حيث وجه برنامج تمويل التجارة العربية استراتيجيته لتقديم التمويل والدعم لقطاع التجارة الخارجية في الدول العربية، حيث عمل على حشد المستثمرين إليها والترويج للسلع، وقد صنف البرنامج كأكبر مؤسسة تمويلية عربية تقوم بتمويل قطاع التجارة الخارجية في البلدان العربية حيث يقدم هذا البرنامج مجموعة من الحلول المالية وتقليل المخاطر الناجمة عن العمليات التصديرية مما يؤدي إلى تحسين النشاط التجاري العربي.

إلا أن البرنامج لم يحقق كل أهدافه المرجوة وهذا بسبب القيود للحصول على خطوط الائتمان وبالرغم من كل هذا فقد تابع البرنامج نشاطه لدعم العلاقات التجارية بين الدول ودعم القدرة التنافسية للصادرات.

بالإضافة إلى ذلك فقد ساهم البرنامج في زيادة أهمية التجارة الخارجية للدول العربية في السنوات الأخيرة خاصة مع تحرير المبادلات التجارية ودعم تشجيع الصادرات.

الخاتمة

خاتمة عامة:

لطالما بحثت الدول العربية سبل تحسين أوضاعها الاقتصادية والاستفادة من تفاعلها مع العالم الخارجي والانفتاح الاقتصادي، لهذا أولت الدول العربية اهتمامها بتطوير المبادلات التجارية مع مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية وباعتبار التمويل من أهم قضايا التصدير والاستيراد التي لطالما شغلت اهتمام معظم الدول خاصة الدول العربية التي تعاني من ضعف في اقتصادياتها.

حيث سمحت لنا هذه الدراسة بالتعرف على التجارة الخارجية العربية ونمط اقتصاداتها وسبل تطويرها إلا أن التجارة الخارجية في البلدان العربية وكغيرها من البلدان الأخرى عانت من مشكلة توفير مصادر تمويل التجارة وكانت بالنسبة لها عائق في تنمية اقتصادها خصوصا للدول ذات الاقتصاد النامي وبناءا على ما سبق تم إنشاء برنامج تمويل التجارة العربية من أجل دعم وتطوير التجارة الخارجية العربية.

وفي دراستنا لهذا الموضوع قمنا بتسليط الضوء على الأداء المالي للبرنامج في التجارة العربية باعتباره جهاز متخصص في تمويل التجارة الخارجية.

من خلال عملنا على موضوع دور برنامج تمويل التجارة العربية في تطوير التجارة الخارجية العربية بالاعتماد على التقارير السنوية للبرنامج تم التوصل إلى:

- **نتائج الدراسة**
- **اقتراحات وتوصيات**
- **الآفاق المستقبلية**

- **نتائج الدراسة:**

من خلال مختلف محاور هذه الدراسة يمكن حصر أهم نتائجها فيما يلي:

- تتكون موارد برنامج تمويل التجارة العربية من رأس المال والاحتياطات، حيث يجيز النظام الأساسي للبرنامج الحصول على موارد إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك عن طريق ودائع المؤسسات المالية أوالإقتراض من الأسواق المالية أو أية موارد أخرى توافق عليها الجمعية العمومية كما يجوز للبرنامج الاقتراض من الدول العربية وباقي دول العالم **وهو مايثبت عدم صحة الفرضية الأولى؛**
- يعتبر برنامج تمويل التجارة العربية آلية أساسية لتفعيل التجارة الخارجية العربية وذلك من خلال الخدمات التي يوفرها للمصدر والمنتج العربي، والتي ساهمت في تطوير وتنمية التجارة العربية **ومن هنا نستنتج بأن الفرضية الثانية صحيحة؛**
- لا تزال التجارة الخارجية العربية تعاني من الضعف وهذا رغم الجهود المبذولة من قبل برنامج تمويل التجارة العربية بسبب عدة عوائق قد تم التطرق إليها في هذه الدراسة لهذا يجب تظافر الجهود بين برنامج تمويل التجارة العربية مع البرامج والمؤسسات المالية العربية الأخرى للنهوض بالتجارة الخارجية العربية **وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة؛**
- يعتبر الإتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية يليها الصين واليابان؛
- سجلت الدول العربية تحسن في قيمة صادراتها إلا أنها لا تزال تعاني تركز صادراتها على السلع الإستخراجية بنسبة كبيرة وهذه السلع تتميز بعدم استقرارها، مما يعرض الدول العربية للأزمات؛
- يحوز العرب علي أعلى احتياطي نفط في العالم رغم هذا فهي لم تحسن استغلال مواردها الطبيعية وظلت تابعة اقتصاديا إلى الخارج؛
- شهدت بعض الدول العربية اضطرابات سياسية أدت إلى تأثر التجارة الخارجية العربية وبالتالي عدم استقرار في حركة المبادلات الخارجية و الذي نجم عنه تراجع في الإيرادات خاصة السياحية منها؛
- كل ما كان هناك تنوع في الصادرات العربية كل ما زادت تنافسيتها في السوق العالمية.

- **اقتراحات وتوصيات:**

- تفعيل وتنشيط دور التسويق في إبراز المنتج العربي عن غيره في مجال السلع؛
- زيادة الاهتمام بالتصنيع من أجل تصنيع المواد الأولية بدلا من تصديرها بشكل خام؛
- معالجة المشاكل المتعلقة بالقيود الجمركية على المنتجات العربية، والتي تشمل القيود الفنية والإدارية والمالية؛
- تنويع مصادر الإنتاج وإيجاد مصادر جديدة للصادرات؛

- لا يجب الاعتماد فقط على دور البرنامج بل يجب رسم استراتيجيات وتكثيف الجهود لتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والعالم الخارجي.

1) الآفاق المستقبلية للدراسة:

من خلال بحثنا في هذا الموضوع تبين لنا أن العديد من جوانبه لم تستوف حقها من البحث والدراسة، وهي جوانب مهمة لا زالت بحاجة إلى المزيد من الدراسة والتحليل، وعلى هذا الأساس يمكن أن نتقدم بمجموعة من المقترحات يمكن أن ترقى إلى مواضيع بحث مستقبلية، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- تحديات برنامج تمويل التجارة العربية للنهوض بالتجارة العربية.

برنامج تمويل التجارة العربية وصيغ التمويل الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ/ الكتب باللغة العربية

1) باقر عبد الله، **الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير نفطية**، مركز التدريب والبحوث الاحصائية .
2) جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2006
3) جيمس جوارتني، ريجارد استروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، **الاقتصاد الكلي**، دار المريخ للنشر الرياض، 1999.
4) حميدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة الزهراء الشرق، مصر1996.
5) طالب عوض وارد، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013.
6) محمد الناشد، **التجارة الخارجية والداخلية وماهية تخطيطها**، منشورات جامعة حلب، 1977.
7) محمود حامد محمود، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات زدعم التنمية الصناعية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

ب/ المذكرات والرسائل الجامعية

- **أطروحات الدكتوراه**

1) بن محياوي سميحة، **مذكرة دكتوراه دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية**، تخصص تجارة دولية، 2015/2014 جامعة محمد خيضر بسكرة.
1) جميلة الجوزي، **مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (2006-2007).
2) نجاح ناصري، **أثر إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2014
3) عبد القادر عبيدلي، **أطروحة دكتوراه تنافسية اقتصادات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية**، تخصص تجارة دولية، سنة 2017/2016، جامعة قاصدي مرباح.

- **مذكرات الماجستير**

1) بالقاسم فيلالي خيرة، **دور برنامج تمويل التجارة العربية في تطوير التجارة العربية البينية(1980-2010)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
2) مصطفى بن ساحة،**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة من متطلبات نيل شهادة الماجيستر، جامعة غرداية، 2010-2011.

3) مولاي عبد القادر، **التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية- دراسة حالة الجزائر**، كلية العلوم الإقتصادية، رسالة من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2007.

4) حداد بسطالي، **إستراتيجية سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2013/2012.

5) زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010.

➢ **مذكرات التخرج**

1) حكيمة سبع، **آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف**، مذكرة ماستر كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2015/2014.

2) نسيمة ناصر، **دراسة تحليلية للميزان التجارى في الجزائرللفترة (2005-2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهد الماستر في العلوم الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2013-2014.

3) عقاقنة ليلى، **دور تنمية الصادرات غير نفطية في تحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهد الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص ملية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة.

ج/ المجلات والدوريات العلمية

1) أحمد الكواز، **أهم إستراتيجيات السياسة التجارية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بدون سنة.

2) رسلان خضور، **تطور التجارة العربية البينية في ظل المنطقة التجارة الحرة العربية**، حالة سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد3/2006.

3) لحمر حكيمة، يونس بوحصيدة رضا، تحليل **تنافسية المنتجات السلعية العربية في الأسواق الدولية** مجلة دراسات اقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، المجلد 4، العدد 3 ديسمبر2017.

4) عدنان خضور، **أثر استراتيجيات التصنيع المتبعة في الإقتصاد السوري على النمو الإقتصادي**، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 2017/17.

د/ التقارير

1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001-2018.

2) تقرير برنامج تمويل التجارة العربية، سنة 2009-2018.

3) صندوق النقد العربي، العدد الثاني تنافسية الاقتصادات العربية،2017.

هـ/ المواقع الالكترونية

1) محمد حسن يوسف، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، على الموقع الالكتروني:
www.saaid.net\Doat\hasn\159.htm

2) What is ATFP , Arab trade financing program
http://www.atfp.org

3) امل حسن زكي، **رئيس إتحاد المصدرين والمستوردين العرب**، تاريخ الإطلاع 25-05-2019.**www.ahram.org**

و/ الإتفاقيات

1) محمد طلبة، **القيود غير الجمركية وأثرها على التجارة الدولية**، الاتفاقية العربية للتبادل الحر، عمان الأردن، السنة غير متوفرة.

الملاحق

تابع ملحق (1/9) "أ" : موازين مدفوعات الدول العربية (2013-2017)

(مليون دولار أمريكي)

	2013	2014	2015	2016	*2017
الميزان التجاري					
مجموع الدول العربية	**553,362.0**	**421,163.3**	**102,401.6**	**70,532.6**	**174,120.5**
الأردن	11,664.3-	11,982.5-	10,347.2-	9,601.3-	10,709.7-
الإمارات	141,048.3	108,432.8	76,575.7	68,434.4	80,904.2
البحرين	4,322.3	3,713.3	830.9	803.7-	681.1-
تونس	5,928.2-	6,635.3-	5,027.4-	4,799.3-	5,306.2-
الجزائر	9,720.0	323.0	18,084.0-	20,390.0-	16,500.0-
جيبوتي	475.0-	525.0-	615.0-	710.0-	750.0-
السعودية	222,357.3	183,994.9	44,263.4	53,764.1	101,744.0
السودان	4,136.6-	3,836.4-	5,389.2-	4,397.4-	4,185.7-
سورية	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..
العراق	39,330.9	38,781.0	10,253.3	8,785.3	24,698.3
عمان	24,384.9	25,677.5	9,118.2	6,257.5	8,763.1
فلسطين	4,682.7-	4,839.2-	4,304.4-	4,327.3-	4,429.1-
قطر	103,861.3	95,557.1	48,798.1	25,319.8	36,732.7
القمر	207.2-	203.6-	202.0-	166.8-	183.6-
الكويت	90,148.4	77,540.1	27,896.4	19,520.2	25,609.9
لبنان	15,328.3-	15,023.2-	13,995.9-	13,615.0-	13,566.9-
ليبيا	11,968.5	11,118.7-	5,564.2-	1,902.9-	4,811.5-
مصر	22,024.1-	31,177.7-	31,389.1-	30,590.9-	28,852.7-
المغرب	23,648.4-	22,038.4-	15,781.6-	18,853.8-	19,479.2-
موريتانيا	379.1-	719.9-	556.7-	388.2-	400.0-
اليمن	2,902.9-	4,776.5-	4,983.9-	3,900.0-	4,000.0-
ميزان الخدمات والدخل (صافي)					
مجموع الدول العربية	**163,863.5-**	**134,523.3-**	**98,070.5-**	**67,502.3-**	**68,695.3-**
الأردن	3,366.9	3,310.0	1,309.9	1,154.4	1,846.9
الإمارات	40,571.8-	7,343.4	13,234.0	17,782.6	21,352.0
البحرين	1,449.2	1,806.9	2,520.2	3,497.9	3,555.9
تونس	198.4-	13.1	659.6-	311.7	359.0
الجزائر	11,521.0-	13,042.0-	11,653.0-	8,630.0-	8,800.0-
جيبوتي	283.2	320.0	350.0	380.0	400.0
السعودية	51,245.6-	71,592.9-	56,282.2-	37,287.4-	46,965.5-
السودان	3,373.3-	1,270.5-	1,024.4-	761.4-	1,889.7-
سورية	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..
العراق	11,865.4-	11,190.0-	6,674.2-	7,019.1-	11,837.1-
عمان	10,073.0-	11,165.1-	9,081.9-	8,280.6-	8,707.4-
فلسطين	1,110.9	1,276.0	813.3	977.3	1,957.0
قطر	26,667.9-	28,633.2-	19,343.7-	17,475.0-	14,140.4-
القمر	28.9-	25.4-	26.0-	53.0-	45.9-
الكويت	1,569.2-	2,449.8-	7,284.2-	7,284.2-	3,850.4-
لبنان	2,964.0	984.0	1,590.0	803.0	16.0
ليبيا	8,706.3-	6,793.7-	2,936.2-	2,046.8-	2,942.7-
مصر	5,325.0-	2,492.7-	5,985.2-	7,905.0-	3,025.6-
المغرب	3,783.5	4,562.0	3,024.7	5,111.1	5,419.6
موريتانيا	999.5-	873.5-	572.4-	426.7-	100.0-
اليمن	2,272.9-	2,789.8-	1,391.5-	350.0-	389.9-

* بيانات أولية

المصدر : إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي: إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ؛ أعداد متفرقة لعام 2018.

ملحق (2/9) : نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2017-2013)

(نسبة مئوية)

	2013	2014	2015	2016	*2017
مجموع الدول العربية	20.1	15.2	4.2	3.0	7.1
الأردن	34.7-	33.4-	27.5-	24.8-	26.7-
الإمارات	36.2	26.9	21.4	19.6	21.1
البحرين	13.3	11.1	2.7	2.5-	1.9-
تونس	12.8-	14.0-	11.5-	11.3-	13.3-
الجزائر	4.6	0.2	10.9-	12.8-	9.7-
جيبوتي	32.6-	33.1-	35.6-	39.3-	38.8-
السعودية	29.8	24.3	6.8	8.6	14.8
السودان	6.4-	4.8-	5.6-	3.9-	3.4-
سورية	..	..	..	..	..
الصومال					
العراق	16.8	17.0	6.0	5.1	12.9
عمان	31.0	31.7	13.2	9.4	12.1
فلسطين	37.5-	38.0-	33.9-	32.2-	30.6-
قطر	51.3	46.3	29.6	16.6	21.9
القمر	34.5-	34.0-	34.2-	28.8-	29.5-
الكويت	51.8	47.7	24.4	17.8	21.4
لبنان	33.3-	31.4-	26.3-	26.7-	25.7-
ليبيا	17.6	50.7-	18.5-	5.7-	11.0
مصر	7.8-	10.2-	9.9-	11.4-	14.8-
المغرب	22.1-	20.0-	15.6-	18.2-	17.8-
موريتانيا	6.6-	13.2-	11.5-	8.4-	9.0-
اليمن	8.1-	12.1-	15.1-	12.1-	21.3-

*بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (2/2) و(1/9).

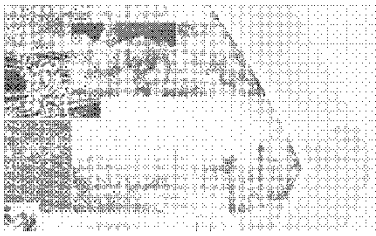

المساهمون

صندوق النقد العربي	أبوظبي
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	الكويت
بنك الجزائر	الجزائر
المؤسسة العربية المصرفية	المنامة
مصرف ليبيا المركزي	طرابلس
البنك المركزي المصري "وممثلا عن مجموعة من البنوك العاملة في مصر"	القاهرة
بنك الخليج الدولي	المنامة
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	الخرطوم
الشركة العربية للاستثمار	الرياض
البنك المركزي اليمني	صنعاء
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	الكويت
المصرف التجاري السوري	دمشق
البنك المركزي التونسي	تونس
بنك المغرب	الرباط
المصرف الليبي الخارجي	طرابلس
بنك النيلين	الخرطوم
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	الجزائر
بنك الجزائر الخارجي	الجزائر
البنك الوطني الجزائري	الجزائر
القرض الشعبي الجزائري	الجزائر
بنك التنمية المحلية	الجزائر
مصرف الرشيد	بغداد
مصرف الرافدين	بغداد
بنك الرياض	الرياض
بنك الاتحاد الوطني	أبوظبي
المصرف العربي الدولي	القاهرة
بنك صفوة الإسلامي وشركاه	عمّان
مجموعة ساميا المالية	الرياض
بنك تونس العالمي	تونس
البنك العربي ش.م.ع. (فرع أبوظبي)	أبوظبي
البنك الأهلي التجاري (المملكة العربية السعودية)	جدة
البنك الأهلي الكويتي	الكويت
البنك المغربي للتجارة الخارجية	الدار البيضاء
البنك التجاري الكويتي	الكويت
بنك الكويت الوطني	الكويت
البنك الأهلي المتحد (مملكة البحرين)	المنامة
البنك العربي الإفريقي الدولي	القاهرة
البنك الشعبي المركزي	الدار البيضاء
بنك الإمارات دبي الوطني	دبي
بنك بيبلوس	بيروت
الاعتماد اللبناني	بيروت
بنك الاستثمار العربي	القاهرة
بنك قطر الوطني	الدوحة
بنك بيروت	بيروت
فرنسبنك	بيروت
بنك عودة	بيروت
بنك المال الأردن	عمّان
البنك اللبناني للتجارة	بيروت
البنك اللبناني الفرنسي	بيروت
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	بيروت
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	بيروت
فرست ناشونال بنك ش.م.ل.	بيروت
اتحاد المصارف العربية والفرنسية (يوبساف)	باريس

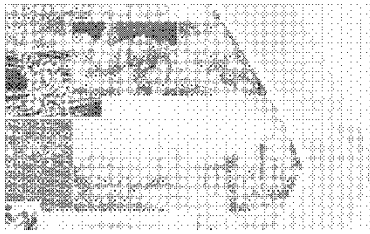

المساهمون

صندوق النقد العربي	أبوظبي
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	الكويت
بنك الجزائر	الجزائر
المؤسسة العربية المصرفية	المنامة
مصرف ليبيا المركزي	طرابلس
البنك المركزي المصري "وممثلا عن مجموعة من البنوك العاملة في مصر"	القاهرة
بنك الخليج الدولي	المنامة
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	الخرطوم
الشركة العربية للاستثمار	الرياض
البنك المركزي اليمني	صنعاء
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	الكويت
المصرف التجاري السوري	دمشق
البنك المركزي التونسي	تونس
بنك المغرب	الرباط
المصرف الليبي الخارجي	طرابلس
بنك النيلين	الخرطوم
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	الجزائر
بنك الجزائر الخارجي	الجزائر
البنك الوطني الجزائري	الجزائر
القرض الشعبي الجزائري	الجزائر
بنك التنمية المحلية	الجزائر
مصرف الرشيد	بغداد
مصرف الرافدين	بغداد
بنك الرياض	الرياض
بنك الاتحاد الوطني	أبوظبي
المصرف العربي الدولي	القاهرة
بنك صفوة الإسلامي وشركاه	عمّان
مجموعة سامبا المالية	الرياض
بنك تونس العالمي	تونس
البنك العربي ش.م.ع. (فرع أبو ظبي)	أبوظبي
البنك الأهلي التجاري (المملكة العربية السعودية)	جدة
البنك الأهلي الكويتي	الكويت
البنك المغربي للتجارة الخارجية	الدار البيضاء
البنك التجاري الكويتي	الكويت
بنك الكويت الوطني	الكويت
البنك الأهلي المتحد (مملكة البحرين)	المنامة
البنك العربي الإفريقي الدولي	القاهرة
البنك الشعبي المركزي	الدار البيضاء
بنك الإمارات دبي الوطني	دبي
بنك بيبلوس	بيروت
الاعتماد اللبناني	بيروت
بنك الاستثمار العربي	القاهرة
بنك قطر الوطني	الدوحة
بنك بيروت	بيروت
فرنسبنك	بيروت
بنك عودة	بيروت
بنك المال الأردن	عمّان
البنك اللبناني للتجارة	بيروت
البنك اللبناني الفرنسي	بيروت
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	بيروت
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	بيروت
فرست ناشونال بنك ش.م.ل.	بيروت
اتحاد المصارف العربية والفرنسية (يوساف)	باريس

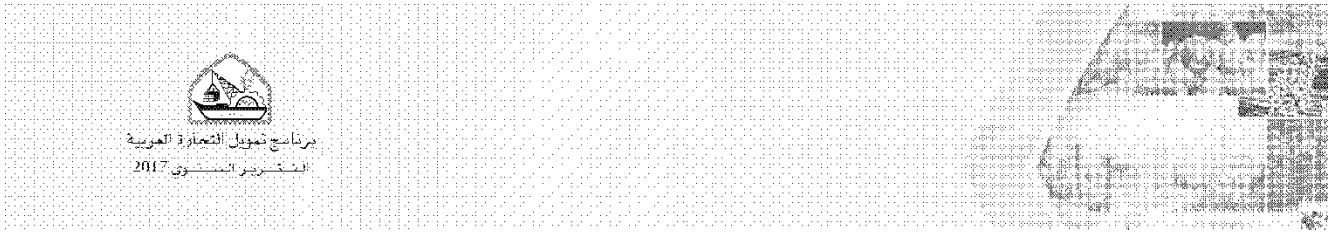

الوكالات الوطنية

المملكة الأردنية الهاشمية	بنك صفوة الإسلامي
	البنك العربي ش.م.ع.
	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)
	البنك المركزي الأردني
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
	كابيتال بنك
	البنك الاستثماري
	البنك الأهلي الأردني ش.م.ع.
	البنك الأردني الكويتي
	البنك العقاري المصري العربي
	البنك التجاري الأردني
	بنك القاهرة عمان
	وزارة المالية
	البنك الإسلامي الأردني
دولة الإمارات العربية المتحدة	بنك الإمارات دبي الوطني
	بنك النيلين – (أبوظبي)
	بنك مصر – الإدارة الإقليمية لفروع الخليج
	بنك المشرق
	بنك الاتحاد الوطني
	البنك العربي – فروع الإمارات
	بنك أبوظبي التجاري
	سيتي بنك – دبي
	البنك الأهلي الكويتي ش.م.ك. – دبي
	بنك أبوظبي الأول
	مصرف أبوظبي الإسلامي
	بنك الفجيرة الوطني ش.م.ع.
	بنك برودا
	بنك الشارقة
	بنك دبي التجاري
	بنك نور الإسلامي
	ستاندرد تشارترد بنك
	بنك الكويت الوطني، فرع دبي
	البنك العربي المتحد
	المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المصرف)
مملكة البحرين	بنك البحرين الوطني (ش.م.ب.)
	بنك البحرين للتنمية (ش.م.ب.)
	المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.)
	الشركة العربية للاستثمار (ش.م.ب.) – الوحدة المصرفية الخارجية
	بنك البحرين والكويت (ش.م.ب.)
	البنك الأهلي المتحد (ش.م.ب.)
	بنك الخليج الدولي (ش.م.ب.)
	بنك الخليج المتحد (ش.م.ب.)
	مجموعة البركة المصرفية (ش.م.ب.)
	بنك البحرين الإسلامي
	بنك أي سي أي سي أي المحدود – فرع البحرين
	بنك البركة الإسلامي
	مصرف السلام – البحرين

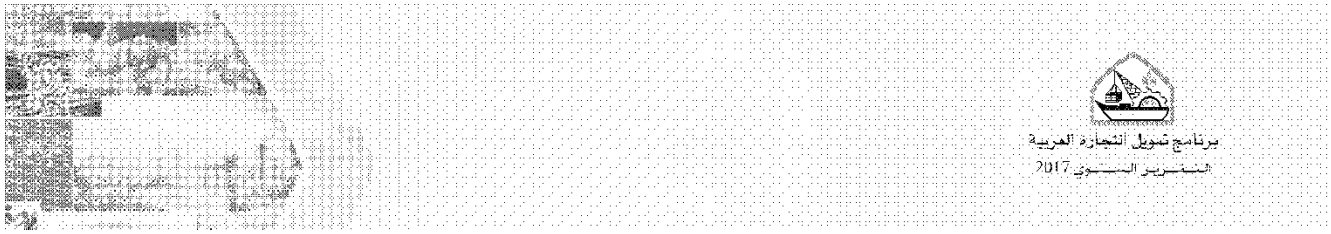

الوكالات الوطنية

الجمهورية التونسية	البنك المركزي التونسي
	الشركة التونسية للبنك
	بنك تونس العربي الدولي
	البنك القومي الفلاحي
	البنك العربي لتونس
	بنك الأمان
	التجاري بنك
	بنك المؤسسة العربية المصرفية (تونس)
	بنك البركة تونس
	المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
	البنك الوطني الجزائري
	بنك الجزائر الخارجي
	القرض الشعبي الجزائري
	بنك التنمية المحلية
	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الجزائر)
المملكة العربية السعودية	البنك السعودي للاستثمار
	بنك الرياض
	البنك الأهلي التجاري
	الشركة العربية للاستثمارات البترولية (APICORP)
	بنك الجزيرة
	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
جمهورية السودان	بنك النيلين
	بنك أم درمان
	بنك الثروة الحيوانية
	البنك السوداني الفرنسي
	مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية
	بنك الاستثمار المالي
	بنك العمال الوطني
	بنك التنمية التعاوني الإسلامي
	بنك البركة السوداني
	بنك بيبلوس إفريقيا
	الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
	بنك المال المتحد
	الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات
	مصرف السلام – السودان
	بنك الجزيرة السوداني الأردني
	بنك الخرطوم
	بنك السودان المركزي
	بنك الشمال الإسلامي
	البنك السعودي السوداني
	البنك العربي السوداني
	بنك تنمية الصادرات (السودان)
	وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي
	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا – بادیا

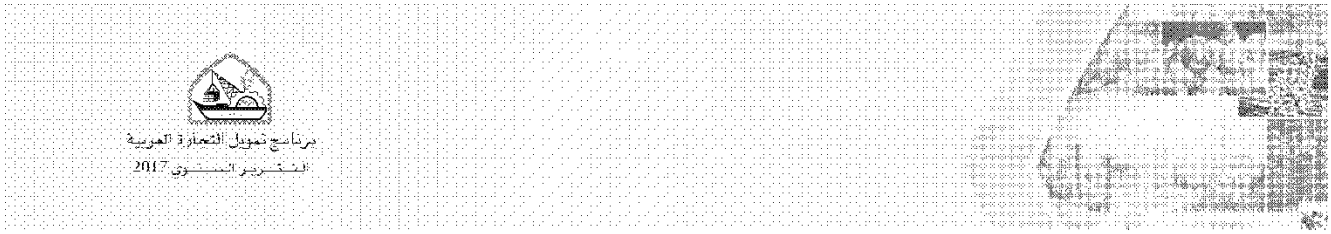

الوكالات الوطنية

الجمهورية العربية السورية	المصرف التجاري السوري
	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
	بنك بيبلوس سورية ش.م.م.
	البنك العربي – سورية ش.م.
	بنك عودة – سورية
جمهورية العراق	مصرف الرافدين
	مصرف الرشيد
	المصرف العراقي للتجارة
	المصرف التجاري العراقي (ش.م)
	مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية
	المصرف الأهلي العراقي
سلطنة عمـــان	البنك الوطني العماني (ش.م.ع.ع.)
	بنك التنمية العماني (ش.م.ع.ع.)
	بنك مسقط (ش.م.ع.ع.)
	بنك ظفار (ش.م.ع.ع.)
	بنك عمان العربي (ش.م.ع.ع.)
	بنك صحار (ش.م.ع.ع.)
	البنك الأهلي (ش.م.ع.ع.)
دولة قطر	البنك الأهلي ش.م.ق.
	البنك التجاري القطري ش.م.ق.
	بنك الدوحة
	بنك قطر للتنمية ش.م.ق.م.
	بنك قطر الوطني ش.م.ق.
	مصرف قطر الإسلامي
	مصرف الريان
	بنك بروة
دولة الكويت	بنك الخليج
	بنك الكويت الوطني
	البنك التجاري الكويتي
	البنك الأهلي المتحد – الكويت
	بنك برقان
	البنك الأهلي الكويتي
	بنك بوبيان
	بنك الكويت الدولي
	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

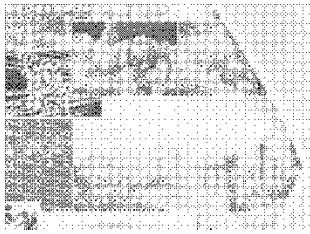

الوكالات الوطنية

الجمهورية اللبنانية	الاعتماد اللبناني ش.م.ل.
	بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
	بنك بيبلوس ش.م.ل.
	فرنسبنك ش.م.ل.
	بنك بيروت ش.م.ل.
	البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.
	بنك عوده ش.م.ل.
	بنك لبنان والخليج ش.م.ل.
	فرست ناشونال بنك ش.م.ل.
	جمال ترست بنك ش.م.ل.
	المصرف التجاري السوري اللبناني ش.م.ل.
	مصرف لبنان
	وزارة المالية
	بنك إنتركونتنتال لبنان ش.م.ل.
	بنك بيموش.م.ل.
	بنك سوسيته جنرال في لبنان
	بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.
	البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.
	الاعتماد المصرفي ش.م.ل.
	بنك البحر المتوسط ش.م.ل.
	بيت التمويل العربي ش.م.ل.
	البنك الإسلامي اللبناني ش.م.ل.
	بنك الشرق الأوسط وأفريقيا ش.م.ل.
	سيتي بنك لبنان
	بنك البركة ش.م.ل.
	بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل.
	بنك الاعتماد الوطني ش.م.ل.
	مصرف بغداد – فرع بيروت
دولة ليبيا	المصرف الليبي الخارجي
	مصرف التجارة والتنمية
	المصرف الزراعي
	مصرف الجمهورية
جمهورية مصر العربية	البنك المصري لتنمية الصادرات
	بنك مصر
	البنك الأهلي المصري
	بنك الإسكندرية
	بنك مصر إيران للتنمية
	البنك التجاري الدولي (مصر)
	بنك المؤسسة العربية المصرفية (مصر)
	بنك قطر الوطني الأهلي ش.م.م.
	بنك الاستثمار العربي
	البنك الأهلي المتحد – مصر
	بنك قناة السويس
	بنك القاهرة

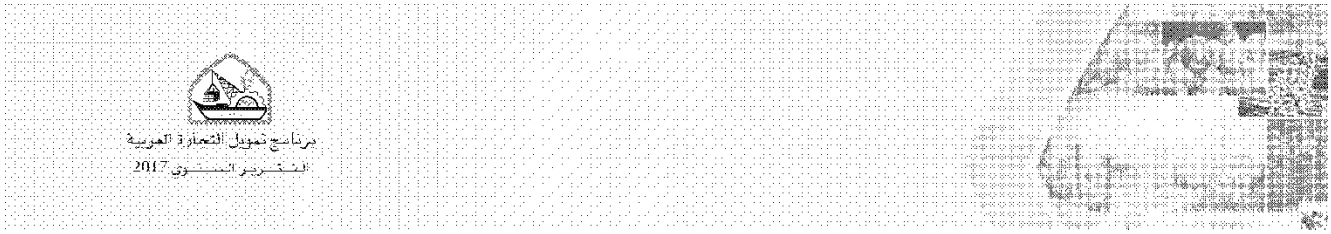

الوكالات الوطنية

	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
	البنك العربي الإفريقي الدولي
	بنك الكويت الوطني – مصر
	البنك المركزي المصري
	بنك البركة مصر ش.م.م.
	بنك عودة ش.م.م.
	بنك الإتحاد الوطني – مصر
	المصرف العربي الدولي
	بنك بلوم مصر
	مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر
المملكة المغربية	البنك المغربي للتجارة الخارجية
	البنك الشعبي المركزي
	التجاري وفا بنك
	وزارة الاقتصاد والمالية
	الشركة المغربية للأبناك
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	البنك الموريتاني للتجارة الدولية
	البنك الوطني لموريتانيا
	بنك موريتانيا العام للاستثمار والتجارة
	بنك التجارة والصناعة
	بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي
	بنك الأمانة للتنمية والإسكان
	البنك المركزي الموريتاني
	وزارة الاقتصاد والمالية
الجمهورية اليمنية	البنك اليمني للإنشاء والتعمير
	البنك التجاري اليمني
	بنك اليمن الدولي
	البنك العربي المحدود
	بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار
	بنك التضامن الإسلامي الدولي
	البنك الأهلي اليمني
	بنك التسليف التعاوني والزراعي
فلسطين	بنك الاستثمار الفلسطيني
	بنك القدس للتنمية والاستثمار
	البنك العربي المحدود
	المؤسسة المصرفية الفلسطينية

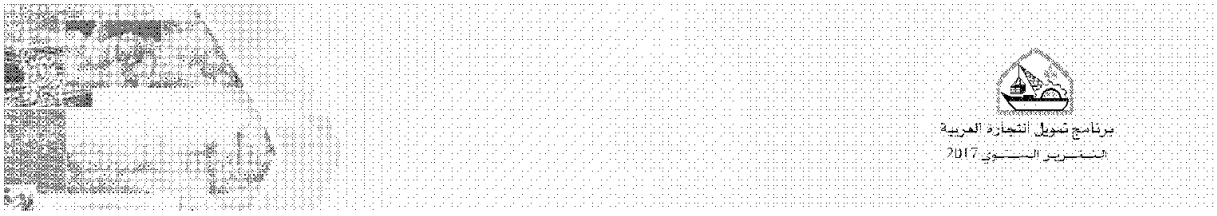

البنوك العربية الأجنبية المشتركة

فرنسا	يوباف - اتحاد المصارف العربية الفرنسية
مالطا	First International Merchant Bank p.l.c
المملكة المتحدة	البنك العربي التجاري البريطاني البنك الأردني الدولي – المحدود البنك الأهلي المصري (المملكة المتحدة)
البرازيل	Banco ABC Brazil S.A
بلجيكا	بنك بيبلوس أوروبا

تم بحمد الله

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور برنامج تمويل التجارة العربية ومساهمته في تطوير التجارة الخارجية العربية وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لأنشطة التجارة العربية بتكلفة وشروط ميسرة من خلال أدوات وآليات متنوعة من بينها خطوط الائتمان، وذلك للمساهمة في تعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للمنتج والمصدر العربي .

ولمعرفة مدى مساهمة برنامج تمويل التجارة العربية في تطوير التجارة الخارجية العربية قمنا بدراسة الأداء المالي للبرنامج خلال الفترة 2000-2017، وقد توصلنا إلى عدة نتائج أهمها أن برنامج تمويل التجارة العربية قد ساهم في تطوير التجارة الخارجية العربية إلا أن ضعف التجارة العربية قلل من فعاليته.

فتطور التجارة العربية لا يعتمد فقط على أداء البرنامج لوحده، بل يتطلب تكاثف الجهود وتقديم الدعم والمساندة من مختلف الجهات المعنية.

الكلمات المفتاحية :

التجارة الخارجية، برنامج تمويل التجارة الخارجية العربية، خطوط الائتمان، وكلات وطنية.

Abstract:

This study aims to highlight the role of the Arab Trade Financing Program in developing Arab foreign trade by providing the necessary financing for Arab trade activities at affordable cost and conditions through various tools and mechanisms, including the credit line, in order to contribute in enhancing the productive and competitive capacities of theArabic producer and exporter.

So as to know the extent contribution of the Arab Trade Financing Program in developing theforeign Arab trade, wehave studied the financial performance of the program from during the period 2000-2017.We had concluded to several results, the most important of which is that the Arab Trade Finance Program has contributed to the development of Arab foreign trade, although the weakness of Arab trade had reduced its effectiveness.

The development of Arab trade depends not only on the performance of the program alone, it requires more intensify efforts and support from concerned stakeholders.

Keywords:

Foreign Trade, Arab Foreign Trade Finance Program, Credit Lines, National agencies.